



Copyright © King Saud University

٧٧٩٨

٢١٦٤

الفوائد الشنشورية في شرح المنظومة الرحبية ، تأليف

فهش

الشنشوري ، عبد الله بن محمد - ٩٩٩ هـ . بخط محمد

ابن حسين الكوراني سنة ١١٢٦ هـ .

٣٩ ق ٢٧ س ٢١ × ١٥ سم

٦٦٩٨

نسخة جيدة ، خطها تعليق وسط ، طبع سنة ١٨٩٠ م

كما في معجم المطبوعات .

دار الكتب المصرية ١ : ٥٦٠ : ٤ : ٢٧٣

١٣٥٠ / ٣

١ - الفرائض ، الفقه الاسلامي و اصوله أ - المؤلف

١٤٠٨ / ١٠ / ١٠

ب - الناسخ ج - تاريخ النسخ د - شرح المنظومة
الرحبية ه - شرح الشنشوري على الرحبية .

شرح الرحبية للشنقري
في علم الفرائض رحمه الله

أبو حنيفة سيف ممالك قطع الأضداد الأربعة
داود بن رافع بن مالك بن نافع تاريخ مؤلفه شكل من
وتظهر بعضه من بين يدي من كتابه عاش كل واحد من
وعاش سيف ساطع وما لكهم واف والسائق عاش
تاريخ في ملاطفة وأحمد عاش عباد المصنعة

ما من اسم على عهد
الملك الفخر إلى الله
محمد بن مسعود النوري الشافعي

عاش في عهد
الملك الفخر إلى الله

الملك الفخر إلى الله
محمد بن مسعود النوري الشافعي

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات
الرقم: 7698 ف 1200
العنوان: لفتاوى الشنقري في شرح الرحبية
المؤلف: الشنقري محمد بن عبد الله بن محمد - 999
تاريخ النسخ: 2146
اسم الناسخ: محمد بن محمد الكندي
عدد الأوراق: 39
ملاحظات:

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك
له الملك الحق المبين واشهد ان سيدنا محمدا عبده ورسوله
خاتم النبيين والمرسلين صلي الله عليه وسلم وصحبه اجمعين صلا
وسلاما ما دامت السموات والارض فيقول الفقير الى رحمة ربه
المجيب عبد الله الشنششوري الشافعي الغرضي الخطيب قدس الله
ولدي عبد الوهاب وفقه الله للصواب ان اشرح المنظومة الرجبية
اسكن الله مولفها الغرف العلية فاجنبه الى ذلك سالكا من الاختصار
احسن المسالك وعلمته عمل الطبيب الحبيب وفريت فيه العبارات
اي تقريب وتقرضت فيه للخلاف بين الامة وبينت فيه ما اجمعت عليه
الامة وسهنته الغايد الشخوشوريه في شرح المنظومة الرجبية
وان اسال الله تعالى المان بفضل ان ينفع به كما نفع بأصله وان يعين
وقارنه من الشيطان الرجيم فانه روف رحيم جواد كريم وهذا وان
الشروع في المتصود يعون الله الملك المعبود قال المؤلف رحمه الله
تعا **بسم الله الرحمن الرحيم** اي افتتح واولى منه اول **اول ما يستفتح** اي
اي ابتدئ **المقالة** بالالف الاطلاق اي القول وهو الغلط الموضوع لمعنى
خلافا لمن اطلقه على المهمل ايضا كما نقله الجلال السيوطي عن ابي
حيان رحمه الله تعالى ويطلق على الراي والاعتقاد مجازا والقول
والمقال والمقالة مصادر لقول يقول واصل قال قول تحركت الواو فتخ
ما قبلها قلبت الفا ويقال لما فتحة من القول قاله وقاله وقيلا ويقال
ما لم اقل وقولتة نسبت الى رجل مقول ومقول وقول كثير القول
وقوله **بذكر محمد بننا** اي مالكا وسيدنا ومصلحنا ومريينا ومعبودنا
كما قاله الشيخ عز الدين رحمه الله ايضا **تعالى** عما يقول الجاحدون علوا
كبير انه حقق ما وعد به من ذكر الحمد بقوله **فالحمد** اي الوصف بالجميل ثابت
الله وكل من صفاته تعالى جميل فهو وصف لله تعالى جميع صفاته **على**
ما انعم اي على انعامه والفة للاطلاق ولم يتعرض لذكر المنعم به قال
الشيخ سعد الدين التفتازاني رحمه الله تعالى اي بما قصور العبارة
عن

عن الاحاطة به وليلا يتوهم اختصاصه بشدة دون **حمد** منصوب
عما انه مفعول مطلق وهو موكد ويجوز ان يكون مبنيا للنوع ايضا لوصفه
بقوله **بجمل** عن **القلب** **العلم** اي حمدا يذهب الله به عن القلب عما
والقلب معلوم والعلم مقصور بكتب بالياء وهو فقد البصر واطلاقه على
عنه البصر وهو الجهل اطلاق مجازي والعلم الضار هو علم القلب وسمي
الجهل بالعلم لان الجاهل لكونه متخيرا يشبه الاعى واما علم البصر فليس
في الدين قال الله تعالى فانه لا تقع الابصار ولكن تقع العلوب التي في
الصدور وقال قتادة رحمه الله تعالى البصر الظاهر بلغة ومفعلة وبصر
القلب هو البصر النافع اثرى ولما حمد الله تعالى صلى على نبيه صلى الله
عليه وسلم بقوله تعالى يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما
ولقوله صلى الله عليه وسلم من صلح علي في كتاب لم تنزل الملائكة تستغفر
له ما دام اسبح في ذلك الكتاب فقال **ثم الصلاة بعد** اي بعد ما تقدم وهو هذا
مبنى على الضم كما هو مقرر عند الخاكة والصلاة لغة الرعا والصلوة المطلوبة
من الله تعالى هو رحمة وقيل مغفرة وقيل كرامته وقيل ثناؤه عند الملائكة
ذكر هذه الوجة الشيخ شهاب الدين بن الرهايم رحمه الله تعالى وقرنها
بالسلام جز وجا من كرامة افراد احدهما عن الاخر فقال **والسلام**
اي التحية **عز بنى دينه الاسلام** وهو نينا صلى الله عليه وسلم قال سبحانه
وتعالى ملائكة ابيكم ابراهيم هو سيدكم المسلمين من قبل والنبى انسان
اوحى اليه بشرا وان لم يؤمر بتبليغه فان امر بذلك فرسول ايضا والنبى
اعم من الرسول وقيل هما معناه واحد وهو بعز الرسول والنبى بالهمزة
من النبأ اي الخبر لانه محب عن الله تعالى وبلا همز وهو الاكثر من النبوة
وهي الرفعة لان النبى صلى الله عليه وسلم مرفوع الرتبة والدين ما شرعه الله
من الاحكام والاسلام هو الخضوع والالتقاء للوحيية الله تعالى ولا
يحق الا بقبول الايمان والنهى والابيان هو التصديق بما جاء من عند الله
تعالى والافراس به وهما وان اختلفا فهو ما فاصدقهما واحد فلا يصح
النشر ان يحكم على احدهما انه مؤمن وليس بمسلم وبالعكس ولا يقع
بوجدتها سوا هذا وقوله **محمد** بدل من نبى فيكون مجزا ويجوز رفعه

على انه خبر مبتدأ محذوف وهو اسم من اسما بني ناصب الله عليه وسلم
وهو كما نقله ابن الهيثم عن ابي بكر ابن العربي والنووي رحمهما الله
تعالى ان له الف اسم واختار هذا الاسم لوجوده فيها ان الله تعالى ذكره
في القرآن العظيم في مساق الامتداح ومنها انه اشهر واكثر استعمالا في السنة
الصحيحة والتابعين فمن بعدهم وقوله **خاتم رسل** اي وابنيائه قال
الله تعالى ولكن رسول الله وخاتم النبيين والصلاة والسلام على الله وهم
مومنا بنو هاشم وبنو المطلب وقيل جميع الامة وقيل عترته الذين ينسبون
اليه وهم اولاد فاطمة ونسبهم وقيل اقاربه من قریش وقيل غير ذلك من
عنه تعالى **وصحبه** من بعده ايضا وهو اسم جميع لصاحب بعض الصحابي
وهو من اجتمع مومنا ولومساعة ومات عن ذلك وقيل من طالت صحبته له
وكثرت محالسته له والاختراع وقيل غير ذلك ولما حمد الله تعالى وصلى
على نبيه صلى الله عليه وسلم قل **نشال الله لنا الاعانه فيما نواخينا** اي
تخربنا وفقدنا يقال فلان يتواخي الحق ويتاخاه اي يقصده ويتجره ويقال
تأخيت الشيء اي تخربته والتخري طلب الاضرار وكثرا ما يستعمله الفقهاء بمعنى
الاجتهاد والالفاظ الثلاثة متقاربة قال الشيخ ذكرى رحمه الله تعالى الاجتهاد
والخري والتأخر بزل المجهود في طلب المقصود انتهى ويقال اجتهد في حمل
الصخرة ولا يقال اجتهد في حمل نواة ودكر ابو عبيد ان التوخي لا يكون الا
في الخير ولعل هذا هو السبب في تخصيص الناظم التوخي بالذكر دون
التخري وقوله **من الابهانه** اي الاظهار والكشف **عن مذهب** مذهب
المصدر والمكان والزمان بمعنى الزهاب وهو المروء او محله او زمانه
واصطلاحا ما ترجع عند المجتهد في مسئلة ما بعد الاجتهاد فصار له معتقدا
ومذهبا وهو المراد هنا وقوله **الامام** اي الذي يقتدى به وقيل غير ذلك
وابدل من الامام قوله **زيد** ابن ثابت ابن الضحاك الصحابي الانصاري الخزرجي
من بني النخاس يكنى ابا سعيد وقيل ابا عبد الرحمن وقيل ابا خادجة قدم
النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وهو ابن خمس عشرة سنة وتوفي بالمدينة
سنة خمس واربعين قاله الترمذي وقيل غير ذلك ومناقبه شهيرة وفضائله
كثيرة روى ان ابن عمر رضي الله عنهما قال يوم موت زيد اليوم مات عالم
المدينة

المدينة وخطب عمر رضي الله تعالى عنه بالحاجبية فقال من يسال عن القل
فليات زيد ابن ثابت رضي الله تعالى عنه وقال مسروق دخلت المدينة
فوجدت بها زيد ابن ثابت رضي الله تعالى عنه وقال الشعبي علم زيد ابن ثابت
بخصائص القرآن والعرايض رضي الله تعالى عنه **فايد** قد اجتمع في اسم زيد
رضي الله تعالى عنه مناسبات تتعلق بالقرآن يضرب في اسم غيره اولها
وعدد وطرحا ورضا فاما الافراد فالزاي بسبعة وهي عدد اصول المسابيل
وعدد رومن من يرث بالعرض وحده والياء بعشرة وهي عدد الواسين بالانثى
وعدد الواسيات بالبسط والذال باربعة وهي عدد اسباب الارث والاصول
التي تقول واما الجمع فالزاي مع الياء سبعة عشر وهي عدد الورثين والوارثات
بالاختصار والزاي مع الدال احد عشر وهي عدد الواسيات على طريق البسط
بزيادة مولاة المولادة والياء مع الدال اربعة عشر وهي عدد الواسين بالبسط
خلا المولى لانه قد يكون انثى والزاي مع الياء والدال احد وعشرون وهي عدد
جميع من يرث بالعرض من حيث اختلاف احوالهم كما سيأتي لان اصحاب
النصف خمسة والزوج اثنان والثلث واحد والثلثين اربعة والثلث اثنان والثلثين
سبعة وقد ضبط ذلك بعضهم في ضمن بيت فقال ضبط ذوي الفروض من
هذا الرجز خذ مرتبا وقل هبار بن واما العدد فعدد حروف اسمه ثلاثة
وهي عدد شوط الارث وعدد الاصول التي تقول واما الطرح فاذا طرح الدال
من الياء بقية ستة وهي عدد الفروض والياء بقية واعدد المواضع واذا طرح الدال
من الزاي بقية ثلاثة وهي عدد الحروف وتقدم ما فيها واذا طرح الزاي من الياء
بقية ثلاثة ايضا وتقدم ما فيها واما الضرب فاذا ضربت حروفه وهي ثلاثة في نفسها
تبلغ تسعة وهي عدد اصول المسابيل على الاربع واكثر ما ذكرته عدد اشيا غير
ذلك والله اعلم ونرجع الى كلام المؤلف رحمه الله تعالى قوله **الرضي** بفتح الراء
والراء العالم بالفرايض ويقال فارض وفريض كعالم وعليم وفارض وفريض
بسكون الراء واجاز ابن الهيثم رحمه الله تعالى ان يقال ايضا وان قال جماعة
انه خطأ والفرايض قال الجلال المحلى رحمه الله تعالى في فضيلة بعض من رضى
اي مقدورة فلما فيها من السهام المقدرة فغلبت على غيرها انتهى اي فغلبت
على التعصيب وجعلت لقبها لهذا العلم وسياتي تعريفه وقوله **ان كان ذاك**

اى المذكور من الالبانة او توجيها **من اهل الفرض** لمن يريد التصنيف
 في علم الفرائض فهو تعليل لما ذكره في العلامة بسبب المارد بنى رحمه
 تعالى اى ونسال الله تعالى الاعانة لنا فيما قصدناه **من الاطباء** واكثر
 عن مذهب الامام بن زيد رضي الله تعالى عنه لان هذا من اهل القصد
 فانه لا يجيب من قصده قال الله تعالى واسئلو الله من فضله قال بعض العلماء
 لم يامر بالمسألة الا ليعطى انتهى وقال الامام تاج الدين ابن عطاء الله
 رضي الله تعالى عنه متى وفقك الله للطلب فاعلم انه يبريد ان يعطيك الله
 وقوله **علما** منصوب عما انه مفعول لاجله وهو عمله لقوله اذ كان ذلك من
 اجم الفرض او لقوله توجيها اى لاجل علمنا **بان العلم** وهو حكم الذهن الجازم
 المطابق للواقع وهو خلاف الجهل والالف واللام فيه للاستعراق والعهود وهو
 الشئى وعلم التنفير والحديث والفقه ويلحق بذلك ما كان التعلق بالعلم
 من **خير ما سعى فيه ومن اولى ماله العبد دعي** قال الله تعالى فما
 يجتنه الله من عباده العلماء قال تعالى يرفع الذين آمنوا منكم والذين
 اتوا العلم درجات وقال تعالى وقل رب زدني علما والحديث في
 فضائل العلم كثيرة شهيرة منها قوله صلى الله عليه وسلم لا حسد الا في
 اثنتين رجل اتاه الله مالا فسلطه علىهلكته في الخير ورجل اتاه الله
 الحكمة فهو يقضي بها ويعلمها الناس رواه البخارى من حديث ابن
 مسعود ومنها قوله صلى الله عليه وسلم من سلك طريقا يلتمس
 فيه علما سهل الله له طريقا الى الجنة رواه الترمذى وحسنه عن
 ابى هريرة رضي الله تعالى عنه وقال الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه
 طلب العلم افضل من صلاة النافلة وليس بعد الفريضة افضل من
 طلب العلم انتهى وكفى بالعلم شرفا ان كل احد يدعيه وبالجهل فحاشا
 ان كل احد ينكره **وعلماء ان هذا العلم** وهو علم الفرائض **مخصوص**
ما قدر شاع فيه عند كل العلماء **بأنه اول علم يفقد في الارض**
 بالكلية **حتى لا يكاد يوجد** اى حتى لا يقرب من الوجود وما فقد حقيقته
 يصدرق عليه انه لا يقرب من الوجود وما فهمه الشيخ بدر الدين
 سبط المارد بنى رحمه الله تعالى من كلام المصطفى رحمه الله تعالى



حيث قال اى يقرب من عدم الوجود ان فليس بظاهر لان لا النافية داخله
 في كلامه على يكاد لا على وجود وانما شاع عند العلماء انه اول علم يفقد
 لما روى ابن ماجه والحاكم في المستدرک عن ابى هريرة رضي الله عنه من روا
 تعلموا الفرائض وعلوها الناس فانه نصف العلم وهو ينسى وهو اول
 علم يفنى من امتي رواه البيهقي في مسنده وقال انقر في حفص بن عمر
 وليس بالقوى ولما كان علم الفرائض من يشتغل به قليلا لنوقفه على
 علم الحساب وتشعب مسائله وارتباط بعضها في بعض كما في مسائل الجرد
 والاخوة وغيره كان عرضة للنسيان فلا جل هذا حيث صلى الله عليه وسلم
 على تعلمه وتعليمه واما قوله صلى الله عليه وسلم فانه نصف العلم فالتف
 في معناه عما اوجه اقر بها ان للانسان حالتين حالة حياة وحالة موت وفي
 الفرائض معظم الاحكام المتعلقة بالموت وقيل غير ذلك ما اضر بنا عنه خوف
 الاطالة وقد ورد في علم الفرائض من الاحاديث والآثار ما يدل على فضلها
 اشيا كثيرة فارجعها في المطولات **وعلمها بان زيدا** الامام المذكور **خص** من بين
 الصحابة رضي الله تعالى عنهم **لا محالة** قال ابن الاثير رحمه الله تعالى في النهاية
 اى لا جيلة ويجوز ان يكون من الحول والقوة والحركة وهي مفعول منها واكثر
 ما تستعمل بمعنى اليقين والحقيقة او بمعنى لا بد والميم زيادة انتهى فيكون المعنى وان زيدا
 خص حقيقة او يتينا اولاد **با حياه** اى اعطاه والحجوه العطية والحجاء العطا
خاتم الرسالة والنبوة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم **من قوله** صلى الله
 عليه وسلم **في فضل** اى فضل بن زيد ابن ثابت المذكور **منها** على فضل وشرفه
اقرضكم زيد ذكر ابن الصلاح ان الترمذى والنسائي وابن ماجه وروى
 باسناد جييد قال وهو حديث حسن انتهى وروى الترمذى في جامعه بالخط
 صحيح عن انس رضي الله تعالى عنه بلغظا علم امتي بالفرائض بن زيد ابن ثابت
 وانما قال ذلك صلى الله عليه وسلم قال ابن الريايم نقلا عن الماوردي رحمه
 الله تعالى للعلماء في ذلك خمسة اوجه وعدوها الى ان قال الخامس انه قال ذلك
 لانه كان اصغرهم حسبا واسرعهم جوابا ثم قال الماوردي ولاجل هذه المعاني
 لم ياجز الشافعي رضي الله تعالى عنه الا بقوله رضي الله عنه انتهى وقوله **ونا هيكم**
لها اى بهذه الشهادة من سين البشر وخاتم الرسالة صلى الله عليه وسلم



اي حسيك بها لانها غاية تنزهك عن ان تطلب غير هاهنا تكليف **فكان**
 نريد ابن ثابت **اولى** من غيره **باتباع التابعي** وتقليد المقلد لا مربي
 اقواهما هذه الاحاديث والثاني انه ما تكلم احد من الصحابة النبي صلى
 الله عليه وسلم في الغزايض الا وقد وجد له قول في بعض المسائل قد حجه
 الناس بالافتاق الا نريد فانه لم يقل قولاً مهوراً بالافتاق وذلك يقتض
 الترجيح كما قاله القفال رحمه الله تعالى **استبها** قال ابن الرهايم رحمه الله
 تعالى من ادوات الاستثنا عند بعضهم والصحيح انها ليست منها بل هي
 مضادة للاستثنا فان الذي بعد هذا دخل فيما دخل فيه ما قبلها ومشروطة
 به بانه احق بذلك من غيره **وقد خالف** اي خالف مذهب الامام زيد بن ثابت
 المذكور الامام ابو عبد الله محمد بن ادريس ابن العباس ابن عثمان
 ابن شافع ابن السائب ابن عبيد ابن عبد يزييد بن هاشم بن المطالب
 ابن عبد مناف بن قصي **الشافعي** القرشي المطبلي الحجازي المكي رضي الله
 عنه يلتقي مع النجاشي عليه السلام في عبد مناف ومناقبه شريفة وفاضلة كثيرة
 وقد صنف الائمة رضي الله تعالى عنهم في مناقبه قدما وحديثاً ودرجته في الله
 تعالى عنه سنة خمسين ومائة والذي عليه الجمهور انه ولد بغزة وقيل بمصر
 وقيل باليمن وقيل خيف من ثم حمل الى مكة وهو ابن ستين وتوفي
 بمصر ليلة الجمعة بعد الغروب اخر يوم من رجب سنة اربع ومائتين
 وهو ابن اربع وخمسين سنة ودفن بالقرافة بعد علقصر الجمعة وعلى
 قبره من الجلالة والاحترام ما هو لا يق بمقام ذلك الامام رحمه الله تعالى
 ورضي عنه ومعنى كون الامام الشافعي رحمه الله تعالى مذهب نريد رضي
 الله تعالى عنه انه قصده ومال اليه موافقه له في الاجتهاد لما سبق حتى
 تردد حيث تردد وليس المراد انه قلده لان المجتهد لا يقلد مجتهداً **انها**
 اي خفي فيه اي في مذهب نريد رضي الله عنه **القول عن ايجاز** اي اختصار
 والمختصر ما قل لفظه وكثر معناه **مبني** اي مبني على ما عن وصحة واحدا الوهم
 والوهم اسم جنس جمع بمعنى العيب **اللغة** اي لغة العرب وهو الكلام المعبر
 يقال الغز في كلامه عجم وشبه فيه والبر بوع في حجره مالي بيننا وشيلاً
 وحفره ومعنى البيت فخذ القول في علم الغزايض عما مذهب الامام زيد

ابن

التي

ابن ثابت رضي الله تعالى عنه قولاً مختصراً واضحاً منزهاً عن عيب الخفاء
مقدم علم الغزايض هو فقه الموارث وعلم الحساب الموصل لمعرفة
 ما يخص كل ذي حق من التركة وموضوعه التركات لا العدد خلافاً لمن
 زعم ذلك واعلم انه يتعلق بتركة الميت خمسة حقوق من تبة اولها
 الحق المتعلق بعين التركة كالزكاة والجناية والرهن فيقدم على مون التجيز
 والثاني مون التجيز بالمعروف فان كان الميت فاقداً لما يجزيه فتجزيه على من
 عليه نفقة في حال الحياة فان تعذر ففي بيت المال فان تعذر فعلى اغنياء
 المسلمين وهذا في غير المروجة اما المروجة التي تجب نفقتها فمونة تجزيها
 على الزوج المومس ولو كانت غنية والثالث الديون المرسلة في الذمة فهي
 موزعة عن مون التجيز والرابع الوصية بالثلث فمادونه لا حصه فان كانت
 بخلاف ذلك ففيها تفصيل مذكور في كتب الفقه كبقية الحقوق السابقة
 والخامس الارث وهو المقصود بالذات في هذا الكتاب وله اركان وهي
 ثلاثة مورث وارث وحق مورث وله شروط يعلم اكثرها من ميراث
 الغرقي والمهدمي وسنأتي اخيراً الكتاب ان شاء الله تعالى وله اسباب
 وموانع ذكرها بقوله **باب** **اسباب الميراث** اي وموانعه والباب
 لغة المدخل الى الشيء واصطلاحاً اسم جملة مختصة من العلم تختص
 فصول ومسائل غالباً والاسباب جمع سبب وهو لغة ما يتوصل به الى غيره
 واصطلاحاً ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم بالنظر لزمانه
 والميراث يطلق بمعنى الارث وهو المقصود بالترجمة وهو لغة البقا وانتقال
 الشيء من قوم الى قوم اخرين وهو مصدر ورث الشيء ورثة وميراثا وارثا
 واصله الواو فقلت هرة ويطلق بمعنى المورث والارث وهو لغة الاصل
 والبغية ومنه خبر مسلم اثنوا على مشاعر كرم فانكم عارث ايبيكم برهيم
 اي اصله وبغية منه وشراً ما ضبطه القاضي افضل الدين الخوافي
 رحمه الله تعالى بانه حق قابل التجزي يثبت لمستحق بعد موت من كان له
 ذلك لقرابة بينهما او نحوه وقد ذكرت ما في هذا الضابط في شرح الترتيب
اسباب ميراث اي ارث الرعي اي الادميين وان كان الورى في
 الاصل الخلق **ثلاثة** متفق عليها **كل** من الاسباب الثلاثة **يفيد** اي

صاحبه والمراد المتصف به **الوراثه** الارث **وهي** اى الاسباب الثلاثة اولها **نكاح** وهو عقد الزوجية الصحيح وان لم يحصل وطى ولا خلوة ويوش به من الجانبين لقوله تعالى ولكم نصف ما ترك اترك واجهكم الى اخره ويتوارث الزوجان في عدة الطلاق الرجعي باتفاق الائمة الاربعة ولو كان الطلاق في الصحة لا الزوجه المطلقة طلاقا باينا في مرض الموت عند خلاف الائمة الثلاثة فانها تارث عند الحنفية ما لم تنقض عدتها وعند الحنابلة ما لم تنزح وعند المالكية ولو انقضت عدتها وانقضت باز واج وعند المالكية ايضا لو تزوج المريض في مرض الموت امرأة فالعقد باطل ولا توارث ولو تزوجت المريضة في مرض الموت رجلا لم يرثها **وثانيها ولاء** وهو بفتح الواو ومدود والمراد ولاء العتاقة وهو عصوبة سيبتها نعمة المفق على قبول قوله صلى الله عليه وسلم انما الولاء لمن اعتق متفق عليه من حديث عائشة رضي الله تعالى عنها ويرث به المعتق من حيث كونه معتقا وعصبته المتعصبون بانفسهم على تفصيل سيبا في بعضه ان شا الله تعالى اخر الكتاب لقوله صلى الله عليه وسلم والاحمية كالحمية بالنسب لا بالبيع ولا يهب رواه الشافعي رحمه الله تعالى وقد يرث العتيق المعتق كما لو اشترى ذمي عبدا واعتقه ثم التحق السيد بدار الحرب فاشترى فاشتراه عتيقه فاعتقه فكل منهما يرث الاخر لا مانع من حيث كونه معتق لا من حيث كونه عتيقا **وثالثها نسب** اى قرابة وفق الابوة والبنوة والادلا باحدكما فيرث بها الاقارب وهم الاول والفروع والحوالته للديار الكريمة والاحاديث الصحيحة وما الحق بذلك باجماع او قياس على تفصيل سيبا في بعضه ويورث به من الجانبين قارة كابن مع ابيه والاخ مع اخيه ومن احد الجانبين اخرى كالجدة ام الام مع ابن بنتها واخر القرابة وان كانت اقوى الاسباب لاجل نهى النظم وطول الكلام عليها لان اكثر الاحكام الاثنية فيها وقوله **ما بعد هن** اى هذه الارب **للموارث** يجمع ميراث بميراث الارث **سبب** اى متفق عليه والافرنال سبب راجع مختلف فيه وهو جهة الاسلام فيرث به بيت المال ان كان منتظما عند داعي الاربع وسوا كان منتظما ام لا داعي الاربع عند المالكية ولا يرث عند الحنفية والحنابلة والكلام فيه مما يطول فرأجعه في كتابنا شرح الترتيب

ثم اعلم ان الموانع جميع مانع وهو في اللغة الحاييل واصطلاحا ما يلزم من وجوده العدم ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم لذاته عكس الشرط وموانع الارث ستة افتصر المصنف رحمه الله تعالى المتفق عليها منها وهو ثلاثة فقال **وبين الشخص** الذي قام به سبب الارث **من الميراث** اى الارث **علة واحدة من علة ثلاث** احدها **رق** وهو عجز حكمة يقوم بالامتنان بسبب الكفر وهو مانع من الجانبين فلا يرث الرقيق بجميع انواعه لانه لو رث كان لسيده وهو اجنه من الميت ولا يرث لانه لا ملك له ولو ملكه سيده لكن البعض يورث عند جميع ما ملكه ببعضه الحر على الاربع عند ولا يرث ولا يرث كالقن عند المالكية والحنفية ويورث ويورث ويحجب عاصب ما فيه من الحرية عند الحنابلة **وثانيها قتل** وهو مانع للقاتل فقط لا للمقتول فقد يرث قاتله واختلف الائمة في القاتل فعند الايرث من لم يدخل في القتل ولو كان بحق كقتل وامام وقاض وجلاد بامرهما او احدهما وشاهد ومزك ولو كان بغير قصد كناية ومجنون وطفل ولو قصد به مصلحة كضرب الاب للتأديب وبطه الجرح للمعالجة والاصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم ليس للقاتل من الميراث شيء والمعنى فيه تهمة الاستعجال في بعض الصور وسد الباب في الباقي ولا يدخل المفتى في القتل وان كان على معين لانه ليس علمه بخلاف القاض وعند الحنفية كل قتل اوجب الكفارة منه الارث وما لا فلا الا القتل العمد لعدوان فانه لا يوجب الكفارة عندهم ومع ذلك يمنع الارث وعند الحنابلة كل قتل مصفون بقصاص او دية او كفارة يمنع من الميراث وما لا فهو وعند المالكية يرث قاتل الخطا من المأذون الدية ولا يرث قاتل العمد لعدوان والباب واسع وفرعه كثيرة وحل بسطها كتب الفقهاء **وثالثها اختلاف الدين** بالاسلام والكفر فلا توارث بين مسلم وكافر بخبر الصحيحين **الا** المسلم الكافر ولا الكافر المسلم اما عدم ارث الكافر المسلم فبالاجماع واما عكسه فعند الجمهور خلافا للمعاذ ومعاوية ومن وافقهما ودليلهما الجواب عنه ذكرته في شرح الترتيب وسوا المسلم الكافر قبل قسمة التركة ام لا وسواء بالقرابة والنكاح والولا خلافا لادما ما احمد رحمه الله تعالى في المسلمين

حيث قال ان اسلم الكافر قبل قسمة التركة ورث ترغيبا في الاسلام وقال المسلم
يرث من عتيقه الكافر **فايد** استثنى بعضهم من عدم توريث المسلم من الكافر
مالومات كافر عن زوجة حامل ووقفا الميراث للحمل فاسلمت ثم ولدت فان
الولد يرثه مع حكمنا باسلامها قال ابن الرهايم رحمه الله تعالى قلت والمخ
عدم استثناء ذلك لان وارث من كان حملا وهذا مع قول بعض الفضلاء
لنا جهاد يملك انتهى اي لان العبرة في الارث بوقت الموت والحمل كان وقت
الموت محكوما بكفره فلم يرث مسلم من كافر والله سبحانه وتعالى اعلم ولما
كان التعبير بالفرم يقتضيه سبق شيء يفرم قال **فايد** ايها الطالب ما قلته لك
اي اعلمه علما جازما بدليل قوله **فليس الشك** وهو التردد بين حكيمين لا
مزية لاحدهما على الآخر **كاليقين** اي الحكم الجازم **فايد** فان الاولى هو الكفر
كله ملة واحدة امر ملل الاصح من مذهبنا ان الكفر ملة واحدة وهو مذهب
الحنفية والثاني الكفر ملل وهو مذهب المالكية والحنابلة قالوا لا ينصاري
ملة واليه ملة وما عدها ملة ولكل من القولين دليل مذكور في المطول
الفائدة الثانية بقي من موانع الارث ثلاثة ايضا اخرها اختلاف ذوي
الكفر الاصط بالزمنة والحرابة فلا توارث بين ذي وحربي في الاظهر وفاقا
للحنفية وخلاف للمالكية والحنابلة وهل المعاهد والمتامن كالذي او
كالخربي وجهان ارجحهما كالذي خلافا للحنفية الثاني الردة اعادها الله تعالى
والمسلمين منها فلا يرث المرتد ولا يرث حتى لو ارث اخوان مثلا الى الغرض
لا توارث بينهم ومال المرتد في ولو كان انثى خلافا للحنفية وسوا ما اكتسبه
في حال الاسلام او في حال الردة خلافا لفرم ايضا حيث قالوا ما اكتسبه في
حال الاسلام لم يرثه المسلمون وسوا المسلم قبل قسمة التركة امر لا خلافا
للحنابلة ولا ينز لحوقه بداد الكفر من ملة ملة خلافا للحنفية والزندقة
كالردة خلافا للمالكية والذي الذي لا وارث له يستغرق في يوكماله او انما
بعد الفروض فيا التا وهو اخر الموانع الستة هو الدور الحكمة وهو ان
يلزم من التوريث عدمه كان يرث اخ حايذ بابن الميتم فيثبت نسبه ولا
يرث للدور وفي الاقلر مباحث كثيرة وخلاف بين الامة فراجع في كتابنا
بنا شرح الترتيب وهو سبحانه وتعالى اعلم **تنبيه** في قولي الذي قام به
كبيرة

اوله و

سبب الارث بعد قول المص رحمه الله ويمنع الشخص ايماء الى ان اللعان
ليس بمنع خلافا لمن زعم ذلك فان انتقا الارث فيه بين الملا عن وبين من
يدلي به وبين المنفولا فتقا السبب وهو النسب وليت امله ولا عصبتها عصبة
له خلافا للامام **رحمه الله تعالى** وتواما اللعان ليسا بشقيقتين خلافا للمالكية
وتواما الزنا ليسا بشقيقتين عند الامة الاربعة واذا الكذب النافي نفسه
ولو بعد موت الولد ثبت النسب وترقت عليه مقتضاه ولا التواتر التماسه
ولو كان ذلك بعد القسمة وبه قال الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه وهو قها من
مذهب الامام احمد رحمه الله تعالى وقال ابو حنيفة ومالك رحمهما الله
ان كان الولد حيا حين التكريب ثبتت نسبه وكذا ان مات وخلف ولدا او
اخا ولد معه وتنقض القسمه فيهما الحاجة الداعية الى ثبوت نسب ولله
او الاخ الموجود من الثاني والا فلا ثبوت ولا ارث لانه لا حاجة الى ثبوت
النسب اذا واعلم انه لا يختص الاستحقاق بالثاني بل لو اسبلخه الوارث
بعد موت الثاني لحقه كما لو استلحقه المورث قال ابن الرهايم قال الرافي رحمه الله
الله في كتاب الاقرار وبهذا قطع معظم العلما قبيبين انتهى والله اعلم **باب**
الوارثين اجماعا بالاسباب الثلاثة **والوارثون من الرجال** بالاختصاص
في جماعا عشرة **اسما وهو مع وفاة** اي معلومة **مشتهرة** عند الغرضيين وفيه
قال الشيخ سعد الدين التتاذ في رحمه الله تعالى في شرح العقائد انه اي
النسب رحمه الله تعالى حوال التنبيه على ان مرادنا بالعلم والمعرفة واحد كما
اصطلح عليه البعض من تخصيص العلم بالمركبات او الكليات والمعرفة
بالسائط والجزييات انتهى والله اعلم اذا تقرر ذلك فالاول من العشرة
الابن والثاني **ابن الابن** **مهما نزل** لا بدرجة او درجات بحض الف كودر فخرج
بذلك ابن بنت الابن وخوة من كل من في نسبه الميتم انثى **والثالث**
الاب **والرابع الجد** اي الاب اي من الاب من جده وخرج به الجد من
جهة الامر وقوله **وان** اي بحض الذكور كابي الاب وابيه وهكذا
بذلك كل جدر ادلى بانثى وان ورثت وما قررت من جعل الضمير في قوله له
عائدا الى الاب او الى من عوده الى الميت لوجهين احدهما انه فيه عود الضمير
الى الامم مذكور في اللفظ والثاني انه لو عاد للميت لم يخرج به الجدا بالام

الا ان يقال الجدا ابو الام ليس بجدا حقيقة والخامس **الاخ من اى الجهات كانا**
 اى سوا كان من جهة الاب فقط او من جهة الام فقط او من جهتهما معا وهو
 الاخ الشقيق **قد انزل الله به القران** اما الاخ للام ففى قوله تعالى وان كان رجل
 يورث كلالة او امرأة وله اخ او اخت اى من ام كما قرأه فى الشواذ واما الاخ
 للابوين والاخ للاب ففى قوله تعالى فى اخر سورة النساء وهو يرثها ان
 لم يكن لها ولد **والسادس ابن الاخ المدلى اليه** اى الميت المعلوم من المقام
بالاب وحده وهو ابن الاخ للاب او مع الادلا بالام ايضا وهو ابن الاخ من
 الابوين وخرج بذلك المصنف بالام وحدها وهو ابن الاخ من الام **فاسمع**
 سمع تدبر وتفرم واذعان **مقالا** اى قول اصادق **ليس بالكذب** لانه يجمع عليه
 لوى وده فى القرآن العظيم والاخبار الصحيحة وغير ذلك والخبر وان كان فى
 الاصل محتملا للكذب لكن اخبارنا لبا دى سيجى نه وقتا واخبار الرسل عليهم
 الصلاة والسلام مقطوع بصحتها وكذا ما اجمع عليه او تواتر **السابع**
والثامن العم وابن العم من ابيه اى الميت والمراد عم الميت اخوا به
 شقيقه وعمه اخوا بيه لايه وبنواها وخرج بذلك العم للام وبنوه **فانشكر**
لذى اى صاحب **الابحار** الاختصار **والنبيه** اى الايقاظ فانه فيها
 على هؤلاء الوىقة بعبارة مختصرة وسيأتى فى معناه ذلك احاديث شريفة
 عند قوله واشكر فاطمه فجزاه الله خيرا ورحمه ورحمة واسعة **والثاسع الر**
والعاشق والمكان **المعنى** وعصبته وصفه بقوله **ذو الكلى** صاحب
الولاء من المعنى وعصبته المتعصبين بانفسهم **خمس** **الذكور** المجمع على
 ارباعهم **ها ولا** العشرة بالاختصار واما بالبسط فحسب عشرة الابن وابنه
 وان نزل والاب والجدا ابوه وان علا والاخ الشقيق والاخ للاب والاخ
 للام وابن الاخ الشقيق وابن الاخ للاب والعم الشقيق والعم للاب وابن
 العم الشقيق وابن العم للاب والزوج وذوى الولا ومن عداه **الام** من الذكور
 من ذوى الارحام كابن البنت وابن الام وابن الاخ للام والعم للام
 وابنه والخال وخوهم ولما انتهى الكلام على الذكور المجمع على ارباعهم
 بين ذكر النساء المجمع على ارباعهن فقال **والواثبات من النساء سبع** بالاختصار
لم يعط اثنتى غيرهن **الشرع** اى اعطاء المجمع على عليه فان ذوى الارحام

من الذكور والاثبات فى ارباعهم خلافاً من ذكره اخرا الكتاب ان شاء الله
قالا **اولى من السبع بنت** **والثانية بنت ابن** وان نزل ابوها محض الذكور
والثالثة ام مشفقة من اشقت على بنت خلت عليه والام منه المشفقة
 والام من شأنها ذلك **والرابع زوجة** بالثبات اليها وهو الاولى فى الزايف
 للميتين وان كان الاصح الا شهر تركها **والخامسة جدة** من جهة الام او
 جهة الاب على تفصيل وهو ان ام الام وامها لها الميراث بانها تخلص
 وام الاب وامها لها الميراث بانها تخلص يجمع عليهما فان ادلت الجدة بالمجد
 كام ابى الام فلا تراث عند المالكية وتراث عند الحنابلة وان ادلت بالجد
 كام ابى الاب فلا تراث عند الحنابلة واما مذهبنا ومذهب الحنفية فترث
 جميع من ذكرنا وكذا كل جدة نكح جد وارث واما الجدة التى تولى بذكرها
 اثنتين ويعبر عنها بالجدة المردية بذكر غير وارث فهى من ذوى الارحام باتفاق
 الائمة الاربعة وستأتى فى كلام المصنف ان شاء الله تعالى **والسادسة معتقة** وكذا
 عصبتها المتعصبون بانفسهم كما سيأتى **والسابعة الاخت من اى الجهات**
كانت اى سوا كانت شقيقة اولاد اولاد **فهذه عدتهن** بالاختصار بان
 اى ظهرت واما عدتهن بالبسط فعشرة البنت وبنت الابن والام والجدة
 من قبلها والجدة من قبل الاب والاخت الشقيقة والاخت للاب والاخت
 للام والزوجة والمعتقة **قايمة** اذ انفى واحد من الذكور ورث جميع المال **الزوج**
 والاخ للام وكل من انفردت من النساء لا تحوز جميع المال الا المعتقة ومن
 يقول من العلم بالرد يقول كل من انفرد من الرجال يحوز جميع المال
 الا الزوج فقط وكل من انفردت من النساء تحوز جميع المال الا الزوجة
 واذا اجتمع كل الرجال ورث منهم ثلثة الابن والاب والزوجة واذا اجتمع
 كل النساء ورث منهم خمسة البنت وبنت الابن والام والزوجة والاخت
 الشقيقة او يمكن الجمع من الصنفين ورث الابوان والولدان واحد
 الزوجين وسقط من عدل من ذكر كما سنعم ففى الجب والله سبحانه
 وتعالى اعلم ولما انتهى الكلام على الوىقة من الذكور والاثبات شرع بين
 ما بين ثم كل واحد منهم مقدما الارث بالفروض لتقدمه على التعصيب
 اعتبارا وان كان الاثر بالتعصيب اقوى فقال **باب** **الزوجه المفردة**

في كتاب الله تعالى والثابت بالاجتهاد ومسئقها والفرض جمع فرض وهو
 في اللغة يقال لمعان اصلها الحز والقطع ومنها التقدير وفي الاصطلاح النصيب
 المندرس مشرعا لو ارث شخص الذي لا يولد الا بالولد ولا ينقص الا بالعول وفي
 المص رحمه الله تعالى على ذكر الفرض تقسيم الارث الى الفرض والتعصيب
 فقال واعلم ايها الناظر في هذا الكتاب بان الارث يقعان لا ثالث لهما اي
 الفرضان فرض اي ارث به وتقدم معناه انفا وتعصيب اي ارث به وبسبب
 تعريفه على ما قسمنا اي بهذا التقسيم والمراد انه لا يخلو منهما لما سبب ان قد
 يجمع الارث بهما والارث بين لك الاعتبار يكون اربعة اقسام كما سنذكره
 ان شاء الله تعالى **الفرض في نص الكتاب** اي القرآن العزيز **سنة** والسابع ثلث
 بالاجتهاد **لا فرض في الاثني** بنص القرآن **سواها** اي الفرض **سنة السنة البينة**
 اي قطعا والبيت القطع اما السابع الذي هو ثلث الباقي يخرج بقولنا بنص
 القرآن والفرض **سنة** احدها **نصف** وثانيها **ربع** وهو نصف النصف
ثم نصف الربع وهو الثمن وهو ثلثا ثلثا **والثالث** وخامسها **السدس**
بنص الشرح في القرآن العزيز **وسادسها الثلثان** وهي اي الثلثان **الثام**
 للفرض **سنة** ويقال بعبارة اخرى النصف والثلثان ونصفهما ونصف
 نصفهما ويقال غير ذلك من العبارات التي احصرها الربع والثلث ونصف
 كل منهما وضعفه وانما اخر الثلثين عن الثلث والسدس مخالفا لغيره
 ومخالفا لما سبب كره عند ذكر اصحاب الفرض لضيق النظر ولانه
 كسر مكسر وما نقله كسوس مفردة ثم رغب في الحفظ بقوله **فاحفظ**
 ايها الناظر في هذا الكتاب ما ذكرته وما لم تذكره من هذا العلم وغيره
 فان هذا في المفعول يؤذن بالعموم **فكل حافظ** اما م اي مقدم على غيره
 خصوصا ان نظره الى حفظه فلهما المحفوظ بل لم يبايد ان الحفظ بغير فهم
 لا عبرة به وينبغي تعيين العلم بالكتابة ايضا لما ورد في معنى ذلك اذا عرفت
 ذلك وارتدت موقفة اصحاب هذه الفرض **فالنصف فرض** **حصة** **الزوجة**
 اي كل واحد منهم من غير واحد **الزوج** عند عدم الفرض الوارث بالاجماع
 ذكرنا كان او اثني لقوله تعالى ولكم نصف ما ترك ازواجكم ان لم يكن لهن
 ولد وانما لم يذكر اشتراط عدم الفرض في ارث الزوج النصف المعلم به

ممنون

مفهوم ما سبب في آله الربع والثاني **الاثني الواحدة من الاولاد** وهي
 البنت عند انفرا دها عن معصبا وهو اخوها كما سبب كره لقوله تعالى وان
 كانت واحدة فلها النصف **والثالث بنت الابن الواحدة لها عند فق البنت**
اجمعا فاكش وقد الابن ايضا وعند انفرا دها عن معصبا لها من
 اخ وابن عم اجمعا قيا ساعا بنت الصلب لان ولد الولد كالولد لثانها
 الذكر كالذكر والابنة كالابنة **والرابع المقت** الواحدة الشقيقة عند انفرا دها
 عن معصبا لها من اخ شقيق او جد بل وعن الاولاد واولادهم الزكوة
 الاثالث وعن الاب **في مذهب كل مذهب** اي مجتهد لان ذلك يجمع عليه واصل
 المذهب مكان الزهابة ثم اطلق على ما ذهب اليه المجتهد واجمعه من الاحكام
 في المسائل اطلاقا مجازيا **وهو الخامسة** وفي بعض النسخ **وبعد** **الواحدة**
النصف من الاب عند انفرا دها عن معصبا لها من الاخ لاب او جد
 بل وعن من شرطنا فقده في الشقيقة وعن الاستقام ذكرنا وان في قوله **عند**
انفرا دها اي عند انفرا د كل واحدة منه **عن معصبا** ممن ذكرته في كل واحدة
 والاصل في ارث كل من الاثنين النصف قبل الاجماع قوله تعالى ان امراء هالك
 ليس له ولد وله اخت فلي النصف ما ترك لانهم اجمعوا على ان الابنة نزلت في
 الاخوة للابوين والاخوة للاب دون الاخوة للام ثم اعلم ان الذي علم من
 كلام المص رحمه الله تعالى هو اشتراط نقد المعصبا لكل واحدة من الاربع
 واما ما ذكرته غير ذلك فاما تركه كغيره من المصنفين اكتفا بذكره فيما سبب
 ولو كبر واجمعه ما يحتاج اليه في جميع الفرض الذي لا يورث بالتكليس والتطويل **والرابع**
فرض اثنين ذكر الاول منها بقوله **فرض الزوج** ان كان موله من ولد الزوجة
من قبل **منعده** عن النصف وس ده للربع وهو الابن او البنت سوا كان منه او
 من غيره لقوله تعالى فان كان لهن ولد فلكن الربع ما تركن وذكر الثاني بقوله
وهو اي الربع لكل من زوجة او اكثر من من وجهه الى ربع **مع عدم** **الاولاد** **الزكوة**
 والاثالث للميت من الزوجة ومن غيرها فيما **فرض** اي فرض في قوله تعالى ولهن
 الربع مما تركن ان لم يكن لهن ولد ولما كان الولد لا يشمل ولد الابن حقيقة صرح
 باولاد الابن بقوله **وذكر اولاد البنات** الزكوة والاثالث **بمعتمد** **حيث** **اقتضا**
القول في ذكر الولد فيجب الزوج من النصف الى الربع والزوج من الربع الى

الثمن لان اولاد الابن كالاولاد عند عدمه اس ثا وجبا بالاجماع المذكور كالذكر
والانثى كالاثنى قياسا على الاولاد كما قدمته **والثمن** فرض صنف واحد
وهو المذكور في قوله **للزوجة والزوجة** الى اربع مع البنات الواحد
فاكثر **او مع البنات** الواحدة فاكثر لقوله تعالى فان كان لكم ولد فلهن الثمن
مما تركتم **او مع اولاد البنات** المذكور والاناث الواحد او الواحد فاكثر
قياسا على الاولاد كما سبق **فاعلم ذلك ولا تنظن الجمع** المذكور في لفظ البنات
والبنات واولاد البنات **شرط** بل الواحد منهم كذا الذي كما اوضحته **فا فهم**
اي اعلم ذلك **والثلاثان** فرض اربعة اصناف ذكر المص الاول منهم
بقوله **للبنات حصوا** والمراد ثنتين فاكثر وقد صرح بذلك في قوله **ما زاد عن**
واحدة من ثنتين فاكثر **فسمعا** سمع طاعة واذعان موافقة للاجماع وما
روي عن ابن عباس رضي الله عنهما ان البنات النصف مفروم قوله
فان كن نساف فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك فنكر لم يصح عنه والذي صح
عنه موافقة الناس كما قاله ابن عبد البر ودليل الاجماع فيما زاد على الثنتين
الاية المذكورة وهو قوله تعالى فان كن نساف فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك
وفي البنات القياس على الاخوات وهذا من احسن الاجوبة عن شبهة
ابن عباس رضي الله عنهما السابقة ان صحت عنه وهو مفروم قوله تعالى
فوق اثنتين **اي بدة** قوله سمعا منصوب على انه مفعول مطلق وعامله
محذوف وجوبا لانه بدل من اللفظ بفعله والمحذوف عامل وجوبا
فسمان واقع في الطلب وواقع في الخبر فيجوز ان يكون قوله سمعا واقفي طلب
فيكون المعنى فاصح لمن يقول باستحقاق الثنتين فاكثر من البنات للثنتين
ويجوز ان يكون في قبيل المصدر الواقع في الخبر فيكون المعنى سمعت ما روي
من القول باستحقاق الثنتين فاكثر من البنات للثنتين سمعا والله اعلم
ثم ذكر المص الثاني بقوله **وهو اي العرض** المذكور وهو **الثلاثان كذا لبنات**
الابن ثنتين فاكثر قياسا على البنات **فا فهم** اي اعلم **مقالي** اي قولي ههنا
ثم صافي الالهي اي انخالص من كدورات التفكير والاهتمام والذهن
الغلظة والمواد هذا العقل ويقال ذهن بالضم ذهانة حفظ قلبه ما اودعه
وذكر المص الثالوث والراجح بقوله **وهو اي العرض** المذكور وهو

الثلاثان

الثلاثان **للأختين** شقيقتين اولاد كما سيصرح به **فما يزيد** عن ثنتين كالثلاث
واربع وهكذا **اقصده** اي بما ذكرته من فرض الثنتين مطلقا للاختين فاكثر
وهو المتبادر **الاحرار والعبيد** اي افتوا به فان العبد لا يكون في حنيا ومراده
ان ذلك امر مجمع عليه ولما كان اطلاق الاختين شاملا للاختين من الام صرح
بان المراد الاخوات للابوين اولاد لا لام بقوله **هذا** اي ما ذكر من فرض الثنتين
للاختين فاكثر **اذ كن اي** الاخوات **لام واب** وهن الشقيقات **اولاد** فقط لانه
فا حكم وفي بعض النسخ فاعمل **من هذا الحكم** المذكور **تصب** من الصواب ضد
الخطا وهو من قوله صاب السهم صوبا وصيبا واصاب وقع بالرمية **والنكاح**
الموضع امطره **فاية** لانه من اشتراط عدم المعصب في امر ثلثها ولا الاثنتي
الثنتين ولا بد من اشتراط عدم الاولاد في امر ثلث بنات الابن الثنتين وفي امر
الاخوات كذلك ولا بد من اشتراط عدم الاشقاء في امر الاخوات لانه الثنتين وكل
ذلك معلوم وصابط اصحاب الثنتين ان تقول الثلاثان فرض اثنتين متساويتين
فاكثر من اثنتي النصف وهي عبارة ابن الهيثم رحمه الله تعالى قال الشيخ من كذا رحمه الله
وخرج بقوله اثنتين الزوج وبقوله متساويتين مثل بنت واخت لغيرهم ولا يقصدا
اجتماع الصنفين لكل منهما الثلاثان انما **والثلاث** فرض اثنتين احدهما ذكره
بقوله **فرض الام** بشرطين عدم ما بين احدهما ان تكون **حيث لا ولد** ذكره كان او انثى
واحد كان او متعددا واولاد ابن كما سيذكره قريبا **فا فهم** ان تكون **لا من الاخوة**
جمع اثنان او اكثر كما اشار الى ذلك بقوله **د وعده** فان العدد حقيقة اقل الثمان
فليس الجمع على حقيقة من ان اقله ثلاث ووضح ذلك بقوله **كاثنتين** اخوين **اي**
اثنتين اختين وكذلك اخ واخت **او ثلاث** من الاخوة الذكور والاناث **او الذكور**
والاناث والخانات والمنفردين او مع الذكور والاناث او معها وذلك كله معنى
قوله **حكم الذكور فيه كالاناث** ولا فرق في الاخوة بين كونهم اشقا اولاد اولاد او
مختلفين ولا بين كونهم واسا بنين او محجوبين او بعضهم محجب شخص والمحبوب بالوصفي
من الاولاد والاخوة وجوده كعدمه والاصل في ذلك قوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه
ابواه فللامه الثلث مع مفروم قوله تعالى فان كان له اخوة فللامه السدس ولما كان
اولاد الابن كالاولاد اس ثا وجبا ذكرهم مخرجهم عن الاخوة لان اشترط عدم الاخوة
في ثلثها الثلث بالنصف بخلاف اولاد الابن فبا القياس **ولا ابن** واحد كان او اكثر

وهو ورق
ويش
وقتل وضلوق

مع اولاد الابن فقال **وهكذا يورث كل من الاب والام السدس مع ولد الابن**
ذكر ان كان اثنان **الذي ما زال يفتوا** اى الولد اى يتبعه **ويجوزى** بالاول
المجته اى يقتدى به في الالة والجلب قيا سا عليه الذكر كالذكر والاثنى كالأثنى
فلخص لنا من هذا كله ان الاب يرث السدس مع الابن او ابن الابن او بنت الابن
او بنت الابن وانما لا يرث السدس مع الابن او ابن الابن او بنت الابن
وما كانت الام تزويج على الاب بانها تترك السدس مع عدد من الاخوة مطلقا
ذكر ذلك بقوله **وهو اى السدس لها ايضا اى للام مع الاثنين من اخوة**
الميت فاكش مطلقا فلذلك قال **ففسى هذين** اى عليهما فى كلامي ما زاد او قس
بعض اقل والافنى مما لم تشمل الالة على ما شملت منها فان ارثها للسدس مع اثنين
من الاخوة مخصص في خمس واربعين صورة بينتها في شرح الترتيب والثالث وقد
ذكره بقوله **والجد** الذي لم يدخل في نسبته الميت اثنى **مثل الاب عند فقده** اى
الاب **في حوز ما يصيبه** من السدس مع الفرع الوارث جاء معاينه وبين السدس
التعصيب او غيرهما مع عامه ما يصيبه ان شاء الله تعالى والارث بالتعصيب عند عدم
الفرع المذكور على ما سياتى **وفي مدة** اى مدوده اى مدته الموسعة من قولهم
مد الله في عمره اى وسعه فيكون تأكيد لقوله في حوز ما يصيبه ويصح ان يكون
المواد بقوله ومدته اى حجه من قولهم رجل مريد القامة اى طويل البناح
فكان الحاجب لقوته مريد القامة طويل البناح اذا قهر ذلك فالجد كالاب
عند فقده اى ثا وحجبا الا في ستة مساييل اقتصر المص على ثلاثة منها فذكر الاول
منها بقوله **الا اذا كان هناك مع الجد اخوة** اشقا اولاد فليس كالاب في ذلك
لكنهم اى الاخوة في الرزق الى الميت وهو اى الجد اسوه اى لسوا في جهة
واحدة لانهم فرع الاب والجد اصله فيرثون معه على تفصيل سياتى في بابهم
ان شاء الله تعالى والاب فيجوز ما سياتى في الحجب ان شاء الله تعالى والاخوة للام
فالاب والجد فيجوز سواهما سياتى ايضا وذكر الثانية بقوله **او يحجز الوارث** والا
اذا كان هناك **ابوان** اى اب وام معا اى الاب والام **زوج ورث** فان للام
مع الاب ثلث الباقي كما تقدم ومع الجد لو كان بدله ثلث جميع المال كما صرح به
بقوله **فالام الثلث مع الجد** لو كان بدل الاب **قرت** فتكون المسالة زوجا واما
وجدا فللزوجة النصف وللأم الثلث كاملا والجد الباقي ولم تنظر الى كونها
تلق

تأخذ اكثر منه لانها اقرب منه بخلافها مع الاب لانها في درجة واحدة كما تقدم
وذكر الثالثة بقوله **وهكذا ليس الجد شبيها بالاب في جدة الميت وام**
واب فان لها مع الاب ثلث الباقي كما تقدم ولو كان الجد بدل الاب كانت
المسالة زوجة واما وجد ا فيكون للام الثلث كاملا وللزوجة الربع والباقي
للجد لان الجد وان لم يفضل عليها التفصيل المعهود لا يجوز في ذلك لكونها
اقرب منه بخلافها مع الاب كما تقدم ولما ذكر ان الجد يخالف الاب في مشاركة الاخوة
وكان الكلام في تفاصيل احوال ذلك مما يطول اضر حكمهم الى ان يعقد له بابا
يخصه في المحل اللابقي به وبه على ذلك بالوعد بذكره فقال **وحكمه وحكمهم**
اى الجد والاخوة **مجتبهين سياتى** ان شاء الله تعالى **مكلا البيان في الحالات**
الائنة في باب معقول ذلك يسمى باب الجد والاخوة والرابعة مما خالف فيه
الجد الاب ان الاخوة ليس ام وبنيهم يحجبون الجد في باب الولاء بخلاف الاب
والخاصة ان الاب يحجب ام نفسه ولا يحجبها الجد والسادسة ان الاب في حوز
بنت وبن يرث السدس فرضا والباقي تعصبا بخلاف ولو كان الجد بدل الاب
فلذلك على المروج وبه قطع الشيخ ابو محمد الجويني وقال النووي انه الاصح والراجح
وقيل انه ياخذ الباقي جميعه تعصبا ورجحه صاحب التتمة وقال انه المذهب ولم
يرجح الرابع رحمه الله تعالى شيئا من الوجهين ففارق الجد الاب في جريان الخلاف
وان كان المخرج انه كونهما والرابع من يرث السدس بنت الابن وقد ذكرها
بقوله **وبنت الابن** او بنات الابن المتخاضيات **تأخذ** او ياخذن **السدس اذا**
كانت او كن **مع البنت** الواحدة تكلمة الثلثين للاجماع ولقول ابن مسعود
رضي الله تعالى عنه في بنت وبنت ابن واخت لا قضين فيها بقضا النصف صلي الله
عليه وسلم البنت النصف وبنت الابن السدس تكلمة الثلثين وما بقى فلاخت
رواه البخاري وغيره وقيس على ذلك كل بنت ابن فان لم يكثر مع بنت ابن واحدة
اعلمنا وقد اشار الى ذلك بقوله **مثلا لا يجتدى** اى اجعل ذلك مثلا يقتضيه
ويقاس عليه غيره والخامس من يرث السدس الاخت للاب وقد ذكرها بقوله
وهكذا الاخت التي ادلت بالاب فقط فاكش تأخذ السدس **مع الاخت** الواحدة
التي بالابوين **ياخذ** تصغير اخ **ادلت** تكلمة الثلثين بالاجماع قياس على
بنت الابن فاكش مع بنت الصلب وتقيدى بالواحدة في كل من البنت والاخت

ما كان
المخرج

الاشقيقة وقول في كلمة التلخيص كل ذلك يخرج ما لو كانت بنت الابن مع بنتين او كانت
الاخت للاب مع شقيقتين فانها لا ترث السدس بل تسقط ما لم تعصب كما سياتي
والسادس من يرث السدس الجدة فاكث قد ذكرها بقوله **والسدس من يرث جدة**
صحيحة في النسب لا في الولاء **واحدة** واكثر كما سياتي في كلامه قريب **كانت لام والاب**
اي من قبل الامة او من قبل الاب وسوا كان معها ولد ام لا وسوا كان له اخوة او لم يكن
لما ورد في ذلك والسابع من يرث السدس الواحد من ولد الام وقد ذكره بقوله
ولدت الام ذكر كان او انثى **مينال السدس** اجماعا لقوله تعالى وان كان رجل يورث
كلا لة او امرة وله اخ او اخت فلكل واحد منها السدس والمراد الاخ والاخوة
للأم كما قرى به في الشواذ **والشرط في افراده لا ينسب** للامة الكريمة المذكورة فانهم اذا
كانوا متعدد بن كان لهم الثلث كما تقدم وفي بعض النسخ بدل هذا البيت وولد
الام له اذا انفرد سدس جميع المال نصا قد ورد وهو معناه بل اصرح لان فيه
التصرح بان ذلك قد ورد بالنص اي في القرآن ولما انشئ الكلام على من يرث
السدس شرع يتكلم في الله من احوال الجيدات استعلا داو اعلم قبله انما اذا اجتمع
جيدات فتارة يكن في درجة واحدة وتارة يكون بعضهم اقرب من بعض وعلى
كل تقدير فتارة يكون من جهة واحدة وتارة يكن من جهتين وقد ذكر حكم المساوية
بقوله **وان تساوى** **شب الجرات** حيث كن تنهين فاكث من جهته واحدة او من
جهتين **وكن كل من واثبات** بان لا يكون من جهة واحدة ولا فاسدة وهي التي
تدلى بذلك بين اثنين كما قدمته وكما سياتي **فالسدس بين من بالتسوية**
وان ادلت احدهما او احدهن جهتين او اكثر وغيرهما جهة واحدة على
الارجح عندنا وبه قال ابو يوسف رحمه الله وهو محكي عن ابن سريج رحمه
الله تعالى يقسم السدس بينهما او بين من بحسب الجهات لذات الجريتين مثلا لثلاث
ولذات الجرة ثلثه وهو قول من فر ومحمد بن الحسن والحسن بن زياد وجماعة
قال الوثير وهو قياس قول احمد بن حنبل رحمه الله تعالى وقوله **في القسم**
العادلة الشريعة وفي بعض النسخ المرضية يثبت به الى ما رواه الحاكم على شرط
الشيخين انه صلى الله عليه وسلم قضع للجدتين في الميراث بالسدس وقبس
الاكثر منهما عليهما فابداً اذا كانت احدي الجديتين محجوبة بالاب كالو خلف
جدة ام ام وجدة ام اب مع الاب فالسدس للاولى وحدها والباقي للاب

الارجح وقيل لام الام نصف السدس والباقي للاب لانه الذي يجب امه فخرج
فائدة الحب اليه وهذا عندنا واما عند الخنابلة فالسدس بينهما ولا يجب ام
نفسه وعن هذه الجدة المحجوبة احثرت بقولنا ان لا يكون من جهة محجوبة
والله اعلم ثم ذكر حكمه ما اذا كانت احدها اقرب من الاخرى وهما من جهتين فترها
ما اذا كانت القري من جهة الام فقال **وان تكن الجدة قري لام اب من جهة**
الام كام ام **محجبت ام اب** اي من جهة الاب **بعدي** كام ام اب وكام اب اب
وسواس سببت اي اخذت وحدها كاملا لانها اقرب منها فذكر حكم ما اذا كانت
القري من جهة الاب فقال **وان تكن الجدة القري بالعكس** من الاول بان كانت
القري من جهة الاب كام اب والبعدي من جهة الام كام ام ام **فالقولان** فيهما
مذكوران **في كتب اهل العلم** من الشافعية وغيرهم رضي الله عنهم **منصوصا**
للامام الشافعي رضي الله تعالى عنه وهما ايضا روايتان عن ابن ابي ثابت رضي
الله تعالى عنه احدهما **لا تسقط البعدي** من جهة الام بالقري من جهة الاب
بل ينشركان في السدس **على التصحيح** وبه قال مالك رحمه الله تعالى لان التي
من جهة الام وان كانت ابعد فهي اقوى لكون الام مفضلة في ارث الجرات فعلى
قرب التي من قبل الاب قوة التي من قبل الام فاعتدلا فاشتركا والقول الثاني
انها تجزى خارجا على الاصل من ان القري تجب البعدي وبه قال ابو حنيفة رحمه
الله تعالى وهو المفتي به عند الخنابلة رحمه الله تعالى **واتفق الجدل** اي المعظم من
الشافعية والمالكية **على التصحيح** لهذا القول الاول ولما كان في عبارة الشافعية
وهو قوله **وكن كل من واثبات** اي ان من الجرات غير واثقة وهي المعبر عنها
بالفاسدة وهي التي احثرت عنها فيما سبق بقولنا صحيحة بينهما بقوله **كل**
من ادلت من الجرات بغير واثبات كام اب الام فان اب الام غير واثرة ويجوز
عنها بالتدلي بذكر بين اثنين لانها من ذوى الارحام فلا ترث الا عند من
قال بتوريث ذوى الارحام كما تقدمت الاشارة الى ذلك في الكلام على
الوارثات فابداً حاصل القول ان الجرات عندنا اربعة اقسام القسم
الاول من ادلت بمحض افاث كام الام واثرتها الميراثات بافاث خلص
والقسم الثاني من ادلت بمحض ذكر كام الاب واثرات الاب وام اب اب الاب
وهكذا بمحض الذكر والثالث من ادلت بافاث الى ذكر كام ام اب

قال صاحب المواقف

وكام اليوم إلى اب وهكذ وكل جده كانت من هذه الأقسام الثلاثة
فهي واردة عندنا وعند أبي حنيفة وهو المعبر عنها بالجدة الصاعدة
والقسم الرابع عكس الثالث وهي من أدلت بذكور إلى أنثى كام اب
الام وهي السابعة في قوله وكل من أدلت بغير وارث إلى آخره وهي
المعبر عنها بالثالثة وهي غير واردة عندنا كإثباته في القول بتوث
ذوي الأرحام كما سبق ثم إذا تأملت ما سبق ظهر لك أنه لا يورث من
قبل الام إلا الجدة واحدة فقط وباقي الجراف الوارثات كلهن من جهة
الاب والكلام في الجرافات ما يطول وقد أثبت منه في شرح الترتيب
بالجواب العجب والله أعلم ثم ذكر حكم ما إذا كانت إحدى الجرافين
أقرب من الأخرى وهما من جهة واحدة ولو قدمه على البنت السابق
لكان أنثى تفل **وسقط الجدة البعدي** بالجرة **ثالث الترتيب** سوا
كانت من جهة الام كام ام وامها اتفاقا فالأخت مدلية بها أو كانت من جهة
الاب والبعدي المدلية بالتربي كام اب وامها اتفاقا أيضا أدلت بها أو
كانت من جهة الاب والبعدي لا تدلي بالتربي كام اب وام اب الاب على
الضمح المنصوص في نوابد الروضة ومن صور هذه ما إذا كانت التي
من جهة الاب كام اب الاب والبعدي من جهة امهات الاب كام ام ام الاب وبها
وجهاً أرجحها كما قال العلامة شهاب الدين ابن الهيثم رحمه الله تعالى
أنها تخبرنا قال ومستندى في ترجيح ذلك ما قطعه الأكرز وحده في الجهر والمناج
أن أقرب كل جهة نجح بعدياً انتهى الوجه الثاني اتفاقاً لا تخبرنا بل يشتركان
في السوس وظاهر كلام الشيخ سراج الدين البلقيني رحمه الله تعالى
ترجيحه فلا جمل هذا الاختلاف في بعض صور هذه الحالة قال في **المرج**
الاولى معنى الأرجح المقتضى به في بعض هذه المسائل وما في بعضها فاتفقا
كما في ذلك فخر بيان الاختلاف في هذه المسائل باعتبار المجموع لا باعتبار الجميع
وقوله **فقال** أي الناظر في هذا الكتاب **الحسم** أي يكفيه من ذكر المسائل
في أصحاب الفروض أو في الجرافات فيها ذكرته كفاية للمتدعي ولا يقص
عن إذا المتدعي ومن أراد التبحر في ذلك فعليه بالكتب المطولة ومنها
كتابنا شرح الترتيب **وقد تناهت** أي انتهت **قسمت الفروض** بين مستحقيها

وبيان

وبيان كل من مدعيها أو دفعه **من غير أشكال** أي التباس **ولا غرض**
أي خفاء بكيفية علم ما تقدم أن أصحاب الفروض ثلاثة عشر أربعة من الذكور
وهو الزوج والأخ للام والاب والجد وتسع من النساء وهو جميع النساء
إلا المعتقود والله أعلم ولما انتهى الكلام على الفروض ومستحقها شرع في العصبية
فقال باب التعصيب مصدر عصب يعصب تعصيباً فهو عصب
ويجمع العاصب على عصبه ويجمع العصبية على عصبات ويسمى بالواحد وغيره
والعصبية لغة قرابة الرجل لأبيه سموها لانه عصبوا به أي احاطوا
به وكلما استدبر حول شيء فقد عصب به ومنه العصاب أي الهيام وقيل سموها
بها لتقوى بعضهم ببعض من العصب أي الشد والمنع ويقال عصبت
الشيء شدته والراس بالعامة شدتها ومنه العصابة تشد الراس
بها وقيل غير ذلك ومدار هذه المادة على الشدة والقوة والاحاطة
والعصبية اصطلاحاً ما سياتي في قوله **وحق أن نشير في التعصيب**
المراد في الإرث به **بكل قول موجه تعصيب** ليس بخطأ **فكل من امرئ كل المال**
عند الأفراد **من القرابات** جمع قرابة أي الأقارب **أو الأولى** من المعنويين
وعصبتهم أجمع لقوله تعالى وهو يرثها إن لم يكن لها ولد وغير ذلك
أو كان ما يفضل بغير الفرض الشامل للواحد وما زاد **له** أجمعاً على خط
الله عليه وسلم الحق الزايف باهله أفا بق فلا ولي رجل ذكر **فرواح الوتر**
بالنفس **المفضلة** على غيرهما من أنواع العصبية على الفرض كما اخترته
في شرح الترتيب وهذا تعريف للعاصب كالحكم دوسى كما هو معلوم
عند العقلاء واحكام العاصب بنفسه ثلاثة ذكر منها اثنين وترك
الثالث وهو أنه إذا استنفدت الفروض التركة تسقط إلا لأخوة الأشقا
في المشتركة والأخت في الأكرية ومسياتيان وأما ترك المص هذا الثالث
للعلم به من الثاني والعاصب بقية أو مع غيره كالعاصب بالنفس في هذه
الأحكام إلا المحكم الأول ثم بعد تعريف العاصب بهذا التعريف المتقدم
شرع في عددهم وهم خمسة عشر والمعلم يستوي في عددهم أي بكاف التثنية كمال
الاب والجد أي الاب وجر الاب وجر الجد وان علما **والابن عند**
وهو ولد الصلب **والبعد** وهو ابن الابن وان سفل محض الذكور

كما تقدم **والاخ** لابوين اولاب لالام بدل ليل ما سبق في الفرع وض **واين**
الاخ لابوين اولاب لالام بدل ليل ما سبق في الفرع على ارشادهم من الرجال
والاعمام لابوين اولاب بدل ليل ما سبق ايضا وكاعمام الميت اعما
 ابيه واعمام جده وهكذا **والسيد المعنى ذي الانعام** بالعنق
 ذكره كان او اتى **وهك** ابو جهمي اي بنو الامام وبنو المعنويين
 وان نزلوا بمحض الذكوة قال الشيخ بدر الدين سبط المارديني
 رحمه الله تعالى في شرح الكتاب وفيه من قصود حيث اقتصر على ابن المعنق
 وسكت عن باقي عصبته المتعصبين بانفسهم انتهى ويمكن الجواب عنه
 بانهم دخلوا في قوله سابقا او الموالي ولم يذكر المص رحمه الله تعالى في المل
 كما لم يذكره سابقا في الاسباب **فائدة** قال البيضاوي رحمه الله تعالى في
 تفسير قوله تعالى قلنا اهبطوا منها جميعا ان جميعا حال في اللفظ تأكيد في
 المعنى كانه قيل اهبطوا ثم اجمعون ولذلك لا يستدعي اجتماعهم على
 الهبوط في زمان واحد كقولك جاءوا جميعا انتهى فكذلك هنا كانه قيل
 بنوهم اجمعون ولا يستدعي ان يكون المراد جهة معينة وهو حال من
 المضاف وهو بنوهم والله اعلم وقوله **فكن** **ما اذكركه** اي من الام
سبيحا اي سامعا سميعا ثم اذعان ثم اعلم انه اذا اجمع عاصبان
 فاكثر قنارة يستويان او يستون في الجهة والدرجة والقوة فيشتركان
 او يشتركون في المال او ما البت الفرع وض وتارة يختلفون في شيء من
 ذلك فيجب بعضهم بعضا وذلك منه على عدة ذكرها الجعري
 رحمه الله تعالى في بيت واحد حيث قال فبا الجهة التقديم ثم بغيره وبعد
 التقديم بالقوة اجعلا وذكر المص بعضا بقوله **وما الذي** الدرجة
 البعدية وان كان قويا مع الوارث **القريب** اذا كان من جهة واحدة في
الارث من حظ ولا نصيب لجهة بالاقرب منه درجة وان كان
 ضعيفا كابن اخ لاب وابن ابن اخ شقيق فلا يشترط الثاني مع الاول
 اجماعا لكونه ابعد منه درجة وان كان اقوى من الاول وكان ابن
 ابن وان لم يدل به وكابن جهر وكان ابن اخ شقيق وابن ابن اخ شقيق
 اولاب وكهم شقيق اولاب وابن عم شقيق اولاب فلا يشترط الثاني مع الاول

في

في جميع هذه الصور لبعده **فائدة** ما هذه مجازية ولذي الجعري خبرها من جواز
 تقديم لكونه جارا ومجرا ومن حظ اسمها موخر وهو محروس من الزيادة
 لتخصيص اليوم وسبق زيادتها سبق المنع وكون محروسا نكرة ولا يخفى ما
 في عطف النصيب على الحظ من التأكيد فانها بمعنى واحد قال الفرط في تحقير
 الصحاح النصيب المحظ من الشيء والله اعلم **والاخ** لام واب **والعم** لام واب
 وابن الاخ لام واب وابن العم لام واب **اولى من المدلى بشطر النسب**
 وهو الاخ لاب في الاولى والعم لاب في الثانية وابن الاخ لاب في الثالثة
 وابن العم لاب في الرابعة فيجوز في جميعها لانه اقوى منه لا يقال ظاهر
 عبارته يقتضيه حجب الاخ للام بالاخ الشقيق فانه مدلى بشطر النسب لا بالقول
 كلامه في المدلى بشطر النسب من العصبات وهو الاخ لاب واما الاخ
 للام فليس من العصبات **تنبيه** **ان** الاول قد ذكرنا انما ذكره المص رحمه
 الله تعالى بعض القاعدة التي ذكرها الجعري رحمه الله تعالى وغيره اعلم
 قبل ايضاح ذلك ان جهات العصبية عندنا سبع البتة ثم الابوة ثم الاخوة
 والاخوة ثم بنو الاخوة ثم العمومة ثم الولد ثم بيت المال اذا علمت ذلك
 فاذا اجمع عاصبان فن كانت جهة مقدمه فهو مقدم وان بعد عن مكان
 الاب جهة موخره فابن ابن اخ شقيق مقدم على العم وذلك مع قول الجعري
 في الجهة التقديم بغيره فان اخذت جهتهما فالقريب درجة وان كان
 ضعيفا مقدم على البعيد وان كان قويا كما مثلت انما وذلك مع قول
 الجعري رحمه الله تعالى ثم بغيره فان اخذت درجتهما ايضا فالقوى وهو
 ذو القربى اثنان مقدم على الضعيف وهو ذو القرابة الواحدة كما سبق
 مثله في بابا وذلك مع قول الجعري رحمه الله تعالى وبعد هذا التقديم بالقوة اجعلا
التنبيه الثاني هذه القاعدة كما هي في العصبات قد تاتي في اصحاب الفروض
 وفي اصحاب الفرع مع العصبات وعليها مع قاعدة اخرى وهو ان كل من
 ادلى بواسطة جهة تلك الوسطة الاولاد الام بغيره ياب الحجب والله اعلم
 ولما انتهى الكلام على القسم الاول من العصبية وهو العصبية بنفسه
 شرع في القسم الثاني وهو العصبية بغيره فقال **والاين** ومثله ابن الاب
والاخ شقيقا كان اولاب **مع الاثبات** الواحدة فاكثر المتساوية

والمساويات للذكر في الدرجة والقوة **عصبات** **بنين في الميراث** فتكون
الانثى منهم مع الذكر مساوي لها عصبة بالغير فالعصبة بغيره امر مع
البنات وبنات الابن والاخت الشقيقة والاخت للاب كل واحدة منهن
مع اخيهما وتزويج ابنت الابن عليهن بانه يعصمها ابن ابن في درجتها
مطلقا ويعصمها ابن ابن انزل منها اذ لم يكن له من قبل من نصف او سوي
او مثاقله في قبيلة او في الثلثين وتزويج الاخت الشقيقة كانت اولاد بانه
يعصمها الجدة كما سيأتي في باب الجد والاختوة الا مثله في بنت فاكتر
مع ابن فاكتر المال بيزنم للذكر مثل حظ الانثيين ومثل ذلك
بنت ابن مع ابن ابن سواء كان اخاها او ابن عمها واخت شقيقة مع
اخ شقيق واخت لاب مع اخ لاب فاكتر في الجميع بنت وبنات ابن وابن
ابن في درجتها سواء كان اخاها او ابن عمها للبنات النصف وبنات الابن
مع ابن الابن الباقي للذكر مثل حظ الانثيين بنت ابن وابن ابن
ابن انزل منها لها النصف والباقي له فلا يعصمها الاستعانة بها عنه من
بنت وبنات ابن فاكتر وابن ابن ابن للبنات النصف وبنات الابن فاكتر
السدر من تكملة الثلثين والباقي لابن ابن الابن النازل فلا يعصمها
لما من بنتا ابن وابن ابن ابن لهما الثلثان والباقي له لما من بنت وبنات
ابن وبنات ابن ابن وابن ابن ابن انزل للبنات النصف وبنات الابن
السدر من تكملة الثلثين والباقي لبنت ابن الابن مع ابن ابن الابن
المذكور المذكور مثل حظ الانثيين وقموس عا ذلك اخت شقيقة اولاد
مع جد المال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين كما سيأتي ذلك في باب
الجد والاختوة والاصل في ذلك كله قوله تعالى يوصيكم الله في
اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين وقوله تعالى وان كانوا اخوة رجالا ونساء
فللذكر مثل حظ الانثيين وقيل اولاد الابن على اولاد الصلب مع ما سيأتي
في باب الجد والاختوة انشا الله تعالى ولما انتهى الكلام عن القسم الثاني
من العصبة شرع في القسم الثالث وهو العصبة مع غيره وهو اثنان فقال
والاخوان الشقيقات اولاد والامراء الواحدة فاكتر **ان** اي توجد
بنات واحدة فاكتر او بنات الابن كذلك **فمن** اي الاخوات **معهن** اي

البنات

البنات **عصبات** بفتح الصاد وهذا مع قول الغرضيين الاخوات مع
البنات عصبات والاصل في ذلك حديث ابن مسعود رضي الله عنه السنتان
في باب السدر حيث قال وما يغ فلاخت وهذا بشرط ان لا يكون مع الاخت
اخوان فان كان معها اخوها فهي عصبة بالغير لا مع الغير **فمن** حيث
صارت الاخت الشقيقة عصبة مع الغير صارت كالاخ الشقيق فتح الاخوان
للادب ذكورا كانوا اناثا ومن بعدهم من العصبات وحيث صارت
الاخت للادب عصبة مع الغير صارت كالاخ للادب فحجب بني الاخوة من
بعدهم من العصبات والله اعلم ولما علم ما سبق ان جميع الذكور عصبات
الا الزوج والاخ للام وان جميع النساء صاحبات فرض الا المعقمة زوج
بن لده بقوله **وليس في النساء** كل من **طل** بفتح الط اي قطعا وبضمها اي
جميعها **عصبة** بنفسها **الا** الانثى **التي** **ماتت** اي لم تمت **بعق** الرقبه من
ذكر او انثى فهي عصبة للمعقوب ولمن انتهى اليه نسب او لا عا تفصل
مذكور في الاولاسيات بعضه ان شا الله تعالى ثمات الاولى ابن كل
اخ لغير ام كاييه الا في مسايل لا يردون الام من الثلث الى السدر
ولا يعصبون اخواتهم ولا يرثون مع الجد بخلاف ابايهم وابن
الشقيق يسقط في المشر كة وبالاخ للادب وبالاخت الشقيقة كانت او
لاب بخلاف ابيه وابن الاخ للادب يسقط باين الشقيق وبالاخت للادب
اذا صار عصبته الغير ولا يجب ابن الاخ الشقيق بخلاف ابيه والله اعلم
الثانية الوارثه امر بفتح اقسام قسم يرث بالفرض وحده من الحصة التي
بها وهم سبعة الام وولداتها والجدتان والزوجان وقسم يرث بالفرض
مرة وبالعصبة اخرى ولا يصح بينهما وهن ذوات النصف والثلثين
كما سبق وقسم يرث بالفرض مرة وبالعصبة مرة ويصح بينهما مرة وهو
الاب والجد فان كلا منهما يرث السدر مع ابن او ابن ابن وحيث بقي بعد
الفرض من السدر من امره او دون السدر من امره لم يبق شيء ويرث
بالعصبة اذ خلا عن الفروع الوارث من ذكر او انثى ويصح بين الفرض
والتعصيب اذ كان مع انثى من الفروع وفضل بعد الفرض اكثر من السدر
وسبق الاشارة الى ذلك والله اعلم الثالث قد بحث في شخص جهتا تعقيب

كا بن هو ابن ابن عمر وكاخ هو معتق فيرث باقواهما والا قوى معلوم
من القاعدتين السابقتين في العصبات وقد يجمع في شخص جهتا فرض ولا
يكون ذلك الا في تكاح المجوس وفي وطى الشبهة فيرث باقواهما لانهما
على الاصح والقوة باحد امور ثلاثة الاول ان يجيب احدهما الاخرى كن
ه اخت من ام كان يطاحجوت لانه قتل بنتا ثم يموت عنها فترث بالبنات
الثاني ان تكون احدهما لا تجيب كام او بنت وه اخت من اب كان يطا
مجوس بنته قتل بنتا ثم يموت الصغرى عن الكبرى فترثها بالامومة
او عكسه فترثها بالبناتية الثالث ان تكون احدهما اقل حجبا كجدة ام هي
اخت من اب كان يطاحجوس بنته قتل بنتا ثم يموت الشابة قتل بنتا
ثم يموت السفلى عن العليا بعد موت الوسط والاب فترثها بالجدة ودون
الاختية فلو كانت الجدة القوية محجوبة ورثت بالضعيفة كان موت السفلى
في المثال الاخير عن الوسط والعليا فترث العليا بالاختية والوسط بالامومة
وقد يجمع في شخص جهتا فرض وتخصيب كاي عم هو اخ لام او زوج فيرث
بهما حيث امكن والله اعلم ولما انزل الكلام على العصبات اردف ذلك بباب
الجمع ان بعضه قد سبق في العصبات فقال **باب الجمع** وهو لغة
المنع واصطلاحا منع من قام به سبب الارث من الارث بالكلية او
من اوفر حظيه وهو قسمان يجب بالاوصاف وهي المواضع السابقة ويجب
بالاشخاص وهو المراد هنا عند الاطلاق وهو المقصود بالترجمة وهو
قسمان يجب نقصان وهو سبعة انواع ذكرتها في شرح الترتيب منها الانتقال
من فرض الى فرض اقل منه كجب الزوج من نصف الى ربع ويعلم اكثر هاهنا
سبق وهما ميباني المتأمل ويجب حرمان وقد سبق بعض في العصبات وذكر
هنا شيئا من مقدم ما يجب الاصول فقال **والجد محجوب عن الميراث بالاب**
لانه ادلى به وقوله **في احوال الاب والجد الثلاث** يشير به الى ان الاحوال الثلاثة
التي ذكرتها من الارث بالفرض او بالتخصيب او بهما **وتسقط الجرات من كل**
جهة اي من جهة الام او من جهة الاب بالام اما التي من جهة الام فلا
بها واما التي من جهة الاب فلو كان الام اقرب من يورث بالامومة **فانهم**
اي ما ذكرته لك **وقس ما انتبهه** فيجب كل جد قريب كل جد ابعد منه
لادلبه

لادلبه به ويجب الجرات بعضهن بعضا على التفصيل السابق ويجب كل
من الاب والجد الجدة التي تدلى به دون غيرهما **وهكذا ابن الابن** وبنت
الابن **بالابن** وكذا كل ابن ابن وبنت ابن ابن فابن ابن ابن اقرب **فلا يورث**
اي تطلب **عن الحكم الصحيح** فقد لا اي ميلا الى الحكم الباطل بان تورث
ابن ابن من ابن **وتسقط الاخوة** سواء كانوا اشقا اولاد اولاد
وسوا كانوا ذكور ام اناثا او خناثا **بالبنين** والمراد الواحد فكثر
كما هو معلوم وسيصرح به في بقا الابن **وبالاب الادنى** دون الاعلى
وهو الجدة **كما روينا** ذلك في معنى ما ورد في القرآن العظيم بان
الكلالة من لم يجلف ولد او لولا او كمار وينا ما يورث الى ذلك عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله فما بقي فهو لاولي رجل ذكر ولا شك
ان كلام ابن الابن والاب وكذا ابن الابن اولى من الاخوة او كمار وينا
ذلك عن الفقهاء والمفسرين وغيرهم فانه مجمع عليه ولما كان الابن
حقيقة خاصا بابن الصلب وكان ابن الابن كالأب في حجب الاخوة
اجماعا صرح بذلك بقوله **ابن ابني البنين كيف كانوا** اي على اي حاله كانوا
من قرب او بعد ولما كان من المعلوم انه ليس المراد ابني البنين وكذا
بالبنين في حجب الاخوة الجمع بل الواحد والجماعة في ذلك سواء صرح
بذلك بقوله **سيان** اي سواء في اي الحكم المذكور وهو حجب الاخوة بهم
الجمع الصادق بالاثنتين فما زاد **والوحدان** جمع واحد فلا تطلق الجمع
شرطا ولما كان الاخوة للام يحجبون عن حجب به الاشتقاوية زيادة على
ذلك صرح بالترديد بقوله **وبفضل ابن الابن** وكذا بنت الام وهما الاخ
والاخت للام **بالاستقاط** اي الحجب بالجدة فانه اي ذلك فبهما حجب
على احتياط وتعين لا على شك وتردد **وبالبنات** الواحدة فكثر **وبنات**
الابن كذلك كما صرح به بقوله **جمعا وحرانا** اي من البنات وبنات
الابن **فصل في تدلي** من هذا العلم المتفق عليه ومن غيره فتلخص ان
الاخوة للام يحجبون بسنة بالابن وابن الابن والبنت وبنت الابن والاب
والجد اجماعا لاية الكلالة الاولى لان الكلالة من لم يجلف ولد او لولا
والا وقل فيها عن ذلك ما ذكرته في شرح الترتيب لكن خص من الكلالة

الام والجرة فلا يجزيان ولد الام بالاجل **ثم بنات الابن الواحدة فاكث**
منه حان البنات الثلاثين يافق لم يهزم قول ابن مسعود رضي الله عنه
 السابق في بنت وبنت ابن واخت حيث قال للبنت النصف ولبنت الابن
 السدس تكمله الثلاثين واخر ان ذلك بقضاء النبي صلى الله عليه وسلم والفقه
 في الاصل الشاب او الشيخ **الا اذا عصبين الوكر من ولد الابن** وهو القريب
 المبارك سواء كان في درجة الابن او انزل منها لاحتياجها اليه **عما**
ذكر اي الرضويون وقد منته في باب التعصيب خلافا لابن مسعود رضي
 تعالى عنه حيث جعل الفاضل بعد من البنات للذكر خلاصة واسقط
 بنات الابن **ثم لما قلناه في بنت الابن مع بنته الصليب** جرى في كل بنت ابن ناله
 مع من يستغرق الثلاثين من بنات الابن والبنات كبت ابن ابن مع بنته ابن كبت
 وبنت ابن وبنت ابن ابن وبنت ابن وبنت ابن ابن وبنت ابن ابن فلا يشترط
 للنزول في الصور الثلاث الا اذا كان معها في درجتها او اسفل منها ابن ابن فيصيرها
 كما سبقت الاشارة لذلك والله اعلم **ومثلهن اي ومثل البنات الاخوات اللاتي**
يبدلين بالعرب من الجهات اي جهات الاب والام ومن الاخوات الشقيقات
اذا اخرون في صهي وافي وهو الثلثان بان كن ثنتين او اكثر **اسقطن اولاد**
الاب ومن الاخوات للاب سواء الواحدة والاكثر وفي قوله **الواحدة** اي الى
 انهن لم يحصل لهن الا النكاح على الميت فقط **وان يكن اخ لهن اي وان**
 يكن مع الاخوات للاب اخ للاب **حاملا** معهن **عصبين** واقسموا واقتسما
 الباقي بعد الفرض للذكر مثل حظ الانثيين خلافا لابن مسعود رضي الله تعالى
 عنه حيث جعل الباقي للاخ للاب دون الاخت للاب وقوله **باطنا وظاهرا**
 فيه اي الى ان ذلك حكم بالحق لنفوذ طاهر وباطن ولما كانت الاخوات
 للاب ليس بنات الابن في جميع الاحكام لان بنت الابن يعصبها من هو انزل
 منها اذ لم يكن لها في الثلاثين شئ ولا كذلك الاخت للاب فانه لا يعصبها
 الا الاخ للاب فقط فلا يعصبها ابن الاخ وان احتاجت اليه صرح بذلك في
 صهي حكم عام فقال **وليس ابن الاخ وابنه وان نزل** سواء كان شقيقا
 اولاد **بالمعصب من مثله** من بنات الاخ لان من من ذوي الارحام او
فوقه في النسب من بنات الاخ كذلك او من الاخوات المحتاجات

اليه

اليه لانه كالمعصب من في درجته لم يعصب من فوقه بالاولى فليدة القريب
 المبارك هو من لولاه لسقطت الائمة التي يعصبها سواء كان اخاها مطلقا او
 ابن عمها وانزل منها في اولاد الابن واما القريب المشوم فهو الذي لولاه
 لورثت ولا يكون ذلك الا مساويا للائمة من اخ مطلق او ابن عم لبنت الابن
 وله صور منها زوج وام واب وبنت وبنت ابن فلزوج الربع وللأم السدس
 وللأب السدس وللبنت النصف ولبنت الابن السدس فتعول المسبلة
 الى خمسة عشر فلو كان معهم ابن ابن سقطت وسقطت معه بنت الابن لاسترقاق
 الزوج وتكون اذ ذاك عايلة لثلاثة عشر فلولاه لورثت كما بينا فهو اخ مشوم
 عليها والله اعلم **فائدة ثانية** المحبوب بالوصف وجوه كالعدم فلا يجب احدا الا
 وقد يجب نقصا وذلك في مسائل ذكرها في شرح الترتيب منها ام واب واخوة
 كيف كانوا للام السدس والباقي للاب ولا شئ للاخوة المحجبة بالاب والله
 اعلم **فائدة ثالثة** المحجب بالوصف يتلقى دخوله على جميع الورثة والمحجب بالشخص
 نقصا كذلك واما المحجب بالشخص حر مانا فلا يدخل على ستة وهم الاب
 والام والابن والبنت والزوج والزوجة وضابطهم كل من ادلى للميت بنفسه
 غير المعتق والمعتقة لا يجب والله اعلم ولما انتهى الكلام عن العصبان
 والمحجب وكان من احكام العاصب الا اخت لغير الام في الاكرمية والا اخوة الا
 في المشرقة كما اشترت الى ذلك في باب التعصيب وكانت الاكرمية ستأتي في باب
 الجرد والاخوة ذكرها المشرقة وعقد لها بابا فقال **باب المشرقة**
 بفتح الراء ضبطها ابن الصلاح والنووي رحمهما الله اي المشرقة وبكسرهما
 على نسبة التشريك اليها مجازا كما ضبطها ابن بوش وحكي الشيخ ابو حامد
 المشرقة ما بعد الشين وتسم بالحارية وبالحجربة وباليمنية كما سيأتي ونعم
 بعضهم انها تسمى بالمبسرية لان عمر ابن الخطاب رضي الله عنه سئل عنها وهو
 علي المفسر قال ابن الهيثم رحمه الله وفيه نظر **وان جرد وجاؤا** او جرة
وجرد اي الزوج والام او الجرد فورث الزوج النصف والام او الجرة السدس
واخوة للام اثنتين فاكث حان والثلثا واخوة ايضا الام واب اي
اشقاة ذكر فاكث ولو كان معه اثني او اثناث وقد استقر قول اي المذكورون

ولا نقصان بالحيث والحيث بالحيث والحيث بالحيث

غير الاشقاء **المال** **بعض النصب** جمع نصيب فالمال اصلها ستة
لزوج النصف ثلاثة وللأم والأخوة السدس واحد وللأخوة
للأخوة الثلث اثنان ومجموع الانصبه ستة فلم يبق للعصبة الشقيق
شيء وكان مقتضى الحكم السابق ان يسقط استحقاق الغرض وذلك
هو الذي قضيه عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ولا وهو مذهب
الامام ابي حنيفة والامام احمد ابن حنبل رحمهم الله وهو احد قولين
عندنا واحدى الروايات عن زيد رضي الله تعالى عنه ثم روي
ابن الخطاب رضي الله عنه فارد ان يقضي بذلك فقال له زيد اني ابي
هيو ان اباهم كان حملا فادهم الاب الاقربا وقيل قايلا ذلك احد القولين
وقيل قال بعض الاخوة لعمر رضي الله عنه هب ان اباها كان حملا فليقضي
اليهم فلما سميت بما تقدم فلما قيل له ذلك قضيه بالتشريك بين الاخوة
للأم والأخوة الاشقاء كما هم كلام اولاد ام بعد ان كان اسقطهم في العام
الماضي فقبل له في ذلك فقال ذلك على ما قضينا ونحو اعلم ما يقضي ووافق
على ذلك جماعة من الصحابة منهم زيد بن ثابت رضي الله عنه في اشهر
الروايتين عنه ومذهب اليه الامام مالك رحمه تعالى وهو المذهب
المشهور عن الامام الشافعي رحمه الله تعالى الذي قطعه الامام
رحمهم الله تعالى وهو الذي ذكره المصنف رحمه الله بلفظ موافق
لما قيل لعمر بن الخطاب رضي عنه بقوله **فاجعلهم** اي الاخوة الاشقاء
والاخوة للام **كلام** اخوة للام **واجعل اباهم حملا** ملحق في **البر** الى الجرح
حيث كان الجميع اخوة للام بالنسبة لقسمة الثلث بينهم فقط لا من كل
الوجوه كما قال **واقسم على الاخوة** الجميع الاشقاء والذين للام فقط **ثالث**
الترتيب بينهم بالسوية فلو كان مع الاشقاء فيها انثى اخذت كواحد من
الذكور **فهذه المسألة المشتركة** المشهورة من زمن الصحابة رضي
الله عنهم الى هذا الوقت ولا بد في تسميتها والحكم فيها بما ذكرت من
هذه الاركان الاربعة وهي زوج وذو سدس من ام أو جدة واثنان
أكثر من اولاد الام وعصبة شقيق ومختار كما فيها وتوجيه كل من
المذهبين والمعايات بها مذكور في المطولات ومنها كتابنا شرح الترتيب

تنبيه

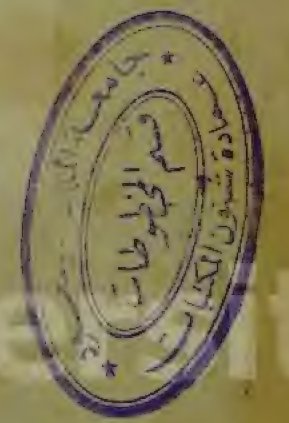
تنبيه انما قلنا بالنسبة لقسمة الثلث بينهم فقط ليلابرد ما لو كان معهم
أخت أو أخوات لاب فانهم يسقطون بالعصبة الشقيق ولا يرضى للاب
للأب النصف وتقول لتسعة أو لأخوات للاب الثلثان وتقول لتسعة
كما توهو بعضهم وهو توهو باطل والله اعلم ثم شرح المصنف رحمه الله تعالى
في شيء من احكام الجدة والأخوة واتى بوعده السابق فقال **باب الجدة**
والأخوة اي من الابوين او من الاب فقط سواء كان احدا الصنفين منهما
منفردا عن الآخر او كانا مجتمعين والمراد الواحد فأكثر من الذكور
او من الاناث او منهما والمراد ايضا حكمهم معهم وحكمهم مع ام الحكم
منفردا عنهم وحكمهم منفردا عن عنته فقد تقدم واعلم ان الجدة والأخوة
ان الجدة والأخوة لم يرد فيهما شيء من الكتاب ولا من السنة وانما ثبت حكمهم
باجتهاد الصحابة رضي الله عنهم فذهب الامام ابي بكر الصديق وابن عباس رضي
الله عنهم وجماعة من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم ومن تبعهم كابى حنيفة
رضي الله عنه والمزني وابن سيرين وابن اللبان وغيرهم من حنابلة الكوفة
ان الجدة كالاب فيجب لها الاخوة مطلقا وهذا هو المذهب عند الحنفية ومن
ذهب الامام علي بن ابي طالب رضي الله عنه وزيد بن ثابت رضي الله عنه وابن
مسعود رضي الله عنهم انهم يردون معه على تفصيل وخلق في ذكره في شرح
الترتيب مع ذكر الأدلة والاجوبة لكل من الفريقين ومن ذهب الامام زيد
رضي الله عنه وهو مذهب الائمة الثلاثة مالك والشافعي واحمد ابن حنبل
رضي الله عنهم ووافقهم محمد وابو يوسف والجمهور من حنابلة الكوفة
المصنف رحمه الله حيث تكلم **وبتدري الان ما اس دنا** ابراده **في الجدة والا**
خوة لامن الام فقط **اذ قد وعدنا** في باب الغرض حيث قلنا وحكمهم وحكمهم
سواء في **قالق خوما قول التبع** واسمع سماع تفهم واذعان **واجب** في ذلك
حواشي اي اطراف **الكلمات** جمع كلمة وهو القول المفرد **جمعا** مصدر موك
والمراد انك تصف لما يورده من العبارات في الجدة والأخوة ونحو اول
الكلام واخبره وتفصيل واجماله ونهته بذلك اهتماما من ايد اعني
ان تظفر ببعض المراد وانما قدم هذا الكلام لان باب الجدة والأخوة
خطر صعب المرام فلقد كان السلف الصالح رضي الله عنهم يتوقون الكلام

ان تستوى له الامور الثلاثة في كون زوج وجد واخوين فهذه الاحوال
السبعة مع ذوي الزوجات تحت بها الاحوال العشرة وحيث استوى الامور
اولا في الامور الثلاثة فيبقى في التعبير الاقوال الثلاثة التي سبقت الاشارة
اليها في كبرية هذا كله حيث يقع بعد الزوج اكثر من السدس فان بقي قدر
السدس كبنتين وام وجد واخوة او دون السدس كزوج وبنتين
وجد واخوة او لم يبق شيء كبنتين ونحو زوج وام وجد واخوة فللمجد
ويقال او يضاف في العول ان احتيج الى ذلك وتسقط الاخوة الاخت
في الاكبرية وستبقى وحيث اخذ سدس ما عدا بلا كله او بعضه فالسوى
اذ ذلك يكون اسما لا حقيقة كما اشرت الى ذلك انفا والله اعلم **وهو اي الحد**
مع الاناث من الاخوة عند القسم اي المقاسمة بينه وبينهن **مثلا**
فيما ذكره بقوله في **باب** من كونه مثل حظ الانثيين **والحكم** من كون
الاخت نصيبا مع عصبية بالغير كما اشرت الى ذلك سابقا في باب
التفصيل لا في جميع الاحكام فلهذا قال **الام فلا يحجب** بانها
الى اخت لانه ليس باخ **بل ثلث المال** طحاى للام **يصحبها** كاملا لانه ليس
معها عدد من الاخوة في زوجة وام وجد واخت للزوج والام
الثلث كاملا والباقي بين الجدة والاخت متعاقبة له مثلا ما لها وفي
المسألة المسماة بالخرق في احوال الصحابة رضي عنهم فيها اولاد
الاقوال خرقها اكثر منها وهو ام وجد واخت لغير ام للام الثلث والباقي
بين الجدة والاخت اثنان له مثلا ما لها فاصلها ثلاثة وتصح من تسعة
للأم ثلث وللجد اربعة وللأخت اثنان وهذا مذهب الامام زيد بن
ثابت رضي الله عنه وهو مذهب الائمة الثلاثة رحمهم الله واما عند
الامام ابي بكر الصديق رضي الله عنه فللأم الثلث والباقي للجد فلا
شيء للاخت وهو مذهب الامام ابي حنيفة رحمه الله وفيها اقوال كثيرة ذكرتها
مع القاربها وعشرة وما يتفرع عنها في شرح الترتيب واتي فيه بالعجب
العجاب وجميع ما ذكره من اول الباب الى هنا هو فيها اذا كان مورا
الصنفين سواء كان معهم صاحب فرض ام لا ثم ذكر ما اذا اجتمع مؤلفان
سواء كان معهم ايضا صاحب فرض ام لا وهو باب المعادة وبه تم احوال
الائمة

الامر بجمع الميثار اليها سابقا **واعلم ان** الذي تحت وجه الاخوة للاب
مع الاخوة الاشقاء **اي عند الاعداد** اي عند الاخوة الاشقاء مع اخوة
للأب في المقاسمة على الجدة ينقص بسبب ذلك نصيبه وذلك في ثمان وثمانين
مسألة ذكرتها في شرح الترتيب والغارضية **وام** **فرض** اي اشرت **بني**
الام فقط ومع الاخوة للام مع **الاعداد** الجبرام بالجدة كما تقدم وباب الحجب
واما اعاده هنا مستطردا وتكملة البيت وليس من هذا الباب
واحكم على الاخوات الاشقاء وللأب اي احكم بينهم **بعد** **الحد** المذكر
حكمت اي مثل حكمت **فان** **عند قتل الجدة** وذلك انه ان كان في الاشقاء
ذكر فلا شيء للاخوات وللأب الجدة واخ شقيق واخ لاب فالأخ الشقيق بعد
الأخ للاب على الجدة فيستوى الجدة اذا المقاسمة والثلث فاحذر الجدة حفظه
وهو ثلث المال ثلثان فياخذها الأخ الشقيق ولا شيء للأخ للاب
وكزوجته وجد واخ شقيق واخ لاب فللزوج والرجع وبعد الأخ الشقيق
الأخ للاب على الجدة فياخذها ايضا ثلث الباقي لاستوايه مع المقاسمة وهو
ربع ايضا ينفق نصف المال ياخذها الشقيق ولا شيء للأخ للاب وان لم يكن
في الاشقاء ذكر فان كانت شقيقتان فلها الثلثان ولو فضل شيء لكان
للاخوة للاب لكن لا ينفق بعد الثلثين وحصة الجدة والفرض ان كان شيء
والا فلا شيء للاخوة للاب مع الشقيقتين في وجد وشقيقتين واخ لاب
يستوى الجدة المقاسمة والثلث فله ثلث المال والباقي للشقيقتين لانه
ثلثان ولا شيء للأخ للاب وان كانت شقيقة واحدة فلها الى النصف فان
يوجد حصة الجدة والفرض ان كان نصف المال او اقل فهو للاخت الشقيقة
ولا شيء للاخوة للاب كزوجته وجد وشقيقة واخوين لاب فللمروجة
الربع والا حظ للجد ثلث الباقي فينفق بعد الربع وثلث الباقي نصف المال
فتستبد به الشقيقة ولا شيء للاخوين للاب وان يقع بعد حصة الجدة
ان كان اكثر من نصف المال كان للشقيقة النصف والباقي للاخوة للاب
وذلك في ست صور على ما ذكرته في شرح الترتيب او ثمان على ما ذكرته في
شرح الغارضية فبما لا ينهين رحمهم الله وذكرته في شرح الترتيب ايضا
الخلاف في ان النصف الذي تاخذه هل هو بالفرض او بالتفصيل فمن

الصور التي يقع فيها الابن الزوجي ثلاثا وللأخت واحد وللأخت
ثلاثة لكن لما كانت الأخت لو استقلت بما فرض لها الزاد على الجرد
بعد العرض إلى التقصيب بالجد فيضم حصته حصتها ويقسمان الباقي بينهما
أثلاثا المذكور مثل حظ الأنثيين فلينظر في قوله **ثم يعود إلى**
المقاسمة بينهما المذكور مثل حظ الأنثيين **كما مضى** في قوله وهو مع الأخت
عند القسم مثل أخ في سهمه والحكم **فاحفظ** أي ما ذكرته لك فكل حافظ
إمام **بأنكر الظاهر** بالدعا أو بذكره بالجميل أو بغير ذلك لأنه قد وضع معك
موقفا ينظم لك الأحكام ويبينها فوجهه الله رحمة واسعة وقد روى
الترمذي وعنه عن حماد بن سلمة عن ابن زيد عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام
أنه عليه وسلم قال من صنع إليه معروف فقال لفاعله جزاك الله خيرا فقد
أبلغ في الثناء قال الترمذي حديث حسن عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير
رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صنع إليه معروف فليكن
قائل لم يستطع فليذكره فمن ذكر فقد شكره **قوله** قد قلنا أنه يضم حصته
لحصتها ويقسمان ذلك أثلاثا فجميع حصتيهما أربعة وإذا قسمتها على ثلاثة
عدد وسهلا كانت غير منقسمة ولا موافقة فاضرب ثلاثة في تسعة فتصبح من
سبعة وعشرين للزوج ثلاثة في ثلاثة بتسعة وثلاث المال والام اثنتان في ثلاثة
بستة وثلاث الباقي للجد والأخت أربعة في ثلاثة باثني عشر فللاخت أربعة
في ثلث الباقي للجد ثمانية في الباقي وكذا يبلغ بها فيقال خلف أربعة من
الوسنة فوسنة أخرى ثلث المال والثالث الباقي والثالث ثلث باقي الباقي والواجب
الباقي وقد ذكرت في شرح الترتيب شيئا من المعايير بها وعرضت أركانها
والأقوال فيها وعين ذلك في أوجه فيه والله أعلم ولما انتهى الكلام على شرح
من المسائل الفقيرية شرع في مسائل الحساب **فقال** **باب الحساب**
أي حساب الخرابض وهو تصحيح المسألة وتصحيحها لا علم الحساب المعروف
مع أنه لا بد من معرفته لمن يريد اتقان علم الفرائض كما قال الشيخ بدر
الدين سبط المارديني رحمه الله في شرح هذا الكتاب **وإن ترد من**
الحساب أي حساب الفرائض المعروف **فإنه في** أي الحساب المذكور
إلى الصواب وهو خلاف الخط **وتقرأ القسمة والتقسيم** التركات

المجموعة



الصور التي يقع فيها الابن الزوجي ثلاثا وللأخت واحد وللأخت
ثلاثة لكن لما كانت الأخت لو استقلت بما فرض لها الزاد على الجرد
بعد العرض إلى التقصيب بالجد فيضم حصته حصتها ويقسمان الباقي بينهما
أثلاثا المذكور مثل حظ الأنثيين فلينظر في قوله **ثم يعود إلى**
المقاسمة بينهما المذكور مثل حظ الأنثيين **كما مضى** في قوله وهو مع الأخت
عند القسم مثل أخ في سهمه والحكم **فاحفظ** أي ما ذكرته لك فكل حافظ
إمام **بأنكر الظاهر** بالدعا أو بذكره بالجميل أو بغير ذلك لأنه قد وضع معك
موقفا ينظم لك الأحكام ويبينها فوجهه الله رحمة واسعة وقد روى
الترمذي وعنه عن حماد بن سلمة عن ابن زيد عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام
أنه عليه وسلم قال من صنع إليه معروف فقال لفاعله جزاك الله خيرا فقد
أبلغ في الثناء قال الترمذي حديث حسن عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير
رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صنع إليه معروف فليكن
قائل لم يستطع فليذكره فمن ذكر فقد شكره **قوله** قد قلنا أنه يضم حصته
لحصتها ويقسمان ذلك أثلاثا فجميع حصتيهما أربعة وإذا قسمتها على ثلاثة
عدد وسهلا كانت غير منقسمة ولا موافقة فاضرب ثلاثة في تسعة فتصبح من
سبعة وعشرين للزوج ثلاثة في ثلاثة بتسعة وثلاث المال والام اثنتان في ثلاثة
بستة وثلاث الباقي للجد والأخت أربعة في ثلاثة باثني عشر فللاخت أربعة
في ثلث الباقي للجد ثمانية في الباقي وكذا يبلغ بها فيقال خلف أربعة من
الوسنة فوسنة أخرى ثلث المال والثالث الباقي والثالث ثلث باقي الباقي والواجب
الباقي وقد ذكرت في شرح الترتيب شيئا من المعايير بها وعرضت أركانها
والأقوال فيها وعين ذلك في أوجه فيه والله أعلم ولما انتهى الكلام على شرح
من المسائل الفقيرية شرع في مسائل الحساب **فقال** **باب الحساب**
أي حساب الخرابض وهو تصحيح المسألة وتصحيحها لا علم الحساب المعروف
مع أنه لا بد من معرفته لمن يريد اتقان علم الفرائض كما قال الشيخ بدر
الدين سبط المارديني رحمه الله في شرح هذا الكتاب **وإن ترد من**
الحساب أي حساب الفرائض المعروف **فإنه في** أي الحساب المذكور
إلى الصواب وهو خلاف الخط **وتقرأ القسمة والتقسيم** التركات

Copy

بين الورثة وتعلم التصحيح **والناصيل** للمسايل فان قسمت التركات
تبقى على ذلك وتصحيح المسألة هو اقل عدد يتبقى من نصيب كل واحد
من الورثة صحيحا واصلا هو خرج فرضها او فرضها ان كان فيها فرض فاكتر
اما اذا عجزت الورثة كلهم عصباء فعدد وسام اصل المسألة مع فرض
كل ذكر باثنين ان كان فهم اثني ومنه تصح ايضا وهذا في غير الاول اما فيه
فان تساوى فكل واحد والا فالحسب الحصص ولما كان التصحيح مبنيا
على الناصيل قبله قدم التصيل فقال **فاستخرج الاصول في المسائل التي**
فيها فرض ولا تكن عن حفظها اي اصول المسائل **بذاهل** اي متناسا وتساويا
يقال ذهلت عنه بالغف والكسر تناسيته او شغلت عنه **فانزل** اي اصول
المسايل المتفق عليها **سبعة اصول** وهي اثنان وثلاثة واربعة وستة و
ثمانية واثنى عشر واربعة وعشرون واما المختلف فيها فثمانية عشر وستة
وثلاثون ولا تكونان الا في باب الجرد والاخوة والراجح انهما اصلان لا يخرج
كما بينت وجه ذلك في شرح الترتيب فلهذه الاصول السبعة فسيان قسم
يعول وقسم لا يعول وقد ذكر الاول بقوله **ثلاثة منها** اي الاصول المذكورة
وهي الستة والاثنى عشر والاربعة والعشرون **فان تقول** وقد لا يعول
والعول في زيادة في السهام ويلزمه النقص في الانصبا وفي بعض النسخ
بدل هذا البيت قوله وهي اذ افصل فيها القول ثلاثة يدخلها العول
وما وقع عليه الحل اولى بتصحيحه بان جملة الاصول سبعة وقد ذكر
القسم الثاني بقوله **وبعضها** اي الثلاثة المذكورة والمراد بعد هذا
في الذكر والا فلا ترتيب بين القسمين **اسبعة قسام** وهي الاثنان والثلاثة
والاربعة والثمانية **لا يعول** يعررها اي يعثر بها اي يفشلها وينزل بها
يقال اعثرني الامر غثيبه ونزل بي **ولا انشلام** اي كسر وخلل يقال ثلم
الشيء ثلما كسره والثلثم الخلل من الحايطة وغيره ولما كان القول لكونه يؤول
الى نقص كل ذي فرض موهن فوضعه جعله كالخلل الذي يدخل على المسايل
ويعثر بها اي ينزل بها وقد بد بالمسايل التي تقول واولها الستة ولها
صوره تشتمل على مسايل كثيرة ما ذكره بقوله **والسردس** وحده كجرح وعم
او مع النصف كجدة وبنت وعم او مع الثلث كام واخوين لام وعم او مع

سردس اخر كجدة واخ لام وعم او مع الثلثين كام وبنتين وعم او مع
نصف وثلث كام واخت شقيقة واخوين لام او مع نصف وسردس اخر
كبنت وبنت ابن وام وعم او مع نصف وسردس ثالث كام وثلاث اخوان
متفرقات او مع ثلثين وسردس اخر كام واخوين شقيقين واخت لام
من ستة اسهام يجرى مجرى هذه الصور اصلها من ستة لانها خرج السردس
وما عداه مما ذكره في فخر جبه داخل في الستة فيلكنها لان الحد اخلين
يلتصق باكثرهما كما سيأتي وكذا اذا اجتمع النصف مع الثلث كزوج وام وعم
للحباينة يجرى النصف والثلث ومسطح اثنين وثلاثة مما ذكره جميع
ما فرضه من الصور لا عول فيها بل هو في بعض الصور ناقصة وهو التي
ذكرت فيها العم وفي بعضها عادية وهي التي لم يذكره فيها وسياتي ما فيه العول
ان شاء الله تعالى ثم اعلم ان الستة قد تكون من فرض واحد وقد تكون
من فرضين او اكثر كما ظهر لك في التمثيل واما الاثنى عشر والاربعة
والعشرون الاثنيان فلا يكونان الا من فرضين فاكتر وقد ذكر الاثنى
عشر بقوله **والثلث والرابع** كزوج وام واخوين لام وعم من اثني
عشر لان الثلاثة يخرج الثلث والاربعة يخرج الربع وهما متباينان ومطرحهما
اثني عشر وكذا اذا اجتمع الربع مع الثلثين كزوج وام واخوين شقيقين وعم
او الربع مع السردس كزوجدة وعم وهو معنى قوله في بعض النسخ
والسردس والربع من اثني عشر والربع مع النصف والسردس كزوج
وبنت وبنت ابن وبنت عم ابن وفي جميع هذه الصور هو ناقصة ولا يكون
في الاثنى عشر صورة عادية اصلا وستاتي الصور التي هي فيها عادية
ثم ذكر الاربعة والعشرين بقوله **والثمن ان ضم اليه السردس** كزوجدة
وام وابن او ثلثان كزوجدة وبنتين وابن او النصف والسردس كزوجدة **ابن**
وبنت وبنت ابن وعم او الثلثان والسردس كزوجدة وبنتين وام وعم
والسردس الصادق فيه السردس اي الظن والخبر **اسبعة بقسام** اي
في النطق بها **عشر** **ولا يخرجها** اي الاربعة والعشرون المذكورة **الحساب**
جمع حاسب **احصوا** تذكير وانما كانت هذه المسايل من اربعة وعشرين
لان مجرى الثمن والسردس متوافقان بالنصف وحاصل ضرب نصف الثمانية في

الستة ونصف الستة في الثانية ما ذكر وكذا فيما اذا ضم للسدس شيئا
 ذكر لان مخرجهم داخل في مخرج السدس واما الثمن والثلاثون فقط فلان مخرجيهما
 متباينان فلا ينصorian ان يجتمع الثمن مع الثلث ولا مع الربع ثم اعلم ان الاربعة
 والعشرين في جميع هذه الصور ناقصة ولا تكون عادلة وستأتي الصور
 التي فيها عابطة ولما انتهى الكلام على شيء من صور هذه الاصول الثلاثة
 بغير عول شرع في ذكر عولها وما يعول اليه كل منها فقال **فيها ثلاثة اصول**
 الستة والاثني عشر والاربعة والعشرون **ان كثرت في بعضها كحتم** تراجمت
 فيها **تعول** اجماعا قبل اظهار ابن عباس رضي الله عنهما الخلاف في ذلك
فتنبه الستة في عولها من سبعة على التوالي **عقد العشرة** فتعول سبعة
 وثمانية وتسعة ولعشرة والعشرة كما قال الحساب عقد مزد وفي كلامه
 ايما لذلك فتعول السبعة لزوجة واختين شقيقتين اولاد وتهنه هو
 اول فريضة عالت في الاسلام كما قال قبل ومثبت عليه في شرح الترتيب ولما بينه
 كالمباهلة وهو زوج وام واخت شقيقة اولاد وقيل انها اول فريضة عالت
 في الاسلام وقيل ان المباهلة لقب لكل مسلمة عابطة وتسعة كزوج وام
 وثلاث اخوات متفرقات وكافرا وهو زوج واختان لام واختان لا
 اولاد والعشرة في صورة **معه وفه** بين الفرضين **مستقرة** بينهم تلقب
 بام الزوج لكثرة ما فرخت في العول وهو زوج وام واختان لام وان
 شقيقتان اولاد وقال بعضهم ام الزوج لقب كل مسلمة عابطة الى عشرة
 كزوج وام واخوين لام واخت شقيقة واخت لاب **والحق التي**
تليها اي ثلث الستة في الاثر وهي الاثني عشر في العول افراد **الى سبعة عشر**
 فتعول ثلاث عولات عالت الى الافراد لثلاثة عشر ولخمس عشر ولسبعة
 عشر فتعول الى ثلاثة عشر كزوجة واختين شقيقتين وام والى خمسة عشر كزوجة
 وبن وزوجة وابوين والى سبعة عشر كثلاث زوجات وجدتين وام اخوات
 لام وثمان اخوات شقيقات اولاد فحين سبعة عشر امرأة وعالت المائة
 لسبعة عشر واذا كانت الشركة فيها سبعة عشر دينارا اخذ كل اثني دينار
 فلذا تلقب بام الزوج بالجيم وبام الاسر اصل وبالسبعة عشرون وبالدينار
 الصغرى **والعدد الثالث** من الاصول التي تعول وهو الاربعة والعشرون

قد

قد يعول ^{بثمنه} السبعة وعشرين كما لم يبق وجه ابوان وابنتان وهن
 الاصول قد تعول وقد لا تعول كما تقدم تصويبه وكذا اما قبل من
 الاصلين الاخرين لما كان هذه الاصول اعمولة مرة واحدة دون ما سبق عنه
 بعد التي هي للتفصيل في المضارع ولذلك تسمى بالخيالة لانها جلت بالعول
 واذا علمت ما سبق **فاحمل ما قول** في حكم العول واقض به وافهم
 للمطلبة فانه امر استقر الاجماع وعمل الفرضيين عليه او اعلم بما قلته لك
 وما اقول في هذا الكتاب من المسائل الفخرية وما يتبعها من الاعمال
 الحسابية فانه من ذهب الامام زين ابن ثابت رضي الله عنه ووافقه عليه
 اكثر الامية ولما انتهى الكلام على الاصول الثلاثة التي تعول شرع
 في الاربعة التي لا تعول فاولها الاثنان فقال **والنصف والباقي** كزوج
 ابنت ابنت ابن او اخت شقيقة او اخت لاب وعمر فاصلها اثنان وهي
 اذ ذلك ناقصة **ان النصفان** كزوج واخت شقيقة او اخت لاب فاصلها
 من اثنين وهو اذ ذلك عادلة وتسمى بها فان بالنصفيتين واليهما تشبه
 طها بالدرجة البتة التي لا تظفر لها لانه ليس في الفريض مسكيلة يورث فيها خفا
 فقط في الفرض الا هاتين المساليتين وقوله **اصلها** اي النصف وما بقى او
 النصفين في الحكم الثابت بين الفرضيين **اثنان** لان مخرج النصف من
 اثنين في الاولى والاثنان مخرج النصف والنصف في الثانية اذ هما متماثلان
 ثلاث والمتماثلان يكنف باحدهما والاصل الثاني مما يعول الثلاثة وقد ذكرها
 بقوله **والثالث** فقط كام وعمر والثلاث فقط كبنين وعمر وهو اذ ذلك فيهما
 ناقصة والثالث والثلاثان كاختين لام واختين شقيقتين اولاد وهي
 اذ ذلك عادلة **والثالث من ثلاثة يكون** اصلها لان مخرج الثلث والثلاثان
 من ثلاثة وفي اجتماعهما مخرجها متماثلان والمتماثلان يكنف باحدهما
 والاصل الثالث مما لا يعول الاربعة وقد ذكره بقوله **والربع** فقط كزوجة
 وعمر وزوجة وابن او مع نصف كزوج وبنت وعمر او زوجة واخت شقيقة
 اولاد وعمر او مع ثلث الباقي كزوجة وابوين **من اربعة مسنون** من السنن
 والسنة الطريقة اي كون الربع من اربعة طريقه من كونه عند الاحتياج
 الكسور وهو ان مخرج الكسر المفرد سبعة الا النصف فخرج اثنان والربع

سمية الاربعة فرأى مخرجها وان كان معه النصف فخرج به داخل في مخرج
 وان كان معه ثلث الباقي فقد ذكرت وجهه في شرح التحفة **والثاني**
ان كان اى وجرد وحده كزوجته وابن او كان معه نصف كزوجته
 وغيره **فمن ثمانية** اصلها ولا يكون كل من اصل الاربعة والثمانية الا ناقصا
فهذه الاصول الاربعة الاثنان والثلاثة والاربعة والثمانية هي
الاصول الثمانية في النكح وهي لا يدخل العول عليها بل هي امالا
 رامة للنقص وذلك الاربعة والثمانية واما ناقصة او عادلة وذلك
 الاثنان والثلاثة كما قد مت الاشارة لذلك **فاعلم** ما ذكرته لك
 في اصول المسائل وعينها **اسماء التصحيح** فيها اى في جميع الاصول
 المذكورة ان احتاجت اليه على ما سياتى **واقسم** مصححيها بين الورقة على
 ما سياتى في كبرية تقدم ان الاصلين المختلف فيهما هما ثمانية عشر وستة
 وثلاثون وانهما لا يكون الا في باب الجرد والاحوة فاما الثمانية عشر
 فاصل كل مستكمل فيها سدرس وثلاث مائة كام وجرد وخمسة اخوة
 لا يورث اولاد واما الستة والثلاثون فاصل كل مستكمل فيها سدرس
 وثلاث مائة كزوجته وام وجرد وسبعة اخوة كذلك ذكرت ما يوجد منه
 توجيه ذلك في شرح التحفة في خارج الكسور والله اعلم ثم اعلم ان المسألة
 قد تصح من اصلها فلا يحتاج الى عمل وتصحيح وقد اشار الى ذلك بقوله
وان تكن المسألة من اصلها تصح بانها تقسم بنصيب كل فريق من اصل المسألة
 عايلة او غير عالة عليهم وذلك في جميع ما ذكرته من الامثلة العايلة وغير
 العايلة ما عدا المثال الذي مثلته في اصل ثلاثة في اجتماع الثلث والثلثين
 السابق **فمن ك تطويل الحساب** بضرب عدد الفرق او الفرق المنقسم عليه
 في اصلها **سج** بترك القرب الذي لا يحتاج اليه **فاعط** كلا من الورقة **ثلاثة**
من اصلها مكتملا ان لم تعمل او عايلة من عايلة ان عالت فيكون ناقصا
 بنسبة ما عالت به الى المسألة العايلة او غير عايلة فان نسبتها اليها عايلة
 كان ذلك ما نقصه من نصيبه الكامل لولا العول وان نسبت ذلك
 اليها غير عايلة كان ذلك ما نقصه من نصيبه العايل ففي زوج واختين
 شقيقتين اولاد اصلها ستة ونقول لسبعة فعالت بواحد فان نسبت

الواحد

فان نسبت الواحد للسبعة كان سبعها فنقص من كل من الزوج والاختين
 سبع من حصته الاصلية التي كانت له لولا العول وان نسبت الواحد لستة
 كان سدرسها فنقص لكل من الزوج والاختين سدرس حصته العايلة
 وفق لا تصح المسألة من اصلها فحتاج الى تصحيح وعمل وقد ذكره بقوله
وان ترى السهام وتسمع الحظ والنصيب **ليست تنقسم عادوى** الى اصحاب
الميراث فسمية صحيحة **فانبع ما سدرس** من الطريق التي ذكرها الفرضيون
واطلب طريق الاختصاص في العمل بالفرق اى بالنظر في الوفاق اعطاك
 تجد بين الروس وسرها موافقة **والضرب** للوفيق على الوجه الاتي فهو
 اخص من ضرب الكامل فلا تقول على العدد الكامل في شئ من الاعمال
 مع وجوب الموافقة **جانبك الزلل** اى الخطا صناعة ولو اقيمت
 الموافقة على حاله ولم ترده الى وفقه وتعرفت فيه بالاعمال الاتية وخرت
 ما انتهى اليه العمل في اصل المسألة لصحت من ذلك ايضا لكن يطول
 ويعسر ويكون الخطا الصناعات فافهم فلذا قال **واسدد الى الوفاق**
 الفرق **الذي يوافق** سهامه **واضرب** اى الوفاق المذكور ان كان
 الانكسار على فريق واحد وان كان على اكثر من ذلك فبعد عمل
 اخر سياتى وقوله **في الاصل** اى المسألة غير عايلة او بعوله ان كان
 عايلة **فانك** ان فعلت ما ذكر **المخادق** اى العارف المتقن والمحكم
 يقال حذقته بالكسر اى عرفته واتقنته ويقال حذق العمل بالغف والكسر
 حذقا وحذاقة احكمه وقوله **ان كان جنسا واحدا او اكثر** يشير به
 الى انك تنظر بين كل فريق وسهامه فاما ان تبينه سهامه واما ان
 توافق فان تبينه سهامه ايقنت بحاله وان وافقته سهامه سددت
 الى وفقه ولا فرق في النظر بين كل فريق وسهامه بين ان يكون المنكسر
 عليهم فردا او اكثر من فريق ثم ان كان المنكسر عليه فردا واحدا ضربه
 كله او وفقه في اصل المسألة كما ذكره وان كان المنكسر عليهم في قاء
 وسددت الموافقة منها لوفقه واقيت المبين منها بحاله فحتاج بعد
 ذلك لعمل اخر سياتى في كلامه **فاحفظ** ما ذكرته لك **ودع** اى اترك **ذلك**
الجداول على الباطل قال ابن الاثير رحمه الله في النهاية في معنى حديث ما

اوتى قوم الجدال الاصلوا الجدل مقابلته بالجنة والمجادلة
 المناظرة والمخاصمة والمراد به في الحديث الجدال على الباطل وطلب الحق
 فاما الجدال لظاهر الحق فان ذلك محمود لقوله تعالى وجادلهم بالتي
 هي احسن انتهى وفي مختصر الصحاح القرطبي رحمه الله تعالى جدل
 بالكسر جرد لا احكم الخصومة وجادله مجادله وجرد الاخاصمة انتهى
 اى الجدال والمخاصمة قال القرطبي رحمه الله في مختصر الصحاح ما روي
 اما ربه من اجداله انتهى وقال المنذرى رحمه الله تعالى في كتاب
 الترغيب والترهيب من المراء والجدال ولعمري المخاصمة والمجادلة
 وطلب القرير بالغبلة والترغيب في تركه للمحق والمبطل فعلمنا
 ان الجدال والمرء مترادفان وان العطف فيها عطف المتشابهين في
 الحديث الشريف الواسع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال
 من ترك المراء وهو مبطل بنى الله له بيتا في بعض الجنة
 ومن تركه وهو محق بنى الله له بيتا في وسطها ومن حسن
 خلقه بنى الله له بيتا في اعلاها واما ابوداود والنسائي عن
 ابي امامة رحمه الله تعالى وسبى الجنة قال المنذرى رحمه الله
 بفتح الراء والباء الموحدة والضاد المعجمة وهو ما حولها انتهى وفي
 الجامع الكبير للجلال السيوطي من رواية البيهقي عن ابن عمر
 رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله وسلم من طلب العلم لبيها
 به العلم او ليهاى به السنه او ليصرف به وجوه الناس اليه فهو في
 النار تسلك الله العافية اذا تعرض ذلك فانكسار السهام على الروس
 اما ان يكون على فريق او على فريقتين او على ثلاثة اتفاقا او على اربعة عندنا
 كالحقيقة والحنابلة خلافا للمالكية ولا يبيحون الانكسار في الرافض
 ذلك عند الجميع فان كان الانكسار على فريقتين او على ثلاث فبيد ذلك في
 وسهامه فان باين الفريقتين سهامه ضربت عدد الفريقتين في اصل المسألة
 او مبلغها بالقول ان عالت فابلى فبلى تصح وان وافق الفريقتين سهامه
 فذلك الفريقتين الى وفقه واضرب ففقه في اصل المسألة او مبلغها بالقول
 ان عالت فابلى فبلى تصح وذلك كله مع ما قدمه المص رحمه الله

والفريق

والفريق يسع حزبا وحزبا وروسا وصنفا والمراد به جماعة اشترى
 في الفرض او بينهما بعد الفرض وقد يطلق على الواحد المنفرد ويمثل لذلك
 فنقول بنت وعمل اصلها اثنان وحزب سهرها اثنان للمباينة وتصح من
 اسبعة وثلاثة اعمام اصلها ثلاثة وحزب سهرها ثلاثة للمباينة وتصح من
 ام وستة اعمام اصلها ثلاثة وتصح كالتى قبلها للموافقة من وجدة وعمان اصلها
 اصلها اربعة وحزب سهرها اثنان للمباينة وتصح من ثمانية من وجدة وستة اعمام
 اصلها اربعة وحزب سهرها اثنان للمباينة وتصح من ثمانية اعمام اصلها
 ستة وحزب سهرها ثلاثة للمباينة وتصح من ثمانية عشر بنت وام وستة اعمام
 اصلها اربعة وحزب سهرها اثنان للمباينة وتصح كالتى قبلها للموافقة من وجدة وعمان اصلها
 اصلها ستة وتقول لسبعة وحزب سهرها خمسة للمباينة وتصح من خمسة
 وثلاثين وكذا لو كانت عدد الشقيقات عشرون للموافقة زوجة وخمس بنين
 او خمسة وثلاثون ابنا اصلها ثمانية وحزب سهرها خمسة وتصح من اربعين
 للمباينة في الاولى والموافقة في الثانية من وجدة وام وثلاثة بنين او احد
 وعشرون ابنا اصلها اثني عشر وحزب سهرها ثلاثة للمباينة في الاولى والموافقة
 في الثانية وتصح من ستة وثلاثين زوجة وام وخمس شقيقات او اربعون
 شقيقة اصلها اثني عشر وتقول الى ثلاثة عشر وحزب سهرها خمسة للمباينة
 في الاولى والموافقة في الثانية وتصح من خمسة وستين زوجة وام وابنان
 او اربعة وثلاثون ابنا اصلها اربعة وتصح من خمسة وستين زوجة
 وام وابنان او اربعة وثلاثون وحزب سهرها اثنان للمباينة في الاولى
 والموافقة في الثانية وتصح من ثمانية واربعين زوجة وام وابنان
 بنات او اربعة وعشرون بنات اصلها اربعة وعشرون وتقول الى سبعة
 وعشرين وحزب سهرها ثلاثة للمباينة في الاولى والموافقة في الثانية وتصح
 من احدى وعشرين ام وجد وسبعة اخوة اشقا اولاد او سبعون اخا كذلك
 اصلها ثمانية عشر على الابح وحزب سهرها سبعة للمباينة في الاولى والموافقة
 في الثانية وتصح من مائة وستة وعشرين زوجة وام وثلاثة اخوة اشقا
 اولاد او ستة كذلك اصلها ستة وثلاثون على الابح وحزب سهرها ثلاثة للمباينة
 في الاولى والموافقة في الثانية وتصح من مائة وثمانية تسعين اذا قلنا هذا التفصيل

التمثيل وجرت الانكسار على فريق واحد يتبقى في كل اصل من الاصول التسعة
وان في اصل اثنين لا يتبقى فيه الموافقة بين السهام والروس لانه الباقي بعد
النصف واحد والواحد يبين كل عدد وان النظر بين الروس والسهام
بالمباينة والموافقة لا للمماثلة والمراخلة ووجه ذلك كما ذكرته في شرح
القاسمية ان المماثلة بين الروس والسهام ليس فيها انكسار والمراخلة
ان كانت الروس داخلية في السهام فكذلك وان كان بالعكس فتتظر
باعتبار الموافقة لان كل متراخلين متوافقان مع ان ضرب الوفق اخضر
من ضرب الكل والتمتع اعلم وما انتهى الكلام في الانكسار على فريق واحد
شرح في الانكسار على فريقين وبقي عليه الانكسار على ثلاثة واربعة
واعلم قبل ان للفرض في ذلك نظريتين النظر الاول بين كل فريق وسهامه
وقد قدمه المصنف مع الكلام في الانكسار على فريق واحد فاما ان يوافق كل من
الفريقين سهامه واما ان يبين كل منهما سهامه واما ان يوافق فريق
سهامه ويبين الاخر سهامه فهذه ثلاثة احوال فثبت فيها المباني بتمامها
ووفق الموافقة وانظر بين المبتنيين بالنسب الاسبق وقد ذكره بقوله **وان**
تدري انكسار على اجناس اثنين فاكثرك لكون لم يكن كلامه الا في الجنسيتين فقط
وقد ذكر في اخر الباب انه يقاس على ذلك ما زاد **فانما في حكم النسب الاربع**
الواقعة بين المبتنيين **في الحكم عشر الناس** فهو عام اريد به الخصوص
كما في قوله تعالى الذين قال لهم الناس ان الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم
فزادهم ايمانا وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل **تخصر في اربعة اقسام**
وهي التماثل والتداخل والتوافق والتباين **يعرفها الماهر** اي الحاذق
في الاحكام الفرضية والحسابية فانها اصل كبير في الفرائض والحسب
عليه مدار اكثر الاعمال الفرضية والحسابية غير بين الاربعة بقوله **ماثل**
اي عدد مماثل لعدد غيره فهما تماثلان اي متساويان كخسة وخسة
من بعده في الزيادة **مناسب** لعدد اكثر منه فهما متناسبان كاثنتين
واربعة قال الشيخ بدر الدين سبط المارديني رحمه الله وهو ان يكون
اقلها جزءا من اكبرها اي ينسب الى الاكبر بالجزئية كنصفه وثلاثة
وعشرة ونصف منه وهذا هو تغيير العراقيين من المتقدمين والمناخرون

يجرون

يجرون عنهما بالمتراخلين انتهى وقد ذكرته في شرح التحفة في علم الحساب ان
الشيء هو كسر الذي اذا سلط عليه افناه ومعلوم ان الاصغر داخل في الاكبر دون
العكس فليس التفاعل فيها على بابه ويقال ايضا في تعريف المتراخلين هو
يخضع اصغرهما لأكبرهما **وجعل في الذكر عدد موافق صاحب** لعداخرهما متوافقا
ويقال لهما مشتركان ايضا وهما الذين يكونان موافقة في جزء من الاجزاء ويقال ايضا
لمتوافقان وهما الذين لا ينفخن اصغرهما لأكبرهما وانهما يغيران عددا ثالثا كاربعة
وسنة فالاربعة لا تنفخ السنة ويخضع كل منهما الاثنان فهذه ثلاثة اعداد بينهما وبين
ثلاثة اخرى هذه النسب السابقة ويعبر عنها بالاشترائك **والراجح العدد المبين**
للعهد **المخالف** له فهما مبنيان ومتخالفان **ينبغيك عن تفصيل** اي تفصيل
النسب الاربعة بين هذه الاعداد **الحار ف** اي العالم بالاعمال الحسابية والفرضية
وقد اوضح في الكلام فيها اتم اوضح وبيان ما تعرف به النسب من الطرق في
شرح الترتيب اذا علمت النسبة من هذه النسب بين المبتنيين من الروس والفرجين
او اوافقهما اوس فريق ووفق فريق اخر **فمن العددين المبتنيين المبنيين**
عددا **واحد** او اكتف به عن الآخر فيكون اما خوذ جزء السهم فاضرب به في اصل
المسألة ان لم تعمل او في مبلغها بالهول ان عالت كما سياتي **ومن** من المبتنيين
المساويين اي المتراخلين العدد **الزائد** اي الاكبر واكتف به عن الاصغر
فيكون اما خوذ جزء السهم فاضرب به في اصل المسألة او في مبلغها بالهول ان عالت
كما سياتي **واضرب** في المبتنيين المتوافقين **جميع الوفق** اي الراجح من احوالهم
في العدد الاخر **الموافق واسلك بذلك** اي بما حصل **الراجح الطريق** اي او
ضربا فان المنهاج هو الطريق الواضح وذلك بان تضرب ما حصل من ضرب
وفق احدهما في كامل الاخر في اصل المسألة او في مبلغها بالهول ان عالت
لان ذلك جزء السهم كما سياتي **ومن جميع العدد المبنيين** من المبتنيين
واضرب به في العدد الثاني المبين له فما حصل فهو جزء السهم فاضرب به في اصل
المسألة ان لم تعمل او في مبلغها بالهول ان عالت **والثاني** اي لا تصانع قال المصنف
رحمه الله المراهنة والادعوان المصانعة وقيل داهنت بمعنى ولى بيتا وعنت
بعض غششت **فذلك** اي ما حصلت في النسب الاسبق وهو واحد المتماثلين
واكبر المتراخلين ومسطح وفق احد المتوافقين في كامل الاخر ومسطح

المتباينين **جزأى حظ السهم الواحد** من اصل المسألة او مبلغها بالقول ان
 عالت من التصحيح ووجه تسميته بذلك كما قال ابن الرهايم رحمه الله تعالى
 انه اذا قسم المصالح على الاصل تاما او عايل لا خرج هولاء الحاصل من ضرب
 اذا قسم على احد المضروبين خرج المضروب الاخر والمطلوب بقسمته هو نصيب
 الواحد من المقسوم عليه من جملة المقسوم والواحد من المقسوم عليه هو
 او انتهى اليه بالقول يسع سهمها والخط يسع جزا فلذلك قيل جز السهم اي حظ
 الواحد من الاصل او المقسوم اليه **فاعلم انه** اي جز السهم المذكور **واحرز هديت**
ان تفصل عنه وفي بعض النسخ ان تزيغ عنه **واضربه** اي جز السهم المذكور
في الاصل ان لم يعلم وبعبارة ان عال وفي قوله **الزى تا صلا** تأكيد لاصالته
واحص اي الضبط **ما انضم وما اخصل** بالضرب فهو ما نضم منه المسألة
واقسم اي ما اخصل وهو ما صححت منه المسألة بين الورثة بوجه من الادلة
 التي ذكرها الرضويون وذكرت بعضها في شرح الشريفة منها ان ضرب حصص
 كل فريق من اصل المسألة في جز السهم فان كان الفريق شخصا واحدا اخذ
 وان كان جماعة فاقسم على عددهم يخرج ما لكل وارث مما نضم منه المسألة **فانضم**
فانضم اذا صحح لانك قد صححت المسألة بالاقواعد السابقة وهو قواعدهم
يعرفه الاصح قال القرطبي رحمه الله الابح الذي لا يقدم على الكلام اصل
 او الذي لا يفسح ولا يبين كلامه او الذي في لسانه عجم وان افصح
 بالجملة **والفصح** البليغ قال القرطبي ايضا فصح بالضم فصاحة صار فصيحاً اي
 بليغاً انتهى واذا فهمت ما ذكرنا فاعلم ان الانكسار على فريقين فيه اثني عشر صورا
 وذلك لان كل فريق منهما اما ان يقاين سهامه واما ان يوافقهما واما ان يوافق
 فريقا سهامه وتباين في قاسمهما فهذه ثلاثة احوال كما تقدم والمشتبان في ذلك
 الاحوال الثلاثة اذا نظرت بينهما بالنسب الاسبق فلا يخلو من واحد منهما واربعة
 في ثلاثة باثنى عشر وان نظرت باعتبار العول وعدمه كانت الصور اربعة وعشرون
 وان نظرت باعتبار الاصول زادت الصور فاعلم ان الانكسار على فريقين لا يتحقق
 في اصل اثنين ويتحقق فيما عداه من الاصول اذا تقسرت ذلك فلفظ الانكسار على
 فريقين باثنى عشر مثالا في ثلاث اخوة لام وثلاثة اعمام اصلها ثلاثة وجزءها
 ثلاثة للمثالثة في البايئة وتصح من تسعة وفي ثمن وجنين وثمانية اعمام اصلها اربعة

وجزء

وجزء سهمها ثمانية المداخلة في البايئة وتصح من اثنين وثلاثين وفي اربع
 جرات وستة اعمام اصلها ستة وجزء سهمها اثنى عشر للموافقة في البايئة
 وتصح من اثنين وسبعين وفي اربع وجات وخمسة عشر اصلها ثمانية
 وجزء سهمها عشر ون البايئة وتصح من مائة وستين وتسع صم وكل ذلك
 كل مسألة فيها التباين اي بين كل فريق وسهامه وبين الفرق بعضها وفي ام
 واسم اخوة لام وثمانية شقيقات اصلها ستة وتقول السبعة وجزء سهمها
 اثنان للمثالثة في الموافقة وتصح من اربعة عشر ولو كانت الاخوة للام فيها
 ثمانية ايضا كانت مثالا للمداخلة في الموافقة وكان جز سهمها اربعة وتصح من
 ثمانية وعشرين ولو كانت الشقيقات اربعة وعشرين واولاد الام ثمانية مع
 الام كانت مثالا للموافقة في الموافقة وكان جز سهمها اثنى عشر وتصح من اربعة
 وثمانين وفي ثمن وج واسم اخوة لام واثنى عشر شقيقة اصلها ستة وتقول السبعة
 وجزء سهمها ستة للمباينة في الموافقة وتصح من اربعة وخمسين وفي ثمن وجات واربعة
 جرات وعشرين اصلها اثنى عشر ولا عول فيها وجزء سهمها اثنان لان نصيب الجران
 وهو اثنان وافق عدد من النصف ونصف الام بعة اثنان ونصيب العيين
 وهو سبعة مباين لعدد هما واثنان واثنان مثالا لان فيكثف باثنين من هما
 جز السهم كما قلنا وتصح من اربعة وعشرين في مثل مثال المثلثة في موافقة
 احوال الصنفين سهامه ومباينة الاخر سهامه وفي اربع وجات واثنين وثلاثين
 بستة ابوان اصلها اربعة وعشرين وتقول السبعة وعشرين وجزء سهمها
 اربعة المداخلة في مباينة احوال الصنفين نصيبه وموافقة الصنف الاخر نصيبه
 وتصح من مائة وثمانية وفي وجتين لا تولى واحدة منهما به وستة اخوة
 اشقا اولاد اصلها ثمانية عشر وجزء سهمها ستة للمباينة في مباينة احوال الصنفين
 نصيبه وموافقة الاخر نصيبه وتصح من مائة وثمانية وفي اربع وجات واثنى
 عشر اخا شقيقا اولاد وجر وام اصلها ستة وثلاثة وثلاثون وجزء سهمها اثنى عشر
 للموافقة في مباينة احوال الصنفين نصيبه وموافقة الاخر نصيبه وتصح من
 اربع مائة واثنين وثلاثين فقد استوفيت الانقسام الاثنى عشر بالامثلة فقرة
 في جميع اصول المسائل ببول وبغير عول ما عدا اصل اثنين قال المؤلف رحمه
 الله **فائدة** الاحكام التي ذكرتها من **الحساب** في فاصل المسائل وتصحيحها

Copy

ersity

هذا هو النص
الذي وجدته في
الكتاب المذكور
في نسخة
الشيخ
الفاضل
القمي

ومنا سبب الاصطلاح المعنوي ظاهر اذا قررنا ذلك فمارة يموت من
وسرثة الاول ميت وتارة يموت اكثر وفي الحالين تارة يمكن الاختصار قبل
العمل وتارة لا يمكن فهذه اربعة احوال اقتصر بعضها على حال واحد فقال
وان ميت من وسرثة الميت الاول ميت **اخر** يقع الخا وهو الميت الثاني
قبل القيمة لثركة الميت الاول ولم يكن الاختصار **فصح الحساب** للمسألة
الاولى **واعرف** **سهمه** اي الميت الثاني من مصحح المسألة الاولى **والعمل**
لدي الميت الثاني **مسألة اخرى** تانيث اخراى صح للميت الثاني مسألة
كما قد بين **التفصيل فيما قد ما في** باب الحساب من تأصيل المسائل **وتحجها**
فاذا عرفت مصحح الثانية وسهام الميت الثاني من المسألة الاولى فاعرض
سهام هذا الميت الثاني على ماله فلا يخلوا من ثلاثة احوال لانه اما
ان تقسم سهام الميت الثاني على ماله واما ان توافقها واما ان تباينها فان
انقسمت عليها فلا ضرب وتصح المناسبة ما صح منه الاولى **وان تكن**
سهام الميت الثاني من المسألة الاولى **ليست عليها** اي على مسألة الثاني **تقسم**
فان واقفها **فارجع** فيها **الى الوفاق** اي وفق مسألة الثاني **بهذا** اي بالرجوع
للوفاق في الموافق **قد حكم** اي حكم به الفرضيون والحساب وبين كيفية النظر
في الموافق بقوله **وانظر** ايها الناظر في هذا الكتاب بين سهام الميت الثاني
وماله كما اسلفناه **فان وافقت** مسألة الميت الثاني **السهاما** اي ماله
فخذ هديت **وقرأ** اي وفق المسألة الثانية **تماما** فهو قايما مقامها بقوله هديت
جملة دعاء معتزة بين الفعل ومنعوله **واضرب** اي الوفاق المذكور **او**
اضرب جميعها اي المسألة الثانية **في السابقة** اي الاولى **ان لم يكن**
بينها اي بين المسألة الثانية وسهام الميت الثاني من الاولى **مسألة**
بان كان بينهما تباين فقط لما قدمت في تصحيح المسائل في النظر بين السهام
والروس انه لا يتأتى المماثلة ولا المداخللة لان الثانية هناك كالروس هناك
فقد علمت الاحوال الثلاثة وهي انقسام سهام الميت الثاني على ماله موافقا
او مباينتها ما قررت به كلام المؤلف رحمه الله واذا ضربت الثانية او فقرها
في الاولى فابطلت منه تصحح المناسبة الجامعة للاولى والثانية فاذا اردت
قسمت هذه الجامعة على وسرثة الاول والثاني فنله شئ من الاولى اخذه

مؤلفها

مضروبا في كل الثانية عند التباين او في فقرها عند التوافق وقد ذكر ذلك
بقوله **وكل سهم** من الاولى **في جميع** المسألة الثانية **بضرب** عند التباين **او**
في فقرها عند التوافق **علافة** اي جهرها حصل من الضرب المذكور فقول ذلك
الوارث صاحب تلك السهام التي ضربها في الثانية او في فقرها من مصحح المناسبة
ومن له شئ من الثانية اخذه مضروبا في كل سهم مورثه من الاولى عند التباين
او في فقرها عند التوافق وقد ذكر ذلك بقوله **واسهام** المسألة **الاخرى** وهي
الثانية **في السهام** للميت الثاني من المسألة الاولى **تضرب** ان لم يكن بين المسألة
الثاني وسهامه موافقه بل كانت مباينة **او في فقرها التمام** ان كان بينهما
موافقه فما حصل من الضرب في كل من الحالين فهو حصته ذلك الوارث
في الثانية التي ضربت سهامه في تلك السهام او في فقرها من مصحح المناسبة
واذا ورث الشخص من ميتين فاكثر فاجمع ماله منهما والاختيار لصحة المنا
بان تجع حصص الورثة فان سوى مجموعها مصحح المناسبة فهو الصحيح
والافضل غلط فاعرف **هذه** الطريقة التي ذكرها **طريقة المناسبة** التي مات
فيها من وسرثة الميت الاول ميت فقط **فارق** اي يصعد بها اي بهذه الطريقة
اي مع فقرها **ثمة** اي من له فضل من قولهم فضل الرجال فضلا صار افضل
وقضيل ضد النقص **شأنه** اي مرتفعه عاليه قال القرطبي رحمه الله في مختصر
الصحيح شيخ الجبل شموخا ارتفع والرجل بانفة تكبر والاف ارتفع كبر وانوف
شموخ وجبال شلوخ انتهى **ولم يمثّل** ثلاثة امثلة باعتبار الانقسام
والتباين والتوافق مثال الانقسام ام وابنان مات احدهما قبل فتح الزكة
عن ابني وبنت فالاولى من اثني عشر للام اثنان ولكل ابن خمسة والثانية
من خمسة وسهام الميت الثاني من الاولى خمسة وخمسة على خمسة منقسم
فتصح المناسبة كلها من اثني عشر من غير ضرب للام اثنان وللابن الباقي
خمسة ولكل ابن من ابنة الثاني اثنان ولبنته واحد ومثال المباينة
ان يموت الابن عن ابني فالاولى من اثني عشر للابن الميت منها خمسة وماله
اثنان وخمسة على الاثنين لا تنقسم عليها وتباينها فاضرب الاثنين
في الاثنين عشر وهو الاولى فتصح المناسبة من اربع وعشرين فاذا اردت
القسمه للام من اثني عشر وهو الاولى اثنان في جميع الثانية وهو اثنان

ولابن المتخلف خمسة في جميع الثانية اثني عشر في كل واحد من ابني
 الثاني من مائة واثني عشر واحد في جميع سبعة من ابني الميت
 من الاولى وجميع خمسة وواحد في خمسة في كل واحد من ابني الميت
 كبرها الذي لم يمت فاذا اجتمع اربعة وعشرين وجميع ما صحت منه المناخة
 فالعمل صحيح ومثال الموافقة بعض صور المسئلة المماونية وهو رجل
 مات وخلف ابوان وابنتان فلم تقسم التركة حتى ماتت احدى البنات
 عمن في المسئلة فالاولى من ستة لكل من الابوين سبعة ولكل من البنات
 سهران والثانية فيها جرة اربعة ارباب وجد ارباب واخت شقيقة اولاب واصلا
 ستة للجدة سهران وللجد والاخت الخمسة الباقية بينهما على ثلاثة لا تقسم
 وتباين وحاصل ضرب ثلاثة في ستة ثمانية عشر منها تصح للجدة ثلاثة وللجد
 عشرة وللاخت خمسة فللبنت الميتة من الاولى اثني عشر فاعرضها على الثانية
 عشر مصحح الثانية فتجد بينهما موافقة بالنصف فاضرب نصف الثانية تسعة
 في الاولى وجميع ستة تبلغ اربعة وخمسين منها تصح من له ستة من الاولى
 اربعة مضروبا في تسعة وهو وفق الثانية ومن له ستة من الثانية اربعة مضروبا
 في واحد وهو وفق سهران الميتة ثانيا فللام من الاولى واحد في تسعة تسعة
 ولها من الثانية لكونها جرة ثلاثة في واحد ثلاثة فاجمعها لجمعها لهما
 عشر وللاب من الاولى واحد في تسعة تسعة وله من الثانية لكونه جرة
 عشرة في واحد بعشرة فيجمع لهما تسعة عشر وللبنت المتخلفة من الاولى
 اثني عشر في تسعة ثمانية عشر ولها من الثانية بمقتضى كونها اختها خمسة
 في واحد خمسة فيجمع لهما ثلاثة وعشرون فاذا اجتمع اثني عشر وتسعة عشر
 وثلاثة وعشرون اجتمع اربعة وخمسين وهو ما صحت منه المسئلة فالعمل
 صحيح فلو كان الميت الاول الذي خلف ابوين وابنتان انما كان الجدة في
 الثانية ابام فلا يرث وكان في الثانية ارث بيت المال او الرد على الخلاف
 المشهور في ذلك بين الائمة واحتمل كون الاخت في الثانية اختا شقيقة
 اولاد فاختلف الحال باعتبار ذكورة الميت الاول وانثى فلذلك لما
 سئل امير المؤمنين المامون عنها القاضي يحيى بن اكرم رحمه الله بقوله هات
 هالك وخلف ابوين وابنتين فلم تقسم التركة حتى ماتت احدى البنات عن
 الباقي

الباقي فقال يا امير المؤمنين الميت الاول رجل او امرأة ففرق المامون فطلبته
 فقال اخبرني اذا التقصيل عرفت الجواب فولاه القضاء وسبب سؤاله عن ذلك
 انه لما اراد ان يولييه قضا البصرة احضره فاستخيره لصغر سنه فانه كما حكمه
 الحافظ عبد الغني المقدسي رحمه الله كان اذ ذاك ابن احدى وعشرين سنة
 فاحس يحيى بذلك فقال يا امير المؤمنين سئل فان القصد على لا خلق وكانوا
 يتحنون العلم او الفضلاء والقضاء والامر بالفرايض فقال ما تقول
 في ابوين وابنتين لم تقسم التركة حتى ماتت احدى البنات عن الباقي
 وقيل عنهما وعن زوج فاجابه بما سبق فولاه القضاء فلما مضى الى البصرة
 قاضيا استخيره مشايخها واستصفوه فامتنعوا فقال له كم سن القاضي
 فقال سن عتاب بن اسيد حين ولاه النبي صلى الله عليه وسلم مكة فلذلك
 سميت بالمامونية فينبغي لمن سئل عنها ان يخص عن الميت الاول كما
 يخص عنه يحيى بن اكرم لا اختلاف في الحكم كما اسلفناه واعلم انك لو عملت
 في المناخة كل مسألة على حدتها بحيث لا تعلق لواحدة بخبر لصح لكن يطول
 ويغوث القصد من قسمة المسائل على ارباب واحد تتم جميع ما تقدم
 فيها اذ مات ميت فقط من ورثة الاول ولم يكن الاختصاص قبل العمل وهو
 حال من احوال اربعة سبقت الاشارة اليها والحال الثاني ان يموت اكثر
 من ميت سواء كانوا كلهم من ورثة الاول او كان فرهم من هومن ورثته ورثة
 الاول وفي ذلك اوجه عشرة ذكرتها في شرح الترتيب اشهرها واعلم ان تحصل
 جامعة لمبايلة الميت الاول والثاني كما اسلفناه واجعلها اولى بالنسبة للميت
 الثاني ومسألة الميت الثالث ثمانية بالنسبة لهما وانظر بينا وبين سهران الثالث
 من تلك الجامعة وحصل جامعة على ما يقتضيه الحال من انفساوتوا فوق ابوين
 فان كان معك اربع فاجعل جامعة الثلاث اولى ومسألة الرابع ثمانية واعمل
 كذلك في خامس وسادس وهام جرا فابالغ فانه تصح مسألة المناخنة
 الجامعة لمبايلة اوليك الاموات ولتمثل لذلك بمثال ذكره الشيخ زكريا
 رحمه في شرح الكفاية بقوله ومثاله في اربعة من وجه وابوان وابنتان
 ثم مات الاب عن الباقي واخ لابوين ثم لام عن الباقي وام وعمة ثم
 احدى البنات عن زوج ومن بقي في المسئلة الاولى فالاولى من سبعة

وعشرين مات الاول عن زوجة وبنين اثنين واخ فلما مات من اربعة وعشرين توافق
 خطمه في الاولى بالربع فتصاح ان من مائة واثنين وستين من له شيء من الاولى ضربت
 او من الثانية في واحد فللزوجة ثمانية عشر وللام سبعة وعشرون ولكل بنت ستة
 وخمسون وللأخ خمسة ثم ماتت الام عن ام وبنين اثنين وعشر فالتا من ستة توافق
 حظها من الاوليين بالثلث فتصح الثلاثة من ثلث مائة واسبعة وعشرين بنين
 له شيء من الاولى ضربت في اثنين او من الثانية في تسعة فللزوجة الاولى ستة وثلاثون
 ولكل بنت مائة وثلاثون وللأخ عشرة وللام الثالثة تسعة ولهم كذلك
 ثم ماتت احدي البنين عن زوج وام واخ فالتا من ثمانية توافق
 حظها بالنصف فتصح الاربعة من الف وما بينين وستة وتسعين فن له شيء
 من الثلاثة في الاولى ضربت في اربعة فتصح خمسة وستين فللزوجة الاولى
 مائة في الرابعة مائتان واسبعة وسبعون والبنات الباقية سبع مائة وخمسة
 عشر وللأخ اربعون وللام الثالثة ستة وثلاثون ولهم كذلك وللزوج
 من الرابعة مائة وخمسة وتسعون انتهى الحالان الثالث والرابع ان ميت
 بعد الاول ميت او اكثر ويمكن الاختصار قبل العمل ويسمى اختصار المايل
 وهو انواع ذكرها في شرح الفارسية والتبويب منها ان تخصص ورثة من
 بعد الاول فيمن بقي من ورثة من قبله ويورثون كلهم بمطلق العصبية
 كان معهم من يرث من الاول فقط بالترتيب فاما لا كزوجة وعشرة بنين من
 غيرهما ماتوا كلهم واحد بعد واحد حتى يفرغ الزوج من الاولاد اثنان
 فيقضى كان الاول مات عن زوجة وابنين فقط فتصح بالاختصار من
 ستة عشر للزوج اثنان ولكل ابن سبعة ولو سلكت طريق المناسبة لميت
 من عدد كثير ثم رجعت بالاختصار لما ذكر ولو خلت الاولى لا تقطع من غير زوجة
 لما تواروا واحد بعد واحد حتى يفرغ اثنان فكانه مات عن ابين فقط فتصح
 من اثنين تبويب كما يمكن الاختصار قبل العمل كذلك يمكن الاختصار
 ايضا بعد العمل ويسمى اختصار السهام وهو ان يوجد التصحيح المسائل في
 جميع الانصبا اشراك في جميع المسألة وكل نصيب الى الوفا كزوجة وابنتين
 منها فقبل قسمة التركة توفية البنات عمن بقي منهن وهما امها واخوها فتصح
 المناصفة من اثنين وسبعين للزوج ستة عشر والابن ستة وخمسون

والنصيبان

والنصيبان المشتركان بالثمن فنرجع المسألة الى ثمانية سبعة وكل نصيب الى
 ثمانية في جميع نصيب الابن الى سبعة ونصيب الزوجة الى اثنين واذا اشتركت
 الانصبا كلها الانصبا منها فلا اختصار ومن اراد المزيد من هذه فعليه
 بكما مباشر الترتيب والده اعلم وما انتهى الكلام على الارث المحقق وما يتبعه
 شرح في الارث بالتقدير والاحتياط وهو انواع فبدا منها بالحنث المشكل فقال
باب ميراث الحنث المشكل والمفقود والحمل والحنث
 ماخوذ من الاحتثات وهو التثني والتكسر او من قولهم خنت الطعام
 اذا اشتبه امره فلم يخلص طعمه وهو ادعى له التا الرجل والمرأة اوله
 ثمة لا يشبه واحدة منهما والمشكل ماخوذ من شكل الامر شكولا وشكل
 النسل والحنث مادام مشكلا لا يكون ابا ولا اما ولا جارا ولا جدة ولا زوجا
 ولا زوجة وهو منحصر في اربع جهات البنوة والاخوة والعمومة والولا
 والكلام فيه في مقامين احدهما فيما يتضح به وما لا يتضح ومحل كتب الفقه
 والثاني في ارثه وارث من معه وقد ذكره بقوله **وان يكن في سخط المال**
 من الورثة **حنث صحيح** في الاشكال بين اي ظاهر الاشكال والمواذكة
 حنث مشكلا باق على اشكاله لم يتضح بذكره ولا باوثة **فانهم** التركة بين
 الورثة والحنث **فانهم** على التقدير **الاقل** لكل من الورثة والحنث ان ورث
 بتقدير الذكورة والابوثة متفاضلا كما بن حنث مع ابن واضح فالأقل نصيب
 الابن للحنث وللواضح كون الحنث ذكرا فيعطى الحنث الثلث والواضح الضف
 ويوقف السدس وكزوج وام وحنث شقيقا فالآخر في حق الحنث ذكورة وفي حق الزوج
 والام ابوثة **والبنين** اي المتبعين الذي لا شك فيه وهو الأقل فيها سبق والعزم
 ان ورث باحدهما فقط كولد عم حنث مع معتق فلا شيء له بتقدير الابوثة ولا
 يعطى المعتق شيئا لاحتمال ذكورة وكزوج وام وولد أم وحنث اب فلا يعطى
 في الحال لاحتمال ذكورة فيسقط باستغراق الغرض والآخر في حق الزوج
 والام وولدي الام ابوثة لعولها اذ ذلك لتسعة واذا عاملت كلا من
 الحنث ومن معه بالاضرف فيوقف المشكوك فيه الى الايضاح او الصلح بينهما
 او تفاضل ولا بد من جريان التواهب ويفتقر الحمل هنا للضرورة وهذا
 كله اذا ورث بتقدير الذكورة والابوثة متفاضلا او باحدهما فقط كما

قد من الامتياز لذلك فان ورثته مما امتساويا متفاضلا كولد ام او مطلق
فالامر واضح وقوله **تخط جواب الاس بحق القسمة الى القسمة الحق**
المبين اي الواضح الظاهر فأيلا ما قلناه هو المعتمد من مذهب
الشافعي ومذهب الحنفية انه يعامل الخنثى وحده بالاضمة فان كان الاصل لا ينفك
فلا يعطى شيئا ولا يوقف ومذهب المالكية له نصف نصيبه وان ورث بها مائسا
فالامر واضح ومذهب الحنابلة انهم يرجع ايضا له فكلما لكية وان رجح ايضا حده
فكالمشافعيه والله اعلم **فايد** ثابته للخنثى خمسة احوال احدها يرث بتقدير
الذكورة والانوثة على التسوية كابوين وبنت وولد ابن خنثى ثابته بتقدير الذكورة
اكثر كبنات وولد ابن خنثى ثابته عكسه كزوج وام وولد ابن خنثى رابعها يرث
بتقدير الذكورة كولد اخ خنثى خامسها عكسه كزوج وصيغة وولد ابن خنثى
والله اعلم **فايد** ثالثة في حساب مسائل الخنثى اما على مذهبنا فتصح المسائل الثمانية
ذكورة فقط وبتقدير انوثته فقط ثم تنظر بين المسائلين بالنسب الاربعة
وتحصل اقل عدد ينقسم على كل من المسائلين فما كان فهو الجامعة واقسمه على
كل من الخنثى وبقيته الورثة وانظر اقل النصيبين لكل منهم فافعله ويوقف المشكوك
فيه الى البيان او الصلح واما على مذهب الحنفية فتصح المسألة على تقدير الاصل
في حق الخنثى وحده واعطه الاصل وبقيته الورثة الباقي فان كان لا يرث بتقدير
فلا يعطى شيئا واما على مذهب المالكية فتصح في خلافه في كيفية العمل فكل
مذهب اهل الاحوال تحصل الجامعة كما علمت على مذهبنا ونصيرها في عدد
حالي الخنثى او احوال الخنثى ثابته تقسم على كل حالة فما اجتمع لكل الشخص واعطه
من ذلك بمثل نصيبه الواحد لحالات الخنثى او الخنثى في ذابن واضح وولد خنثى بتقدير
الذكورة من اثنين وبتقدير الانوثة من ثلاثة والجامعة لها ستة للمباينة
فما تصح عندنا فيعظم المشكل اثنين والواضح ثلاثة ويوقف ستم عندنا وعند
المالكية تصير هذه الستة في اثنين حالتي الخنثى فتصح من اثني عشر للخنثى
بتقدير الذكورة ستة وبتقدير الانوثة اربعة ومجموع الحصتين عشرة نصفها
خمسة فهي له وللواضح بتقدير ذكورة الخنثى ستة وبتقدير انوثته ثمانية ومجموع
الحصتين اربعة عشر نصفها سبعة فهي له واما عند الحنفية فالخنثى الثلث و
للواضح الثلثان فقس على ذلك والله اعلم ولما انهي الكلام على الخنثى شرع في المنفرد
فقال

فقال **واحكم على المنفرد** اذا كان من جملة الورثة **الخنثى** **الخنثى** **الخنثى**
معاملة الورثة الحاضرين بالارض في حقهم من تقدير حياتهم وموتهم **ذكر المالك**
او هو انثى يعني سواء كان المنفرد ذكرا وانثى فنيرث بكل من التقديرين **ذكر المالك**
ارثه يعطاه ومن يختلف ارثه يعطى الاقل ومن لا يرث في احد التقديرين
لا يعطى شيء ويوقف المال او الباقي حتى يظهر الحال بموته او حياته او يحكم قاض
بموته اجتهادا عيما ما سنبينه وهذا هو الصحيح من مذهبنا وهو قول ابي يوسف
والملولوي وابن القاسم عن مالك وقول الامام احمد بن حنبل عن الله عنه وموافق
الصحيح عندنا وجهان احدهما بتقدير موته في حق الجميع فان ظهر خلافا في غير الحكم
قال الوقي وبهذا المعنى قال محمد بن الحسن الا انه جعل القول قول من الهال
في يده انتهى والوجه الثاني تقدير حياته في حق الجميع فان ظهر خلافا في غير
الحكم وهل يخل من الحاضرين كقبيل على هذين الوجهين الاحتمال تغيير
الحكم قال الشيخ ذكرنا فيه خلافا ذكره في البسيط وقال ايضا واعلم ان
اذا كان الموقوف بين الحاضرين على كل لاحق للمنفرد فيه على كل تقدير جاز
ان يصطلح الحاضرون عليه كما نقله السبكي عن ابي منصور انتهى **فايد**
كيفية حساب المنفرد ان تجعل لكل حال من حالتيه مسئلة وتحصل اقل
عدد ينقسم على كل من المسائلين فما بلغ منه تصح واقسم على كل تقدير
يظهر الاقل فيعطاه كل وارث ويوقف المشكوك فيه كما سبق مسالة
زوج حاضر واختان لاب حاضر وان اخ لا بمنفرد بتقدير موت الاخ تكون
المسألة من سبعة بالعدل وبتقدير حياته اصلها من اثنين وتصح من ثمانية
والمسئلتان متباينتان ومصطلحنا ستة وخمسون فهي الجامعة فالارض
في حق الزوج موت الاخ فله اربعة وعشرون من ضرب ثلاثة في ثمانية
والارض في حق الاثنين حياته فلكل منهما سبعة من ضرب واحد في سبعة
مجموع ما اخذوه ثمانية وثلاثون ويوقف ثمانية وعشرين الزوج والاثنين
والاخ المنفرد فان ظهر ميت فمع الزوج حقه وجميع الموقوفين للاثنين
وان ظهر حيا كان للزوج منه اربعة وللأخ اربعة عشر مسالة اخ لا بمنفرد
واخ شقيق وجد حاضر ان كان الاخ لا حيا فللجد الثلث وللشقيق الثلثان
لانها من مسائل المعادة فهي من ثلاثة وان كان ميتا فالمال بينهما بالسوية

فثبوا من اثنين فثبوا في حق الجرح حياته وفي حق الاخ موته فالجامعة ستة للبانية
للجرح اثنان وللشقيق ثلاثة ويوقف سهم بين الجرح والاخ الشقيق لاشبه المنفرد
فيه والجرح والاخ ان يصطلي في السرايم المذكور كما تقدم نقله عن ابن منصور والله
اعلم **قائلا** ثانية ما تقدم فيها اذا كان المنفرد وارثا فان كان مورثا حكمه انه يوقف
ماله جميعه الى ثبوت موته بينة او حكم قاض بموته اجتهادا عند مضع مدع لا
يعيش مثله اليها في غالب العادة والمشهور عندنا لا تقدر تلك المرة بل الجرح
غلبة الظن باجناد الحاكم وهو المشهور عند مالك وابي حنيفة رحمهما الله
وقيل يقدر بسبعين سنة نقله الوقي عن ابن عبد الحكم وحكي ابن الحاجب
رحمهما الله فيه ثلاثة اقوال اخر ثمانين وتسعين ومائة وفي رواية عن
ابي حنيفة رضي الله عنه تقدر بتسعين سنة وفي رواية عنه ايضا باية
وعشرين سنة ومهما قيل به من المدة فن ولداته لا من تقدره وفي العلم
احمد رحمه الله بين من يرجح بان كان الغالب على سفره السلامة
كما اذا سافر في تجارة او غيره فيوقف ماله وينتظر به تمام تسعين وان كان
لا يرجح رجوعه بان كان الغالب على سفره الهلاك كما اذا كان في غيبة
فانكسر او قاتلوا عدو ولم يعلم من هلك من غنا او خرج من بين اهله
ففقده فاذا مضى اربع سنين قسم ماله بين ورثته والله اعلم ولم انتهى
الكلام على المنفرد شرح في الجرح فقال **وهكذا احكم دوات** او صاحبات
الجرح الذي يرث او يجب وذكورته وانثوته وانفراد ونفردة ويوقف المشرك
فيه الى الوضع للجرح كله حياة مستقرة او بيان الحال فلذلك قال المص
رحمهما الله **قائلا** عمالك في القسمة بين الورثة الموجودين ان لم يصبروا وطلبوا
او بعضهم القسمة قبل الوضع **على اليقين والاقول** من يجب ولو يصفى القادر
لا يعطى شئ ومن لا يختلف نصيبه دفع اليه ومن يختلف نصيبه وهو مقدس
اعطى الاقل وان كان غير مقدس فلا يعطى شيا فاعل هذا لا يعطى احد الجرح شيئا
لانه لا ضابط لعدد الحمل عندنا على الاصح وقيل يقدر اربعة ويغافل بقيمة
الورثة بالاضر بتقدير الاربعة ذكور او اثنا عشر وهو قول ابو حنيفة واشبه
رحمهما الله وسجج بعض المالكية رحمهم الله ومن العلماء من يقدر الجرح اثنين
ويعامل الورثة بالاضر بتقدير الذكور فيهما او في احدهما او الاثنته وهو
مذهب

مذهب الحنابلة ومحمد والولوى رحمهم الله ومن العلماء من يقدر الجرح
واحد لان الغالب ويعامل الورثة بالاضر من تقدير ذكوره وانثوته
وهو قول الليث ابن سعد وابي يوسف وعليه الفتوى عند الحنفية **قائلا**
الكفيل من الورثة ثم ما قلناه من القسمة قبل الوضع هو المعتمد عندنا وقال
الغفال من رحمهم الله توقف القسمة الى الوضع مطلقا وهذا هو الارجح من مذهب
المالكية ثم اعلم انه اذا وضعت الحمل ميتا عاد الموقوف للموجودين وكان
الحمل لم يكن ولو كان انفصاله ميتا جناية على امه توجب الغرة ورثت الغرة
عنه فقط دون الموقوف لاجله فيعود لبقية الورثة وكأنه كالعدم بالنسبة
لذلك ايضا **مسألة** خلف امته حاملا واخا شقيقا فلا يعطى الا شيا مادامت
حاملة بالاجماع وبعد ظهور الحال لا يخفى الحكم **مسألة** خلف ابنا ورجلة
حاملة فلا قسمة عند المالكية الى الوضع وتعطى الزوجة الثمن عند الامية
الثلاثة ولا يعطى الابن شيئا عندنا حتى تضع وعند الحنابلة يعطى الابن
ثلث الباقي ويوقف ثلثاه لانهم يقدر وانه باثني والاضر كونهما ذكورا
وعند الحنفية يعطى الابن نصف الباقي لانه يقدر وانه واحد والاضر كونه
ذكورا ويؤخذ منه كقيل لاحتمال ان تضع اكثر **مسألة** خلف زوجة حاملا
وابوين فالاضر في حق الزوجة والابوين ان يكون الحمل عددا من الاناث
فتعطى الزوجة ثمنها عايل والاب سدس عايل والام سدس عايل فالجميع
من اربعة وعشرين وللأم اربعة منها والاب كذلك ويوقف سبعة عشر ومنه
الحنابلة كذلك ومذهب الحنفية تعطى الزوجة الثمن ثلاثة من اربعة عشر
واللام اربعة منها والاب كذلك ويوقف ثلاثة عشر وعند المالكية لا قسمة
الى الوضع **مسألة** خلف امها حاملا وابا فالاضر في حق الام كون حملها
عددا فلها السدس وفي حق الاب عدم نفردة فتعطى سدسا والاب ثلثين
ويوقف سدس بين الام والاب فلا شئ للحمل منه وعند الحنابلة كذلك
وعند الحنفية لها ثلث وللأب ثلثان ويؤخذ منها كقيل لاحتمال ان
تلد عددا من الاخوة وعند المالكية لا قسمة الى الوضع والله اعلم
ولما انتهى الكلام على مسائل الحمل شرح في ميراث الغرق واليه مالان
مسائله توقف الى البيان او الصالح فقال **باب ميراث الغرق**

في ميراث الغرق
من سبعة عشر
في ميراث الغرق
من سبعة عشر

والهدى وخوهم وقد قدمت ان شروط الارث ثلاثة يعلم بعضها من ميراث الفرقى وهذا وان بيانا فنتقول اعلم ان شروط الارث ثلاثة احدها ويختص بالقضا العلم بالجهة المعتصية للارث وبالدرجت التي اجتمع فيها الموت والوارث تفصيلا لاختلاف العلماء في الوثقة في عاظم الشاهد من ليس بوارث واثبات الشرط الثاني تحقيق موت المورث كما اذا شوهت او الحاقه بالاموات حكما وذلك في المفقود الذي حكم القاضي بموته اجتهادا كما تقدم في باب الوفاة بالاموات تقديره وذلك في الجنين الذي انفصل بجأنية على امه وجب الفرقة لذلك بوسرث عنه جبرها كما تقدم في باب الحمل الشرط الثالث تحقيق حياة الوارث بعد موت المورث حياة مستقرة او الحاقه بالاحياء تقدير الحمل انفصل حيا حياة مستقرة لوقت يظهر وجوده عند الموت ولو نطفة او علقة اذا انفرد ذلك فيبصر من الشرطين الآخرين ما ذكره بقوله **وان ميت قوم** متوارثون من رجال او نساء او منها وهوق الاصل اسم للرجال دون النساء بما دخل النسائية على وجه البيع انتهى وهو المراد هنا وقوله **بهدم** بكون الدال الفعل من قولهم هدمت البناء هدم ما اسقطته ونفخ الدال اسم للبناء المنهدم قال القرطبي في مختصر الصالح الهدم بالتحريك ما تهدم من جوانب البنا فسقط فيها والهدم بالكسر كسر البنا الثوب العالي **او غرق** في الماء يقال غرق بكسر الراء في الماء والجزر والشرع غرقا بغمره فغرق وغرق وغارق وغرقة بتشديد الراء المفتوحة في الماء غرسه فيها فهو مغروق وغرق **او امر حادث** اي نازل غير الجحيم قال القرطبي في مختصر الصحيح حدث الشيء حدثا وحدثا وحدثا نزل واحداث الرجل معروفا والحديث صدر القديم انتهى وفي النهاية لابن الاثير في حديث المدينة من احداث فيها حدثا او اي حديثا الحديث الامر لحادث المنكر الذي ليس بمعتاد ولا معروفا في السنة انتهى وقوله **عاجل** اي من القوم المذكورين ومثل الحوادث النازل بهم بقوله **الحرق** بغض الحما والراقا الشيخ يدس الدين سبط الماددين رحمه الله بكسر الحاء المهملة ونفخ الراء انتهى ووجه الاول ما قاله ابن الاثير رحمه الله في النهاية في حديث الفخ دخل مكة وعليه عمامة سود احرقا فينة قال الزمخشري رحمه الله الحرقا فينة



في التي على لون ما احرقته النار كانها مسنوبة بزيادة الالف والنون الى الحرق بغض الحما والراقا يقال الحرق بالنار والحرق معا انتهى وقال فيها ايضا حرق النابا للحريق لهبها وقد يسكن انتهى اي وان مات متوارثا فاكثر بافتراسه شي عليه او غير قهر او غير قهر او في حركة قتال في اسر او غيره **ولم يكن يعلم حال السابق** منهم اي لم يعلم عينه بان علم ان احدهم مات قبل الاخر لكن لم يعلم عينه وكذا ان لم يعلم سبق ولا معية او علم انهم ماتوا معا فلا يورث **لاحقا** منهم **من ناهق** اخر منهم والناهق الذهب يقال زهقت من وجهه اذا خرجت ومن هقت النفس بالكسر لغة اي فلا تورث ميتا منهم من اخر اجبا عا فيها اذا علم موته معا وما اذا لم يعلم أمثامها او مرتبا فعند زيد ابن ثابت وبه قال مالك والشافعي وابو حنيفة رحمه الله وذكر ان عليا رضي الله عنه ورث بعضهم من بعض من تلادهم والهمه دون طر فيها وبه قال احمد رحمه الله وهذا عند الخليل ما لم يقع التزاح فان ادعى ورثة كل ميت تاخر موت مورثهم ولا بينة او تعارضت بينتاهما حلف كل على ابطال دعوى صاحبه فحينئذ لا لا توارث بينهما فيكون الحكم اذا ذلك كالمذهب الاول والمراد بالتلاد ماله الذي بيده والطريف ما ورثه من الميت الذي معه ويجري الخلاف المذكور فيما اذا علم السابق ولم يعلم عين السابق وحيث لم يورث احدهم من الاخر شيافهم كالجانب فلذا قال **وعدهم** اي اتمم في بغير فرق وخوهم **كانهم اجاب** اي لا قرابة بينهم ولا غيرهما يقتضيه الامر **وهذا القول** **التريد** اي الصواب يقال سر الشيع سرادا اذا كان صوابا واسد الرجل اذا جابا للصواب في قول افعل ورجل سرده موقوف للصواب فقوله **الصائب** اي المصيب غير المخطئ عطف نفس **فايد** اذا علم موت احد المتوارثين بالفرق وخوهم بعد الاخر معينا ولم ينس فلا موضح ان المناخر يورث المتقدم اجما عا وان علم موته مرتبا وعين السابق ثم نسيه وقف الامر الى البيان او الصلح وبها يتبين الحالين تمت احوال المعرف في فحمة احوال ولما انتهى المقص رحمه الله الكلام على ما اذا كان

Copy

يورده في هذه المنظومة ختمها بالحمد لله والصلوة والسلام على رسول
 الله صلى الله عليه وسلم والرعاهما ابتداءً لما قبل ما بينهما فقال
والحمد لله على التمام أي تمام الكتاب أي اكمله **حمد التمام** أي كل
في التمام أي التمام أي التمام أي التمام أي التمام أي التمام أي التمام
 المنعم واجب بالشكر **وأسأله العفو** أي ترك المواقعة صغى وكرها
عن التقصير أي التواني في الامور **وغير ما نامل** أي نرجو في المصير
 أي المرجع والمراد به يوم القيامة يرجع فيه الخلق إلى الله تعالى قال تعالى
 إليه مرجعكم جميعاً **وعن أي شئ ما كان من الذنوب** فلا يظهر بها
 بالعقاب عليها والذنوب جمع ذنب وهو الجرم **ومست أي تغطية ما شئت**
 أي قبح من الشين وهو القبح **من العيوب** جمع عيب وهو النقص
وأفضل الصلاة والتسليم على النبي المصطفى أي المختار من الخلق
 ليدعوهم إلى دين الاسلام والمصطفى من الصفوة ومع الخلو صفة
 التاطاء **الكريم** بفتح الكاف قال العلامة سبط المارديني رحمه الله
 على الإفصح ويجوز كسرها وهو تقيض الليم انتهى وهو الجواد
 والجامع لأنواع الخير والشرف والفضيل والصفوح **محمد** صلى الله
 عليه وسلم **خير الأنام** الخلق **العاقب** أي الذي لا نبي بعده قال
 ابن الأثير رحمه الله في النهاية في أسماء النبي صلى الله عليه وسلم **العاقب**
 هو آخر الأنبياء والعاقب والعقوب الذي يخلق من كان قبله **والج**
الغ بضم الغين المعجمة الاشتراك **دوى** أي أصحاب **المناقب** الأخيرة
 والمناقب جمع منقبة وهي ضد المثلية وجهها مثالب وهي العيوب **وخص**
الأفاضل من فضل الرجل صار ذا فضل وفضيلة ضد النقص **الافاضل**
الاخبار جمع خير مشدد ويجوز من الخير ضد الشر والاختيار خلافاً للشر
 والخير الناضل من كل شئ **السادة** جمع سيد أي شريف من قولهم
 ساد القوم سيادة شرف عليهم فهو سيد والجمع **سادة الاما** جمع
 ماجد وهو الكامل في الشرف من قولهم مجداً الرجل مجداً شرفاً بكرم
 الافعال **الابلى** جمع بر يقال بررت فلا قلباً لكسر ابره بفتح الباء وضم
 الراء فافاً به وبار وقال ابن الأثير في النهاية يقال برير وهو بار وجوه

بريرة وجه البر ابرار وهو كثير ما يختص بالاولياء والزهاد والعباد انتهى
 هذا الخبر ما شرعنا به كلام المؤلف رحمه الله ولخص هذا الشرح بخاتمة
 تشتمل على ابواب **الباب الاول** في الرد على ذوي الارحام وفيه
فصول الفصل الاول في الخلاف فيها فتن الحنفية والحنابلة اذا
 كان الورثة اصحاب فرض لا تستغرق فيه الباقي عنهم عليهم نسبة
 في وضرهم ما عد الزوجين فانه لا يرد عليهم فان لم يكن له ورثة من
 الجمع على اشرافهم او كان احد الزوجين وكان له احد من ذوي الارحام
 فماله في الاول او الفاضل بعد فرض الزوجية في الثانية لذوي الارحام
 وسياق يقر بغيرهم وعند المالكية اذا لم يخلف ورثة من الجمع على اشرافهم
 او خلف ذافرض لا يستغرق في فله او الفاضل بعد الفرض بيت المال
 سواء انتظم ام لا واما عندنا معاشر الشافعية فاصل المفضلة المذهب
 مذهب المالكية والمفتي به من مذهبنا الذي افق به المتأخرون
 من الشافعية وهو المذهب انه اذا لم ينتظم امر بيت المال لكون الامم
 غير عادل بالرد على اهل الفرض غير الزوجين ما فضل عن فرضهم
 الذي منها فرض احد الزوجين بالنسبة وسياق كيفية وان لم يكن احد
 من اهل الفرض الذين يرد عليهم فله او الفاضل بعد فرض احد الزوجين
 لذوي الارحام على ما سياتي وان انتظم امر بيت المال فماله دون
 الرد وذوي الارحام **الفصل الثاني** في الرد وهو ضد العول فهو
 زيادة في انصاف الورثة ونقصان في سهامهم وقد مناه لا يرد على
 الزوجين فاذا لم يكن هناك احد الزوجين فان كان من يرد عليه شخصاً
 واحداً كاولاد امه او حضانة فاصل المسألة من عودهم كالعصبة او كان
 من يرد عليه صنفين فأكثر جمعت فرضهم من اصل المسألة لتلك
 الفروض فالمجتمع اصل المسألة الرد فاقطع النظر عن الباقي من اصل
 مسألة تلك الفروض كما لم يكن واعلم ان صايل الرد التي ليس فيها احد
 الزوجين كلها مقطوعة من سنة وانها قد تحتاج لتصحيح وان كان هناك
 احد الزوجين فخذ له فرضه من مخرج فرض الزوجية فقط وهو
 واحد من اثنين او اربعة او ثمانية واسم الباقي على مسألة من يرد عليه

فان كان من يرد عليه شخصا واحدا او صنفوا احدا فاصل مسألة
الرد يخرج فرض الزوجية فان انقسم فخرج فرض وان كان من يرد
عليه اكثر من صنف فافرض على مسألة الباقي من يخرج فرض الزوجية
فان انقسم فخرج فرض الزوجية اصل مسألة الرد كزوجته وام ووليها
وان لم ينقسم ضربت مسألة من يرد عليه في يخرج فرض الزوجية لانه لا
يكون الامينا فبلغ فهو اصل مسألة الرد وقد خذنا مسألة الرد التي
فيها احد الزوجين ام لا تصحح ايضا اذا تقرر ذلك فاصول مسائل
الرد سواء كان فيها احد الزوجين ام لا فثابتة اصول اثنان كجدة واخ لام
وكزوج وام وثلاثة كام وولديها واربعة كبنات وام وكزوجة وام
وولديها وخمسة كام وشقيقة وثمانية كزوجة وبنت وستة عشر
كزوجة وشقيقة واخت لاب واثنان وثلاثون كزوجة وبنت وبنت
ابن واربعون كزوجة وبنت وبنت ابن وجدة **الفصل الثالث**
في ذوى الارحام وهم كل شئ يب غير واهل من تقدم من المجمع على
اسمهم وهم وان كثر وايرجعوا الى اربعة اصناف الاول من ينتمى الى
الميت وهم اولاد البنات واولاد بنات الابن وان نزلوا الثاني من
ينتمى اليهم الميت وهم الاجراد والجداات الساقطون وان علو الثالث
من ينتمى الى ابوالميت وهم اولاد الاخوات وبنو الاخوة للام ومن يدلى
بهم وان نزلوا الرابع من ينتمى الى اجداد الميت وجدااته وهم القوم
للأم والجات مطلقا والحوالة مطلقا وان تباعدوا واولادهم وان
نزلوا اذا علمت ذلك فلا خلاف عند من ورث ذوى الارحام
ان من انفرد من هؤلاء حاز جميع المال وانما يظهر الخلاف عند الاجتماع
وفي ذلك مذاهب مجر بعضها ولم يبحر منها مذهبان احدهما مذهب
اهل التنزيل وهو الاقيس الاصح عند الشافعي وهو مذهب الحنابلة
ومحصله انه ينزل لكل منهم منزله من يدلى به الاخوة الاخوال والقات
فمن لم ينزل له النعم والا الاعيان للام والجات منزلة الاب على الدرجه
فان سبق احد الى واهل من كان الميت خلف من يدلون به وقسم
المال او الباقي بعد فرض الزوجية بينهم كانوا موجودون فمن يجب
لشئ

قدم سقطا
وان سوا
في السبق

لا شئ لمن يدلى به وما اصاب كل واحد قسم على من نزل منزلة كانه ميت
وغيرهم الاولاد ولد الام فيقسم بين ذكورهم وانافهم بالسوية كاصولهم
مع ان ولد الام لومات وخلف اولاد ذكور وانافهم ميراثهم بينهم
لذكر مثل حظ الانثيين والاحوال والحالة للميراث فيقسم بينهم للذكر مثل
حظ الانثيين مع انه لومات الدم وخلفهم كانوا اخواتها لاهلها فلا تفضل
بينهم وعند الحنابلة وهم من المتزولين ايضا لانه اذا كان الذكر والانثى من
جهة واحدة في درجة واحدة فالقمة بينهم بالسوية فلا يفضل ذكر
على انثى والمذهب الثاني مذهب اهل القرابة وهو مذهب الحنفية
وهو به قطع البغوى والموتى من اصحابنا وهم يقدمون الاقرب قال الرب
كالعصبات والظاهر من مذهبهم تقديم الصنف الاول على الثاني والثاني
على الثالث والثالث على الرابع فما دام احد من الفروع فلا شئ لواحد من
الاصول وما دام احد من الاصول فلا شئ للاولاد الاخوات وبنات
الاخوة وبنو الاخوة للام وما دام احد من هؤلاء فلا شئ للاخوال
والجات والاعيان للام وبنات الاعيان ومن يدلى بهم وعن ابي حنيفة
رحمهم الله رواية تقديم الصنف الثاني على الاول وقدم ابو يوسف ومحمد
الصنف الثالث على الثاني ومتى كان اثنان فاكش من صنف واحد من
الاصناف الاربعة فغلب ذلك تفصيل طويل مذكور في كتب الحنفية وقد
ذكرت طر يقامه في كتبنا شرح الترتيب **الامثلة** على مذهب اهل
التنزيل بنت بنت ابن وابن بنت بنت المال الاول لسبقها للوارث
ابوهم وام ابى ام المال الاول لسبقه للوارث بنت بنت ابن وابن
وبنت من بنت ابن اخرى نصف المال الاول ونصفه بين الآخرين
اثلاثا عندنا وانصافا عند الحنابلة ابن وبنت اخ لام المال بينهم انصافا
عندنا وعند الحنابلة بنت لام اخ لابوين وبنت اخ لاب وبنت اخ لام
المال الاول والثالثة على ستة للتالفة سهم وللأولى خمسة اسهم ولا
شئ للتالفة ثلاثة احوال متفرقين للمخال من الام السوس والمخال من
الابوين الباقي وسقط الاخر ثلاث حالات متفرقات المال بينهم على
خمس للشقيقة ثلاثة ولكل واحدة من الباقيين واحد ثلاثة احوال متفرقين

اخ لام

وثلاث حالات كذلك الخال والخالة من الام الثلث اثلاثا عندنا واثباتا
عند الخنابلة والباقي الخال والخالة من الابوين كذلك عندنا وعند الخنابلة
ولاشئ الخال والخالة للاب ثلاث عمت متفرقات المال بينهما عمة
كالخالات ثلاث بنات اعلم متفرقات المال لبيت الشقيقة وحرها
لستمر للوارث مع حجب العم الشقيق العم للاب بنت اخ لام مع بنت عم
شقيق اولاد للاولى سدس والباقي للثانية ثلاث حالات متفرقات
وثلاث عمت كذلك الثلث للخالات عمة وثلثان للعمات كذلك
وفي كتابنا شرح الترتيب ما فيه كفاية والله اعلم **الباب الثاني**
الفصل الاول في سببه وهون والملك عن
سقيق فن اعنق عبد ابنجر او بصفة او دبره او استولدها فعتقا بالموت
او اعنق عليه بالكتابة او الخمس من مالك عنق عبده عا مال فاجابة
او اعنق نصيبه من مشترك فسرى او ملك قريبة فصنق عليه ثبت له الاولاد
عليه ولعصبة المتعصبين بانفسهم ولو اختلف دينها وان لم يرث في صورة
الاختلاف والولاء كالنسب لا يباع ولا يوهب ولا يورث لكن يورث به
وكما يثبت الولاء على العتيق الذكر والانثى ثبت على اولاده واحفاده
وعلى عتيقه وعلى عتيق عتيقه وانما يثبت على فرع العتيق بشرطين احدهما
ان لا يمس الرق ذلك الخراج فان كان رقيقا وعنق فولاده لمعتقه وعصبة
من بعد فان لم يوجد واقليت المال ولا ولاء عليه لمعتق الاطول الشرط
الثاني في ثبوت الولاء لموالي الام وهو ان لا يكون الاب حر الاصل على
الصحيح واما عكسه وهو ان يكون الاب عتيقا والام حرة الاصل فهل
يكو عليه الولاء لموالي الاب لانه ينسب اليه اولاد تغليباً للمرية كعكسه الصحيح
الاول قاله الامام النووي رحمه الله في الروضة **فروع** من مسددا
وعنق فلولا عليه لمعتق ابيه وامه وسائر اصوله كما سبق سواء
وجدوا في الحال ام لا فالمباشرة اعتاقه ولا ولاء لمعتقه ثم لعصبة فاما اذا
كان حر الاصل وابواه عتيقان او ابوه عتيق فولاده لموالي ابيه وان كان
الاب رقيقا والام معتقة فالولاء لمعتقها فان مات والاب رقيقا بعد ورثته
معتق الام وان اعنق الاب في حياة الولد ابنجر الولاء من موالى الام الى موالى

الجد

الاب ولومات الاب رقيقا وعنق الجد ابنجر من موالى الام الى موالى الجد
ولو عنق الجد والاب رقيقا في الجزاء الى موالى الجد وجهان اصحهما ان يجرى
اعتق الاب بعد ذلك ابنجر من موالى الجد الى موالى الاب والثاني لا يجرى فعلى
هذا ولومات الاب بعد عنق الجد في الجزاء الى موالى الجد وجهان اصحهما
عند الشيخ ابى عالا يجرى وقطع الجوى بالاجزاء قلت ان الاجزاء اقوى والله
اعلم **الفصل الثاني** في حكم الولاء له احكام منها الارث وهو المقصود
هنا فاذا ملك العتيق ولا وارث له بنسب ولا نكاح فخاله لمعتقه فان كان له
صاحب فرض لا يستغرق فالباقي لمعتقه فان لم يكن المعتق حيا في الصورة
وسرث العتيق اقرب عصبة المعتق بالنفس لا بالغير ولا مع المغير ولا
ذو فرض فان لم يكن للمعتق عصبة بالنسب فامعتق المعتق فان لم يجد
فالعصبات معتق المعتق كذلك فان لم يجدهم فامعتق معتق المعتق ثم
لعصبة فكذا ولا ميراث لمعتق عصبات المعتق الا لمعتق ابيه او جد له
ولا لعصبة عصبة المعتق اذا لم يكن عصبة المعتق كما اذا تزوجت امرأة
من غير قبيلتها وولد ابنا واعتقت عبدا ثم ماتت عتيقها عن ابن عم ولدها
المذكور فقط فلا يرثه لانه ليس بعصبة لها وان كان عصبة لانه قد
ذكر الشيخ بدر الدين سبط المارديني رحمه الله في شرح كشف الغوامض
انه فاذع بعض معاصريه فيها واطال الكلام فيها اذا علمت ذلك فقد ذكرنا
صاحب رحمه الله صانعا لمن يرث من عصبة المعتق اذا لم يكن المعتق حيا
فقالوا هو ذكر يكون عصبة واسم الماعتق لومات الماعتق يوم موت العتيق
بصفة العتيق وخروجوا على ذلك مساييل منها انه لا يرث امرأة بولاء الغير اصلا
وانما يرث بالمباشرة فلها على عتيقها الولاء وعلى اولاده واحفاده وعتيقه
كالرجل وتقدمت الاشارة الى ذلك اخر العصبية ومنها لو اعنق عبدا
ومات عن ابنتين فمات احداهما عن ابن ثم مات العتيق وخلف ابن معتقه
وابن ابنة وسرث ابن الماعتق دون ابن ابنة ومنها مالومات الماعتق عن
ثلاث بنين فمات احداهم عن ابن واخر عن ابنة واخر عن حنة ولومات
ورثوه اعشارا ومنها ملوا اعنق مسلم عبدا كما في اومات عن ابنتين مسلم
وكا في ثم مات العتيق فمات له الابن الكافر لانه الذي يرث الماعتق بصفة الكفر

ولو سلم العتيق ثم مات فيلزمه لانه المسلم لو سلم الابن الكافر ثم مات العتيق
 مسلم فالميراث بينهما وهذه المسألة تخرج ايضا على ان الولد يورث به ولا يورث
فهمان احدهما الذي يورثون بالولاء من عصباء المعتق يورثون
 ترتيب عصباء النسب لكن الاظهر ان احا المعتق وابن اخيه بقدر ما
 على جده الثاني لو اشترت امرأة اباهما فعتق عليها ثم اعتق الاب عبدا
 ومات ثم مات عتيقه بعده والمعتق عصبته بالنسب فيلزم العتيق له دون
 البنث لانها معتقة المعتق فتخرج عن عصبته بالنسب وهذه قيل اخطا
 فيها من بيع مائة قاض غير المتفق فتسعى مسألة القضاة وصور بعضهم
 مسألة القضاة عما لو اشترى ابن وابنة اباهما فعتق عليهما ثم اعتق عبدا
 ومات العتيق بعد موت الاب عنهما فيلزم له الابن دون البنث لانه عصبته
 المعتق بالنسب وغلط فيها من بيع مائة قاض فقال ارث العتيق بينهما
 وفي الولاء مباحث كثيرة ذكرت اكثرها في شرح الترتيب **الباب**
الثالث في قسمة التركات وهي التمرة المقصودة بالذات في علم الفرائض
 وما تقدم فوسيلة لها وهي مبنية على اربعة اعداد المتناسبات التي
 هي اصل كبير في استخراج الميراث وهي مذكورة في كتب الحساب
 وذلك ان نسبة الكل وارث من تصحيح المسألة الى تصحيح المسألة
 كنسبة ماله من التركة الى التركة اذا تقرر ذلك فتارة تكون التركة
 مما لا يمكن قسمته كالاعتقارات والحيوانات فتقدر تلك النسبة تكون حصته
 المشهورة فهو مخير والاولى مراعاة ذلك البلد ولوجه بينهما كان
 يقول مثلا للام السرس اربعة قراير يط لكان اولى وتارة تكون التركة
 مما يمكن قسمته او ليس بيد كالنفق وما يقدر بالوزن او الكيل او العد او وزن
 او قيمة ما لا يمكن قسمته او ليس بيد فقسمة ما يمكن قسمته او ما لا يمكن بالقراير
 فيقدر يخرج القراير وهو اربعة وعشرون كتركة مقدارها اربعة وعشرون
 دينار مثلا في هذه الصورة كلها ان كانت التركة مماثلة للتصحيح فالام
 واضح فلا يحتاج لعل كنسبة بنت وابوين والتركه عبد مثلا او
 اربعة وعشرون دينار فتصيح المسألة من اصلها اربعة وعشرون
 للزوجة ثلاثة والبنث اثني عشر وللأم اربعة وللأب خمسة وعشرون القراير
 والتركه

والتركه مساو كل منها بالتصحيح فللزوجة ثلاثة قراير يط من العبد او ثلاثة
 دنانير والبنث اثني عشر قراير يط من العبد او اثني عشر دينار وللأم
 اربعة قراير يط من العبد او اربعة دنانير وللأب خمسة قراير يط من
 العبد او خمسة دنانير وان كانت غير مساوية لمصحح المسألة ففي قسمة
 التركة خمسة اوجه بل اكثر الوجوه الاول وهو المشهور ان تضرب
 نصيب كل وارث من التصحيح في التركة او يخرج القراير وتقسيم الحاصل
 على التصحيح يخرج ما لك الوارث في المباحلة وهو زوج وام واخت
 شقيقة او لأب لو كانت التركة عتقا او اربعة وعشرون دينار فاصل
 المسألة ستة وتقول الثمانية ومنها تصح كما تقدم فاضرب للزوج
 ثلاثة في اربعة وعشرين يخرج القراير او عدد الدنانير يحصل اثنان
 وسبعون فاقسمها على الثمانية يخرج تسعة وللزوج تسعة قراير يط في
 العتق او تسعة دنانير وللأخت كذلك واضرب للام اثنا عشر في اربعة
 والعشرين واقسم الحاصل وهو ثمانية واربعون على الثمانية يخرج لها
 ستة قراير يط في العتق او ستة دنانير ومنها وهو اصل الوجة وهو
 اعلمها ففعل الثانية فيما لا يمكن قسمته ايضا ان تنسب كل حصته من المصحح
 اليه وتأخذ من التركة او يخرج القراير بتلك النسبة في المثال المذكور
 انسب للزوج حصته وهي ثلاثة الى ثمانية مصحح المسألة تكون ربعا وثمنا
 فله ربع الاربعة والعشرين وثمانها وذلك تسعة قراير يط ودنانير وان
 شئت قلت له ربع التركة وثمانها وللأخت كذلك وانسب للام اثنا عشر الى
 ثمانية تكون ربعا فله ربع الاربعة والعشرين ستة دنانير او قراير يط
 وان شئت قلت لها ربع التركة ومن اراد معرفة بقية الوجة مع زيادة فعليه
 بكتابتها شرح الترتيب فقد اثبت فيه من ذلك بالبحر العجايب والله اعلم
الباب الرابع في المسائل الملقبات وهي كثيرة وقد تقدم منها الفواو
 وتسميان بالعمريتين والنصحيين والمباحلة والمشتركة والأكدرية والريانية
 الصغرى وام الفروج والعز والمبرية والنجيلة والمأمونية ومسألة الامتنان
 والصما والخزقا والعشرية والعشرينية ومختصرة تزيد وتسعينية من غير
 الله عنه ومسألة القضاة ومنها الناقضة وهي التي نقضت مذهب ابن عباس

في التركة مساو كل منها بالتصحيح فللزوجة ثلاثة قراير يط من العبد او ثلاثة
 دنانير والبنث اثني عشر قراير يط من العبد او اثني عشر دينار وللأم
 اربعة قراير يط من العبد او اربعة دنانير وللأب خمسة قراير يط من
 العبد او خمسة دنانير وان كانت غير مساوية لمصحح المسألة ففي قسمة
 التركة خمسة اوجه بل اكثر الوجوه الاول وهو المشهور ان تضرب
 نصيب كل وارث من التصحيح في التركة او يخرج القراير وتقسيم الحاصل
 على التصحيح يخرج ما لك الوارث في المباحلة وهو زوج وام واخت
 شقيقة او لأب لو كانت التركة عتقا او اربعة وعشرون دينار فاصل
 المسألة ستة وتقول الثمانية ومنها تصح كما تقدم فاضرب للزوج
 ثلاثة في اربعة وعشرين يخرج القراير او عدد الدنانير يحصل اثنان
 وسبعون فاقسمها على الثمانية يخرج تسعة وللزوج تسعة قراير يط في
 العتق او تسعة دنانير وللأخت كذلك واضرب للام اثنا عشر في اربعة
 والعشرين واقسم الحاصل وهو ثمانية واربعون على الثمانية يخرج لها
 ستة قراير يط في العتق او ستة دنانير ومنها وهو اصل الوجة وهو
 اعلمها ففعل الثانية فيما لا يمكن قسمته ايضا ان تنسب كل حصته من المصحح
 اليه وتأخذ من التركة او يخرج القراير بتلك النسبة في المثال المذكور
 انسب للزوج حصته وهي ثلاثة الى ثمانية مصحح المسألة تكون ربعا وثمنا
 فله ربع الاربعة والعشرين وثمانها وذلك تسعة قراير يط ودنانير وان
 شئت قلت له ربع التركة وثمانها وللأخت كذلك وانسب للام اثنا عشر الى
 ثمانية تكون ربعا فله ربع الاربعة والعشرين ستة دنانير او قراير يط
 وان شئت قلت لها ربع التركة ومن اراد معرفة بقية الوجة مع زيادة فعليه
 بكتابتها شرح الترتيب فقد اثبت فيه من ذلك بالبحر العجايب والله اعلم
الباب الرابع في المسائل الملقبات وهي كثيرة وقد تقدم منها الفواو
 وتسميان بالعمريتين والنصحيين والمباحلة والمشتركة والأكدرية والريانية
 الصغرى وام الفروج والعز والمبرية والنجيلة والمأمونية ومسألة الامتنان
 والصما والخزقا والعشرية والعشرينية ومختصرة تزيد وتسعينية من غير
 الله عنه ومسألة القضاة ومنها الناقضة وهي التي نقضت مذهب ابن عباس

وجوزة وبنات وام واثنى عشر اخا واخت كلهم لآب والى كنه فيها
ستماية دينا من شخص الاخت دينار واحد وسم بالعامرية وبالشككية و
بالوكابية ومنها ام البنات وبع ثلاث زوجات واسم اخوات لام وغان
اخوات لابوين اولاب اصلها اثني عشر ويقول الحنة عشر ومنها الوفاه
وساذكرها في المعايير ومنها عند الماكية ملقبات ثلاث وهي الماكية
وشبه الماكية وعقرب تحق طوبه فالما كية زوج وام وجد واخوة لام
واخوة لآب فلا شيء للاخوة الجميع عند الماكية والباقي بعد فرض الزوج
والام للجد وحده وعندنا للزوج النصف وللأم السدس وللجد السدس
لانه لا حظ للاخوة للآب الباقي ولا شيء للاخوة للام اتفاقا وشبه
الما كية في هذه اذا كان بدل الاخوة للآب اخوة اشقاء عندنا الباقي بعد
فرض الزوج والام والجد ولا شيء للاخوة جميعا من الصنفين عند الماكية
وعقرب تحت طوبه زوج وام واخت من ام وعصبة اقرب الاخت
للأم بنت فرس عند الماكية في الانكار من ستة وفي الاقرار من اثني
عشر للبنت من ستة والعصبة واحد والمجموع سبعة فينقسم عليها نصيب
الاخت للام وهو واحد فلا يصح فتضرب السبعة في الستة تبلغ اثنين
واسبعين للزوج احد وعشرون وللأم اسبعة عشر وللبنات المقر بها
ستة والعصبة واحد ولا شيء للاخت للام وانما لغت بذلك لغلة من اللق
عليه عما اقرت به للعصبة قال امام الحرمين رحمه في النهاية وقد كثر الفرق
صبيون من الملقيات ولا نهاية لهما ولا حسم لآبائها انتهى والله اعلم
الباب الخامس في مشتبه النسب والافاز وهو باب واسع
وفيه فصلان **الفصل الاول** في مشتبه النسب فمن ذلك رجلان
كل منهما عند الآخر صومر تهما رجلان تزوج كل منهما امه الاخر فالولاهما
ابنات فكل من ابينهما ام الاخر لانهما كل منهما خال الآخر صومر تهما
ان ينكح كل من رجلين بنت الاخر فيولد لكل منهما ابن فكل من الابين
خال الآخر وفي ترتيب المجموع شخص قال لشخص باع با خالي صومر تهما
ان اخا من من امة تزوج باخت من من ابيه او بالعكس فالولاهما ولدا
فزيد اخاله وعنه وقيل فيها نظما يا من بسواله يبع قل خالي كيف صار عني وقال

في النسب
الاخت للام
والجد ولا شيء
للاخوة جميعا
من الصنفين
عند الماكية

في النسب
الاخت للام
والجد ولا شيء
للاخوة جميعا
من الصنفين
عند الماكية

الشيخ

الشيخ ذكر ما يسميه الله في آخر شرح فضول الكبير سجلان كل منهما ابن خال الآخر
صومر تهما ان ينكح كل من الرجلين اخت الاخر فيولد لكل منهما ابن امرأتان
التقتا برجلين فقالا مرحبا بابنينا ومن وجينا وابني من وجينا صومر تهما
رجلان تزوج كل منهما امه الاخر ومن المسائل التي سال عنها ابو يوسف ومحمد
الشافعي مجلس السيد رحمه الله تعالى واجابها بن لا انتهى والله اعلم
الفصل الثاني في الافاز وهي كثيرة تكاد يخرج عن الحصر فمن ذلك
رجل له خال وعم فوس ثمة الخال دون العم وهو ان يكون الخال ابن
اخي الميت وصومر تهما ان ينكح رجل امرأة ويتزوج ابنة امها فولد لكل منهما
ابن فابن الاب عم ابن الابن وابن الابن خال ابن الاب فلو مات ابن الاب
عن ابن الابن وعن عم ايضا فترحل خاله الذي هو ابن اخيه وعنه
فالام لابن اخيه دون عمه ومن ذلك رجل مات قومما يقتسمون مالا
فقال لا تجعوا فاني جيلي ان ولدت ذكرا لم يورث وان ولدت انثى ورثت
فالرجل تزوجة الابن والوس ثمة الظاهر ومن زوج وابوان وبنت فلو قال
ان ولدت ذكرا ورثت وورثت معه وان ولدت انثى لم ترث ولم يرث
فرس بنت ابن الميت وزوجة ابن ابن له اخوه هناك بنات صلب ومن
ذلك زوجان اخذا ثلث اموال واخران ثلثيه صومر تهما ابوان وبنت ابن
في نكاح ابن ابن اخر ومن ذلك رجل وبنته ورثا مالا نصفين صورته
مات عن زوج هو ابن عم وبنت منه ومن ذلك امرأة اربعة اخوة اشقاء واحدا
بعد واحد فحصل لهما نصف اموالهم كل مال كل واحد منهم الجواب هو
اربعة اخوة اشقاء الاول ثمانية والثاني ستة والثالث ثلاثة والرابع درهم
واحد فلو مات الاول اصابتها منه درهمان وكل اخ درهمان فصار للثاني
ثمانية والثالث خمسة والرابع ثلاثة ثم مات الثاني عن ثمانية فاصابتها منه
درهمان فصارت لهما اربعة والباقي لالاخوة فصار للثالث ثمانية والرابع
ستة ثم مات الثالث عن ثمانية فاصابتها درهمان فصارت لهما ستة والباقي
للاخوة فصارت لهما اثني عشر ثم مات عنها اصابتها منه ثلاثة فصارت لهما تسعة
وهو نصف مجموع اموالهم ولعبت بالدفان كما اشرت الى ذلك في الملقيات
لان المرأة دفنت جميعا في اجزاء وظهر بعضهم فقال وواس ثمة جعلوا بولدين

الشيخ

وبعللا ابوهم ذوالجناحين جعفر فكان لها من قسمة المال نصفه بذلك يقض
 الحاكم المتفكر وما جاء في مال بعل سها منها اذ ماتت في الوفاة
 ينظر ومن ذلك امرأة تزوجت امرأته اذ واج فور ث من مال كل منهم
 نصفه الجواب هذه امرأة ورثت من اخوها امرأته اجد فاعتقاهم
 ثم تزوجت من واحد بعد واحد على التعاقب وماتوا جميعا فلها من مال كل واحد الربع
 بالنكاح وثالث الباقي بالولاء فيجمع لها نصف المال وفيها يقول الشاعر وما ذات
 صبر على النايبات تزوجها نزار بوع فتخون من مال كل امرئ ليرك فظفر الذي حجه
 وما ظلمت احدا منهم نزار ولا يكت مقطوعة ومن ذلك صحيح قال مريض
 اوص فقال اغاير ثني ثني واخوالك وابوالك وعمك والصحيح اخو
 المريض لام وابن عمه فاخواته اخوات المريض لامه وابواته عم المريض وامه
 وعماته عم المريض والحاصل ثلاث اخوة لام وام وثلاثة اعمام ولو قال
 اغاير ثني ثني وجناك وبناتك واختاك وعمتك وخالتك فزوجنا
 الصحيح ام المريض واخوته لاييه وبنات الصحيح اختا المريض لامه واختا
 الصحيح لامه اختا المريض لاييه وعمتا الصحيح اخواتها لاب واخوات
 لام وخالتاه كذلك واربعة من زوجنا المريض فالحاصل اربع زوجات
 وام واختان لام وثلاث اخوات لاب والله اعلم ومن اراد المزيد من هذا
 مع التبحر في علم الموارث والوصايا وما يحتاج اليه من الحساب والدورات
 من الاقرار وغير ذلك فليطلب كتابنا شرح الترتيب يظهر ما يريد فانه كتاب يغني عن
 كتب كثيرة في ذلك وهذا اخر ما اردت ابراده في هذا الشرح المبارك جعل الله
 خالصا لوجهه الكريم وعصمني وقاريه من الشيطان الرجيم واسأله النفع
 به لي ولوالدي ولجميع المسلمين في الدنيا والاخرة آمين وصلى الله على سيدنا
 محمد وعلى آله وصحبه اجمعين الى يوم الدين قال مؤلفه فرغت من

تأليفه سبع شهر شوال سنة اربعة وثمانين وتسع مائة وحسن الله

ونعم الوكيل وقد وافق الفراغ من كتابته عايد الفقير الحقير

ذي العرج والثقف محمد ابن حسين الكوراني الراجي عفو

العزيز المنان في نصف ذي القعدة سنة سنة وعشرين

ومائة بعد الالف وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله

وصحبه وسلم تسليما كثيرا

آمين